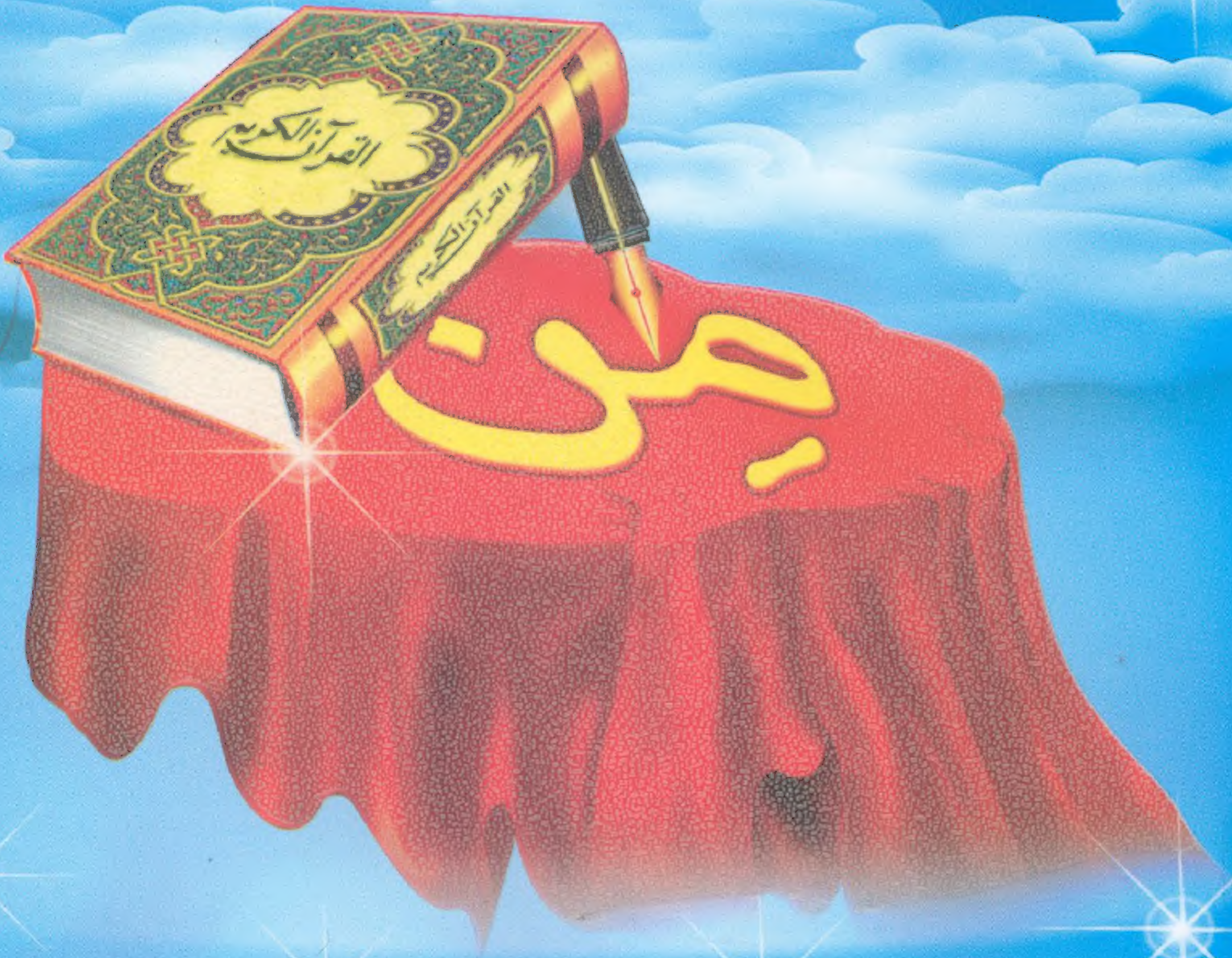


معنى (مِنْ) واستعمالها في القرآن

جمعاً ودراسة

الجزء الأول



الدكتور محمد يسري زهير

أستاذ اللغويات وعميد كلية الدراسات
الإسلامية والعربية بنات بالقاهرة سابقاً

جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالقاهرة

معنى (من) واستعمالها في القرآن جمهاً ودراسة الجزء الأول

الدكتور محمد يسري زهير
استاذ اللغويات وعميد الكلية سابقاً

الطبعة الأولى
١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م



دار الكتب والوثائق القومية

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

زعير، محمد يسرى

معنى من واستعملها في القرآن

؛ جمعاً ودراسة/ محمد يسرى زعير

– القاهرة؛ جامعة الأزهر، كلية الدراسات

الإسلامية والعربية للبنات، ٢٠٠٧

ص ٤ مسم.

تدمك ١ . ٥٣٦ ٢٢٤ ٩٧٧

١- القرآن – الفاظ

٢- القرآن- أحكام

أ- العنوان

٢٢٤

تصميم جرافيك- جمع كمبيوتر- طباعة

مركز أبحاث الطباعة والكمبيوتر ٠١٢/٣٧٩٧٦٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ . عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾

قرآن كريم
١-٤ سورة الرحمن

(إن لغة القرآن أفصح أساليب العربية علي الإطلاق)

أبو زكريا الفراء

(إذا كانت كلمة الإيجاد (كن) فاصل الموجودات (من)

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الكتاب:

١- موضوع هذا الكتاب هو: موضوع البحث الذي تقدمت به إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) في اللغويات وكان عنوانها: (مع القرآن في أحد حروف الإضافة (من): معانيها واستعمالها). وقد انتهى بي البحث إلى أن هناك قواعد لغوية نحوية مختلفة أو معتلة أو باطلة على ضوء دراسة النص القرآني. ولذا رأيت من الملائم أن أجعل العنوان.

(معنى (من) واستعمالها في القرآن)

وذلك: لأن هذه الدراسة كانت وقفة تأمل عميق. وفكر دقيق في الكلمة القرآنية لتحديد معناها وإدراك سرها ومغزاها في مواضعها المتعددة. ومواقعها المتفردة. دون تعطيل معناها. أو تأويل لفظها. أو تعديل مكانها أو دعوى الاستغناء عنها.

فقد كانت هذه الرسالة بمثابة وساطة بين النحاة والنص القرآني.

أبتغى بها: تنقية الدراسة القرآنية مما علق بها من شوائب نحوية تفرغ الكلمة من معناها فيصبح لفظها غريباً. أو تعدل مكانها فينبو بها غير مكانها ويضيق بها ذرعاً. أو تزيد زيادتها فيصير أثراً بعد عين على الرغم من أنها محور أداء الأسلوب لمعناه الذي لا يستغنى عنه النص.

ولهذا كله حرصت كل الحرص أن أستببط المعنى من الكلمة دون دعوى التعطيل، أو التقديم والتأخير، أو الحذف والتقدير.

إذ الحذف: حيف. والتقدير: تكدير.

وكنت فى ذلك كله مأخوذ اللب بروعة أسلوب القرآن. فكان العجب يملأ نفسى من اتساع الهوة بين ما عليه هذا الأسلوب من دقة وعماقة وإحكام. وما فى تلك القواعد النحوية من قلق وتحكم واتهام.

ومن ثم لم يكن المقام - بالنسبة لى - مقام اختيار بين أسلوب القرآن وقواعد السحاة غير اللائقة به. إذ لا مناص لى من أن أكون مع النص القرآنى بنسقه الذى نزل به جبريل الأمين عليه السلام على خاتم الرسل محمد صلى الله عليه وسلم وورد إلينا كما نزل. دون أن التزم بقواعد السحاة التى تمزق أوصال النص القرآنى وتفرق جمعه وتذهب بجلاله ونجماله وكماله. بل تنزل به من مقام إعجازه إلى عقول البشر العاجزة.

وهذا ضرب من السلوك الفكرى غير سوى لأنه لا يليق بمقام كلام الله للمعجز الذى يقتضى - بلا نزاع - عجز عقول البشر ويحتم عليها أن تقر بذلك أمامه ورحم الله أمراً عرف قدر نفسه.

٢- ولكى يكون القارئ على بينة من ذلك نسوق إليه صنيع السحاة فى آيتين من آيات (من) فى القرآن.

(أ) قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ ٣٤ الأنعام.

وفيه يقول الزمخشري: "جاءك بعض أنبيائهم وقصصهم وما كابدوا من مصابرة المشركين" (١).

ففسر "من" بـ "بعض" وفى ذلك حجة دافعة ودليل بليغ على أن "من" اسم بمعنى "بعض" قلها محل من الإعراب إذ هى فاعل (جاء).

وهذا لا يعجب سائر السحاة بل أخذوا يطبقون قاعدة صنعوها بأفهامهم ودونوها بأقلامهم ونشروها على أوراقهم ألا وهى: (لولا الحذف والتقدير لفهم النحو الحمير) ولذا قالوا: إن تقدير الآية (نبأ كائن من نبأ المرسلين).

ولست أدري: أى جديد فى هذا غير الثثرة الفارغة!؟

(ب) قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾ ٣٧ إبراهيم.

وفيه يقول الزمخشري: "من ذريتي: بعض أولادى وهم إسماعيل ومن ولد منه" (١).

فـ (من) فى محل نصب لأنها مفعول (أسكنت). وفى هذا إيجاز وإعجاز ولكن جمهور النحاة يابون ذلك فيقولون: إني أسكنت ناساً كائنين من ذريتي. فهل هذا يليق بجلال وكمال النص القرآنى!!؟

وحسبنا هنا هذان النصان تنبيهاً للقارئ إلى أن النحاة - غالباً - لا يحرصون على قدسية كلام الله عز وجل. بل يخضعونه لقواعد اخترعوها وفرضوها على أقدم نص.

٣- لهذا - ولغيره - لزمنى أن أغربل تلك الدراسة النحوية للقرآن وأصفيها من كدرها. وأنقيها من زبدٍ يعلوها. وإن اقتضى ذلك الاستغناء عن بعض القواعد النحوية المفروضة على النص العربى على وجه العموم والنص القرآنى على وجه الخصوص.

ومما يدفعنى إلى ذلك بقوة أننى - على حد علمى - لم أقف على قول أحد الدارسين لأى لغة غير العربية يزعم زيادة كلمة فيها على حين يملأ سمع القارئ وأبصارهم ويسيل على أقلامهم ما يزعمه بعض النحاة من أن هناك كلمات زائدة فى القرآن وهو أقدم كتاب عرفت البشرية فهو وحى الله الذى قال

فيه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ٩ الحجر.

أليس هذا النص جديراً بأن يدرأ عن القرآن مزاعم البشر الباطلة!!

إن أحدا لو اتهم غيره بأن في كلامه زيادة غير ذات دلالة لقامت الدنيا عليه ولم تقعد. فما بالناس نقرأ ذلك صباحاً ومساءً في تفسيرات متعددة للقرآن ثم نرده وندافع عنه!!

٤- ليس معنى هذا أن علماء العربية جميعاً يسلكون هذا المسلك في كلام الله بل منهم من دافع ودفع الشبه التي لا تليق بجلاله وقديسيته وتتقية نصه من الحذف والتقدير. وكذا من: التقديم والتأخير كما في نحو قوله تعالى:

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي

الْآخِرَةِ ﴾ ١ سبأ.

فأغلب الدارسين والمدرسين يزعمون أن (وله الحمد) أصله (والحمد له). ولكن هناك من أمعن النظر وأعمل الفكر فقرر أن (له) ظرف يرفع ما بعده فاعلاً له. فهو أسلوب من أساليب (الجملة الظرفية). وقد فتح الله على قدرست أساليبها في القرآن الكريم في كتاب (أساليب الجملة الظرفية في القرآن) دراسة تحليلية تطبيقية. وتقدمت به للترقية إلى درجة أستاذ في اللغويات بجامعة الأزهر. وفيه درست ما يزيد على الألف آية. وحصل على تقدير امتياز من لجنة أغلب أعضائها من أعضاء مجمع اللغة العربية وكان ذلك عام ١٩٨٣م وكان مبنى هذه الجملة قائماً على أن الظرف وهو (الخافض والمخفوض) نحو وله. وظرف الزمان أو المكان نحو: غدا السفر. وقوله تعالى: ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ ٣٥ ق يرفع ما بعده كما نص على ذلك سيبويه في كتابه. وسيأتى تفصيله وكون الظرف رافعاً للفاعل قديم قدم الدراسة النحوية من لدن أساتذة سيبويه إلى سيبويه ومن بعده حتى يومنا هذا.

وغنى عن البيان ما في هذا المنهج من محافظة على جمال النص ونسقه الرائع لذي لا تحوم حوله شبهة نقص أو ريبة اضطراب.

وكان هذا ما حملنى على دراسة (من) فى القرآن الكريم. وهو التنقيّة والتصفية.

إننى وجدت (من) اسماً بمعنى (بعض) فيما يناهز ألفى موضع من القرآن الحكيم فكيف تراوبنى نفسى أن أجعلها حرفاً مع أنى قد عرفت أن الحرف أهون مكانة وأقل شأنًا من الاسم كما عوّدنا وعلمنا أساتذتنا فى الأزهر منذ نعومة أظفارنا.

وأما باقى كلمة (من) فى القرآن فهى حرف. فإذا كانت اسماً فهى مبنية فى محل رفع أو نصب. وإذا كانت حرفاً فهى مبنية بلا محل من الإعراب.

وبذلك أكون قد حافظت على ذات الكلمة ومكانتها وقيمتها فى اللغة العربية التى تعلمنا منها أن أدنى مستوى فيها يدل على معنى خطير ألا وهو (النقطة)

ثم يليه الحركة ثم الحرف. وحسبنا فى هذا المقام قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَىٰ

النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ ٦٨ النحل.

ثم قوله: ﴿وَالنَّحْلَ بَاسِقَاتٍ لِّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾ ١٠ ق. فقد نقلت النقطة كلمة

(النحل) من فصيلة الكائنات الحية النامية المتقلة من مكان إلى مكان لتنتج طعاماً شهياً فيه شفاء للناس. إلى فصيلة الكائنات الحية التى أصلها ثابت وفرعها فى السماء.

ومن بعد النقطة نجد الحركة فى قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرِي آلِكَتَبِ مُوسَىٰ

إِنَّهُ كَانَ مَخْلُصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ ٤٩ مريم ثم فى قوله: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ

مَخْلُصًا لَهُ الدِّينَ﴾ ٢ الزمر. وشتان بين الفتحة فى الأول والكسرة فى الثانى.

وفى ذلك يقول الزمخشري: "المخلص بالكسر: الذى أخلص العبادة عن الشرك والرياء. أو أخلص نفسه أو أسلم وجهه لله. وبالفتح الذى أخلصه الله" (١).

ومسئل هذا قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَا أَيُّومِ

الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ ٨ البقرة.

فالفرق بين (مِنْ) و (مَنْ) هو الحركة ولذا كانت (مِنْ) بمعنى (بعض) وهو يطلق على القليل والكثير وأما (مَنْ) ففتح الميم فيها جعلها أكثر أفراداً... قال الطبري: "وإنما كسرت الأولى لأن معناها أقل وأضيق. وفتحت الثانية لأن معناها أوسع مدى فهي تدل على العموم والأولى تدل على بعض العموم.. إلخ ما سيأتي.

وحسبنا ذلك في مقامنا هذا. وإني لأرجو الله أن يفتح علينا أبواب رحمته وهدايته.

٥- هذا: ولكل عمل بذرة يتفرع عنها، وفكرة يتولد منها. وبذرة هذا الكتاب وفكرته: أننى عندما أردت اختيار موضوع أدرسه للحصول به على درجة العالمية (الدكتوراه) فى اللغويات من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر. هدانى الله إلى دراسة (معانى حروف الإضافة فى القرآن) وسجل بالكلية سنة ١٩٦٧م. تحت إشراف أساتذى (أحمد حسن كحيل). وبدأت أجمع النصوص التى تتصل بتلك الحروف وهى: من. إلى. عن. على. إلخ.

وفى يوم قابلت أستاذى: إسماعيل شبانه فقال لى: من قال لك إنك تستطيع أن تجمع تلك الحروف كلها ثم تدرسها حرفاً حرفاً فى جميع آياتها من القرآن!! إن كنت تريد نماذج متفرقة لكل حرف فهذا موجود فى كتب النحو فعملك لن يكون فيه جديد. ولكى يكون لعملك ثمرة جميلة ويقوم على فكرة جليلة فاقصر على أحد هذه الحروف إحصاء ودراسة. من سورة الفاتحة إلى سورة الناس وبعد الاتصال بالأستاذ المشرف - وكان قد سافر إلى الرياض - وافق على ما قاله الأستاذ: إسماعيل شبانه وكان عنوان الموضوع

"مع القرآن فى أحد حروف الإضافة (مِنْ): معانيها واستعمالها"

وبجمعها فى القرآن عرفت أنها تربو على ثلاثة آلاف آية. وبدراستها علمت أنها تكون اسما فيما يناهز ألفى آية. وحرفا فى سائر الآيات. فقامت بتوزيع الاسمية على أبواب النحو مبتدأ: بباب المبتدأ. وكذا فعلت فى الحرفية. ثم نوقش هذا البحث فى ٧/٧ / ١٩٧١م وكانت لجنة المناقشة على النحو الآتى:

أ.د: أحمد حسن كحيل الأستاذ بقسم اللغويات بكلية اللغة العربية.
أ.د: عطية محمد الصوالحي الأستاذ بكلية دار العلوم وعضو مجمع اللغة العربية
أ.د: محمد رفعت فتح الله الأستاذ بقسم اللغويات بكلية اللغة العربية وعضو مجمع اللغة العربية

ولقد أفدت كثيراً من هذه اللجنة فى جلسة المناقشة لما وجدت فى أعضائها من دقة الملاحظة. وسعة التفكير. وحسن التوجيه. والموافقة على ما جاء فى الرسالة من مخالفة المشهور الذى لا يليق بقُدسية كلام الله مثل دعوى زيادة بعض الكلمات فيه. فالشهرة ليست مقياس الصدق والعمق. فالدر الثمين فى أغوار البحر العميق. وأماماً يعلو سطحه فهو زيف مهين. وقد علمنا أساتذتنا: أن البحث القيم يمثل من البحر عمقه لا سطحه.

وفى نهاية المناقشة وافقت اللجنة بالإجماع على منح هذا العمل درجة الامتياز بمرتبة الشرف الأولى.

منهج البحث

تضمن هذا البحث:

مقدمة وأبواباً ثلاثة وخاتمة وفهارس عامة

أولاً: ففى المقدمة:

١- بيان أن الغاية من دراسة اللغة العربية هى: فهم القرآن والوقوف على أسرار كلماته. لأنه كتاب تعليم وتشريع بل: هو كتاب الحياة الذى لا يغنى عنه سواه.

- ٢- وأن البحث في استعمال (من) ليس مقصوراً على معرفة معناها اللغوى فى كل آية بل توضيح مدى احتياج الأسلوب إليها وتوقف المعنى عليها.
- ٣- وأن أسلافنا قد تنبهوا إلى قيمة دراسة الوحدات أو المفردات اللغوية فى دراسة القرآن الكريم.
- ٤- وأن دراسة تلك المفردات لابد أن تقوم على الاستيعاب والإحصاء الدقيق للآيات التى تتحد فيها معانى الكلمة المدروسة - من - فى إطار واحد.
- ٥- وأن الغاية من الدراسة النحوية - فى عمومها - لابد لها من الوحدات اللغوية التى تتكون منها أساليبها.
- ٦- وأن دراسة تلك الوحدات أصبحت الآن أعلى مستوى فى دراسة اللغة بدراسة الأصوات سواء أكانت صامتة أم متحركة.

٧- أهداف البحث هى:

- ١- أن الكلمة فى القرآن تحمل عدة معان.
- ٢- أنه ليس بلازم جواز ذكر كلمة مكان أخرى إذ لابد من فرق دقيق بينهما.
- ٣- إعادة النظر فى بعض القواعد العربية التى يعثر بها نقص أو يكتنفها غموض.
- ٤- جمع أساليب القرآن التى وردت فيها (من) وتبويبها بحسب معانيها الاسمية والحرفية.
- ٥- تحقيق أن القرآن هو الأصل الأول لقواعد اللغة العربية وذلك: على خلاف المشهور من أن الشعر العربى يعتبر أصلاً لها لما يلزمه من أوزان معينة لا تجعل نسق الكلام متفقاً مع قواعد النحو العربى.

وكما قال الدكتور أحمد أمين: "قما معجم الألفاظ للجاهليين قبل الإسلام؟ وهب أنك عثرت عليها فما مدلولها بالدقة عندهم؟ ذلك مطلب عسير المنال"^(١).

وكذلك شأن كتب النحو فهي تكتفى في التمثيل لبعض المعاني ببعض آيات القرآن دون بعض مما اضطرني إلى قراءة العديد من كتب التفسير مستوعباً آيات (من) في القرآن كله. وأبرز تلك الكتب: الكشف للزمخشري، والبحر لأبي حيان، وإملاء ما من به الرحمن للعبري، وتفسير البيضاوي وحاشية الشهاب عليه، وتفسير الجلالين وحاشية الجمل عليه، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود، وروح المعاني للألويسي ... إلى غير ذلك كما هو موضح في ثبت المراجع آخر الرسالة.

وقد اعتمدت فيما ذكرته من مقارنة بين بعض آيات القرآن على كتاب (درة التنزيل وغرة التأويل) للخطيب الإسكافي. وكتاب: أسرار التكرار في القرآن للكرمانى.

وأشهد أن كتب التفسير هذه كانت خير معوان لى؛ فقد كنت أجد فيها من الدقة والعناية بالمعنى ما لا أجده في غيرها مما جعلها جديرة بقول الأستاذ عباس حسن: "ومن العجب أنك قد ترى مسائل نحوية جليلة مفرقة في كتب التفسير كالذى نراه في تفسير الزمخشري والفخر الرازى والبيضاوى ففيها بعض اللطائف والدقائق التى لا وجود لها في كتب النحو أحياناً؛ أو التى يعز الإهتمام إليها فى كتبه الخاصة أحياناً أخرى"^(٢).

والله وحده نسال أن يلهمنا الصواب فى فهم كتابه، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه إنه سميع مجيب الدعاء.

(١) فجر الإسلام ص ٥٤.

(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ٢٠٨ : ٢٠٩.

المقدمة

- موضوع البحث:

١- لما كانت الغاية من دراسة اللغة العربية هي فهم القرآن والوقوف على أسرار كلماته اختُرت وحدة من وحدات اللغة وهي كلمة (من) واستقرأت مواطن استعمالها ومختلف أساليبها في القرآن محاولاً كشف سرها وحقيقة أمرها.

ولعل في بحث القرآن كلمة كلمة ولا سيما كلمات المعاني ما يظهر لنا حسن نسقه؛ ووفرة معانيه؛ وإعجاز بلاغته لأننا بذلك ندرك أن الكلمة في القرآن وضعت حيث يطلبها المعنى؛ واختيرت بحيث لا ينبو بها المكان ولا ينفر منها السمع.

وهذا ما جعل الخطابي يرى: "أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمناً أصح المعاني"^(١).

بل هذا هو مناط تحدى القرآن للعرب أن يأتوا بمثله فقد قال الباقلاني: "الذي تحداهم به أن يأتوا بمثل الحروف التي هي نظم القرآن منظومة كنظمها، متتابعة كتتابعها؛ مطردة كاطرادها؛.. على أن يكونوا مستأنفين لذلك لا حاكين بما أتى به النبي ﷺ"^(٢).

وهيهات أن ينهضوا في وجه هذا التحدي: "فقد بهرهم أنهم تأملوه سورة سورة؛ وعشراً عشراً؛ وآية آية فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبو بها مكانها؛ ولفظة ينكر شأنها؛ أو يرى أن غيرها أصلح هناك أو أشبه أو أحرى أو أخلق؛ بل وجدوا اتساقاً بهر العقول؛ وأعجز الجمهور؛ ونظاماً والنتاماً؛ وإتقاناً وإحكاماً؛ لم يدع في نفس بليغ منهم ولو حك بيافوخه السماء موضع طمع؛ حتى خرس الألسن عن أن تدعى وتقول؛ وخلدت القروم فلم تملك أن تصول"^(٣).

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٢٧.

(٢) إعجاز القرآن للباقلاني بهامش الإتيان للسيوطي ج ٢ ص ١٥٨: ١٥٩.

(٣) دلائل الإعجاز ص ٢٨.

والذى يتكفل بذلك كله هو علم اللغة العربية ألا وهو (النحو) بمفهومه القديم فهو الذى أعان السلف على اكتشاف سر الكلمة واختيارها لمكانها. وقد صرح بذلك لفيف من العلماء وحسبنا منهم (ابن هشام) فقد قال فى مقدمة كتابه (المغنى): "فإن أولى ما تقترحه القرائح؛ وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل؛ ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل؛ فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية؛ والزريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية.

وأصل ذلك علم الإعراب الهادى إلى صوب الصواب" (١).

تلكم هى الحقيقة التى تبرز الحق واضحاً؛ ولكن بمرور العصور واختلاف الأجيال ضاعت تلك الحقيقة فانطمس ذلك الحق؛ وصارت كلمة (نحو) منبوذة تمجها الألسنة وتعزف عنها العقول. حتى وجدنا عالماً مثل ابن خلدون يجعل (علم البيان) - الذى هو من صميم علم النحو - قسيماً لعلم النحو ثم يجعله أساس إعجاز القرآن حيث يقول: "واعلم أن ثمرة هذا الفن - يعنى: علم البيان - إنما هى فهم الإعجاز من القرآن؛ لأن إعجازه فى وفاء الدلالة منه بجميع مقتضيات الأحوال منطوقة ومفهومة؛ وهى أعلى مراتب الكلام مع الكمال فيما يختص بالألفاظ فى

= والياقوخ: ملتنى عظم مقدم الرأس وعظم مؤخره وجمعه يوافيخ على وزن فواعيل فالياء أوله: أصلية لأنسه من مادة (ى ف خ) وقد ذكره ابن منظور فى هذه المادة ثم قال: وقد ذكرته فى الهمزة. ونص كلامه: "الياقوخ حيث التقى عظم مقدم الرأس وعظم مؤخره وهو الموضع الذى يتحرك من رأس الطفل ... قال الليث: من همز الياقوخ فهو على تقدير: يفعل. ورجل مافوخ إذا شج فى يافوخه. ومن لم يهمز فهو على تقدير: فاعول من اليفخ والهمز أصوب وأحسن. وجمع الياقوخ يافيفخ" اللسان مادة (يفخ) ومادة (أفخ). وهذا ما يعرف الآن بالنافوخ فيقال: اخرج من نافوخي.

وخلدت القروم معناه: أقامت الفحول فى أماكنها كأخلدت فيقال: خلد بالمكان وأخلد؛ والقروم جمع (قرم) بفتح القاف وسكون الراء. وهو الفحل من الإبل ويستعمل مجازاً فى الناس. انظر اللسان مادة (خلد) ومادة (قدم).

فى شرح حروف المعانى) وفى مقدمته ذكر أن لسان العرب أشرف الألسنة... وأنه مقسم إلى الأسماء والأفعال والحروف ثم قال: "وكانت الحروف أكثر دوراً، ومعانى معظمها أشد غوراً؛ وتركيب أكثر الكلام عليها؛ ورجوعه فى فوائده إليها؛ ولذا خطر لى أن أبحث عن معانيها؛ وأطالع غرض الواضعين فيها"^(١).

ومنهم المرادى فى كتابه (الجنى الدانى فى حروف المعانى) فقد قال فى مقدمته: "لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنياً أكثرها على معانى حروفه صرفت الهمم إلى تحصيلها ومعرفة جملتها وتفصيلها؛ وهى مع قلتها وتيسر الوقوف على جملتها قد كثر دورها؛ وبعد غورها؛ فعزت على الأذهان معانيها؛ وأبت الإذعان إلا لمن يعانيها"^(٢).

ومنهم ابن هشام حيث عقد الباب الأول وهو أهم أبواب المغنى لتفسير المفردات وقال: "وأعنى بالمفردات: الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف فإنها المحتاجة إلى ذلك"^(٣).

وبعد هؤلاء جاء الإمام محمد عبده ليجعل للتفسير مراتب أثنائها: أن يبين بالإجمال ما يشرب القلب عظمة الله ويتزيهه..... ولما المرتبة العليا فهى لا تتم إلا بأمور (أحدها) فهم حقائق الألفاظ المفردة التى أودعها القرآن بحيث يحقق المفسر ذلك من استعمالات أهل اللغة غير مكتف بقول فلان وفهم فلان..."^(٤).

وعندما استعرض الدكتور عبد العال سالم قواعد النحو القرآنى بدأ بـ (معانى الحروف)^(٥).

(١) رصف المباني ص ٢ ببعض تصرف.

(٢) الجنى الدانى ص ١٩.

(٣) المغنى بحاشية الأمير ٩/١. وانظر الإتيان ١/ ١٤٥.

(٤) تفسير المنار ١/ ١٩.

(٥) القرآن وأثره فى الدراسات النحوية ص ٣٠٧.

وقد أثر عن علماء أعلام قدماء ومحدثين تفسيرات لوحداث وسور دون
وحدات وسور^(١).

وقال الشيخ الزرقاني: "وإن تعجب فهناك رسالة في معنى حرف الواو؛ وأوجه
ثبوت الواو في قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ من أواخر الزمر"^(٢).

وأخيراً قرأنا بحثين لفضيلة الدكتور عبد الرحمن تاج. الأول: لا التي قيل إنها
زائدة وليست كذلك. والثاني: الواو التي قيل إنها زائدة وليست كذلك؛ تناول فيهما
بعض آيات القرآن الكريم. ونشر البحث الأول في مجلة الأزهر في خمسة أعداد
تبدأ بعدد شوال سنة ١٣٨٦ هـ. والثاني في ثلاثة أعداد تبدأ بعدد المحرم سنة
١٣٨٨ هـ.

ولا عجب في ذلك: "فكل كلمة منه لها من نفسها طرب؛ ومن ذاتها عجب؛
ومن طلعتها غرة؛ ومن بهجتها درة؛ لاحت عليه بهجة القدرة"^(٣).

٤- ولكي تكون دراسة مفردات القرآن مفيدة هادفة يجب أن تقوم على الاستيعاب
والإحصاء ثم جمع الآيات التي تتحد فيها معاني الكلمة المدروسة في إطار
واحد؛ وهذا ما قمت به في دراسة (من) ومن ثم كان بحثاً طريفاً في منهجه
وطريقته، وفتحاً جديداً في معاني القرآن وحكمته.

وإنما أثرت كلمة (من) بالدراسة لأنها أحد كلمات الإضافة إن لم تكن أمها فقد
قال ابن مالك في خلاصته: هاء حروف الجر وهي من إلى: ... إلخ. فبدأ بها وقد
عودنا علماؤنا أنهم يبدأون بأمر الباب مثل: كان وأخواتها - وإن
وأخواتها... إلخ.

وهذه الكلمات ذات أثر قوى في تكوين الأساليب؛ وتلوين المعاني فقولنا: دار
الزمان له غير قولنا: دار الزمان عليه. وقولنا: قسا قلبه من ذكر الله غير قولنا:

(١) التفسير الحديث ٨ / ١.

(٢) مناهل العرفان ٥٧٣/١.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٤ / ١.

قساً قلبه عن ذكر الله. ولذا قال الإمام عليّ في صفة الدنيا: "ومن أبصر بها بصرته؛ ومن أبصر إليها أعمته" وشرح ذلك الإمام محمد عبده فقال: "أبصر بها أى جعلها مرآة عبرة تجلو لقلبه آثار الجد في عظام الأعمال... فقد صارت الدنيا له بصرأً، وحوادثها عبرأً؛ ولما من أبصر إليها واشتغل بها فإنه يعنى عن كل خير فيها"^(١).

فمعنى الفعل مع الباء غير معناه مع: إلى. ومن هنا كان احتياج هذه الحروف إلى دراسة جديدة حدد معالمها الأستاذ إبراهيم مصطفى في قوله: "وحروف الجر أو حروف الإضافة كما ينبغي أن نسميها من بعد كثيرة في العربية متعددة واسعة التصرف؛ توسع العرب في استعمالها؛ وإنابة بعضها عن بعض توسعاً أكسب اللغة مرونة وقدرة على التصوير؛ حتى كأن الفعل فعلاً بآثر حرف الإضافة.

وإن على النحاة أن يدرسوها درساً واسعاً مفصلاً؛ دقيقاً عميقاً؛ لا ليبينوا أثرها في اللفظ وحكمها في الإعراب؛ بل ليعرفوا سبيلها في البيان؛ وأثرها في تصوير المعانى؛ ومدى تصرف العرب فيها؛ وتوسع العربية بها"^(٢).

٥- وعلى الرغم مما تقدم من أهمية دراسة كلمات القرآن كلمة كلمة قد يبدو عند النظرة العجلى أن هذه دراسة ضحلة لا عمق فيها؛ فارغة لا لب لها؛ وربما يكون مبعث هذا الحكم المعتل ما ألفناه وعرفناه من بحوث الباحثين وهو: أنهم - في دراسة النحو - درجوا على دراسة مدرسة من مدارسه؛ أو علم من أعلامه.

والحقيقة أننا إذا تأملنا وجدنا أن ما درجوا عليه مآله دراسة الوحدات اللغوية؛ وكيفية تركيبها؛ وتكوين أساليبها؛ ثم تناول هذه الأساليب بالبحث؛ ومعرفة ما يجوز فيها وما لا يجوز؛ قرب ما يجوز عند قوم يمتنع عند آخرين.

(١) شرح نهج البلاغة ص ٨٦.

(٢) إحياء النحو ٧٦: ٧٧.

وعلى سبيل المثال: يرى بعضهم أن (ما) ترفع وتتصب فيقال: ما محمد قائماً؛ على حين يمنع الآخرون من ذلك.

ويرى فريق أن (إن) تتصب الجزعين وأن ذلك لغة فيها فيقال: إن محمدا قائماً؛ ولا يرتضى فريق آخر هذا.

وتجوز طائفة مجئ (من) لبدء الأزمنة؛ ولا تجوزه طائفة أخرى ... وهكذا نجد أن الدارس لمدارس النحو أو المشاهير^(١) من رجالته إنما هو فى النهاية دارس لاستعمال وحدات لغوية على منهج خاص ارتضاه بعضهم وأنكره الآخرون.

٦- ومما يعزز ذلك ويؤيده أن المنهج الجديد لدراسة اللغة وضع على أساس؛ وحددت له مستويات بحيث كان أعلى مستوى هو دراسة الوحدات اللغوية إذ: "أنه يجب أن نبدأ باستعراض الأصوات المستعملة فى اللغة سواء أكانت أصواتاً صامتة أم أصواتاً حركية؛ ثم نتبع ذلك باستعراض أنواع التركيب المقطعى فى اللغة ... إلى دراسة اللغة على المستوى الصوتى والمقطعى دراستها على مستوى الصيغ؛ وهى الدراسة التى عرفتة العربية باسم (علم الصرف) ثم يتوج ذلك بدراسة التراكيب أو الجمل؛ وهو الجانب الذى ركز عليه نحائنا نظراً إلى اهتمامهم بظاهرة الإعراب؛ وحرصهم على تقادى اللحن فيه؛ حتى إنهم أهملوا دراسة اللغة على المستويات الأولية التى تسبق مستوى الجملة؛ ويأتى لاحقاً لهذا كله فى ترتيب مستويات الدراسة اللغوية دراسة معانى الوحدات اللغوية أو الكلمات وهى الدراسة التى تنتج لنا المعاجم، ثم الدراسات المعنوية والبلاغية والأدبية بصفة عامة"^(٢).

(١) هذا الجمع ليس بشاذ فقد ذكر الأستاذ على السباعى أنه ورد كثيراً فى معاجم اللغة نحو:

ميامين ومشائيم... إلخ انظر محاضرات فى النحو والصرف والعروض ص ٢٧ : ٣٠.

(٢) المنهج المقارن فى دراسة اللغة العبرية ص ٣٤١. للدكتور محمد سالم الجرح.

هذا ما نكسره بعض الباحثين. وبدايته طيبة واضحة؛ وفي نهايته بعض غموض والتواء وبيان ذلك:

(أ) أنه جعل الدراسة على مستوى الصيغ مقصورة على (علم الصرف) ومن المقرر المعروف أن علم الصرف ليس شاملاً كل مفردات اللغة إذ بحثه في الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة. فلا بحث له في الحروف أو المبنيات من الأسماء أو الجوامد من الأفعال. مع أن كل هذه الأنواع مشتملة على الأصوات الصامتة والحركية. ومن ثم كان لازماً أن تقع دراسة هذه الأنواع تحت مستوى الصيغ بعد جعله ذا فرعين أحدهما: (علم الصرف) والثاني مالمس منه كما بينا. ودراسة هذا النوع منحصرة في معاني مفردات اللغة جميعاً إذ هذه المفردات هي أساس المعاجم.

(ب) إذا درسنا مفردات اللغة على الوجه المتقدم تبعها دراسة الجمل والتراكيب بحيث تشمل هذه الدراسة ما يسمى علم الإعراب وما يسمى علم البلاغة إذ لا فرق بينهما فعلم الإعراب لا بد فيه من مقام يقتضى جملة بعينها. ومن ثم لا غنى له من أن يكون مطابقاً لهذا المقام. ويقتضى ذلك أن نختار مفرداته وتوضع في أمكنتها اللائقة بها؛ وبهذا يتحقق أن علم الإعراب هو علم اللغة العربية. لأن المعنى أساس الإعراب فاللغة معنى وإعراب وهذا يشمل كل فروع اللغة التي بنيت على ذلك.

ونتيجة هذا كله: أن المفردات أساس اللغة فالعناية بدراستها اهتمام باللغة.

أهداف البحث:

إنما جعلت القرآن ميدان هذا البحث؛ واتخذت مادته من مفرداته تحقيقاً لعدة أهداف.

الهدف الأول:

بيان أن الكلمة في القرآن تحمل غير معنى وقد أثبت ذلك العلماء فمثلاً: عندما شرح الزمخشري قول الرسول ﷺ: "لا تماروا في القرآن فإن وراء فيه كفر" قال: "ومجازه - أي بيانه - أن يكون في لفظ الآية روايتان مشتهرتان من السبع؛ أو في معناها وجهان كلاهما صحيح مستقيم؛ وحق ناصع؛ فمناكرة الرجل صاحبه ومجاهدته إياه في هذا مما يزل به إلى الكفر".

وقال في موضع آخر: "ولم يزل الموثوق بهم من علماء الأمة يستنبطون معاني التنزيل ويستثيرون دفائنه، ويغوصون على لطائفه؛ وهو الحمّال ذو الوجوه؛ فيعود ذلك تسجيلاً له ببعد الغور؛ واستحكام دليل الإعجاز"^(١).

ويرى السيوطي أن تحت كل حرف من القرآن معاني لا يحاط بها كثرة، فلا يقدر أحد أن يأتي بدله بما يشتمل عليه"^(٢).

ويقول الدكتور دراز: "تري للجملة الواحدة أو الكلمة الواحدة وجوهاً عدة كلها صحيح أو محتمل للصحة كأنما هي فصّ من الماس يعطيك كل ضلع منه شعاعاً؛ فإذا نظرت إلى أضلاعه جملة بهرتك بألوان الطيف كلها ... وهكذا نجد كتاباً مفتوحاً مع الزمان يأخذ كل منه ما يسر له؛ بل ترى محيطاً مترامياً الأطراف لا تحدّه عقول الأفراد ولا الأجيال"^(٣).

ويظهر ذلك جلياً في حروف الإضافة؛ وما أمر الباء في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ ٦ المائدة. ببعيد: "فقد قال الشافعي إنها للتبعيض فأوجب مسح بعض الرأس في الوضوء ... وقالت المالكية إنها زائدة للتوكيد فأوجبوا مسح

(١) الفائق في غريب الحديث ٣ / ٣٥٦ : ٣٥٧ وينظر: كليات أبي البقاء ص ٣٤١.

(٢) الإتيان ١ / ٤٤ وينظر مناهل العرفان ١ / ٤٣.

(٣) النبأ العظيم ص ١٢٨ : ١٢٩.

جميع الرأس ... وقالت الحنفية إنها للإصاق كما هو معنى الباء دائماً عندهم؛ وهي إذا دخلت على آلة المسح كان الفعل متعدياً إلى محله فيتناول الجميع نحوه: مسحت الحائط بيدي؛ أي أنه عمَّ الحائط بالمسح؛ وإذا دخلت على محل المسح يكون الفعل متعدياً إلى آله ويصير التقدير: وامسحوا أيديكم برؤوسكم؛ وهذا يقتضى إصاق اليد بالرأس فلا يعم؛ وقدرُوا الممسوح بالربع ... فالتبويض ليس مستفاداً من الباء بل من دخول باء الإصاق على محل المسح^(١).

فلو لم ترد الباء لما احتتمل النص هذه المعاني. وسيأتى مناقشة القول بالزيادة بما يذهب به هباء منثوراً.

ولتحقيق هذا الهدف كان علينا أن نستقصى - حسب جهتنا - المعاني المحتملة لكلمة (من) في كل آية ثم نرجح ما نراه راجحاً.

فعملنا يجمع بين التفسير والتأويل. "والتفسير أعم من التأويل وأكثر استعماله في الألفاظ؛ وأكثر استعمال التأويل في المعاني كتأويل الرؤيا؛ وأكثره يستعمل في الكتب الإلهية؛ والتفسير يستعمل في غيرها؛ والتفسير أكثر ما يستعمل في معاني مفردات الألفاظ ... فالتفسير يتعلق بالرواية والتأويل يتعلق بالدراية"^(٢).

وقد قيل: "التفسير عسير يسير أما عسره فظاهر من وجوه أظهرها أنه كلام متكلم لم يصل الناس إلى مراده بالسماع منه ولا إمكان الوصول إليه؛ ... فتفسيره على وجه القطع لا يعلم إلا من الرسول عليه السلام وذلك متعذر إلا في آيات قلائل فالعلم بالمراد يستتبط بأمارات ودلائل ..."^(٣).

"وأما التأويل فملحوظ فيه ترجيح أحد محتملات اللفظ بالدليل؛ والترجيح يعتمد على الاجتهاد؛ ويتوصل إليه بمعرفة مفردات الألفاظ ومدلولاتها في لغة العرب؛

(٢) البرهان في علوم القرآن ٢ / ١٤٩ : ١٥٠.

(١) علم أصول الفقه ص ٥٨.

(٣) البرهان ١ / ١٦.

واستعمالها بحسب السياق؛ ومعرفه الأساليب العربية واستتباط المعانى من كل ذلك قال الزركشى: "وكان السبب فى اصطلاح كثير على التفرقة بين التفسير والتأويل: التمييز بين المنقول والمستتبط ليحيل على الاعتماد فى المنقول؛ وعلى النظر فى المستتبط" (١).

فإذا ما وجدنا معنى (من) ظاهراً واضحاً فى آية كان هذا من قبيل التفسير؛ وإذا وجدنا محتملاً مع غيره فيها أعملنا الفكر وأمعنا النظر لترجيح أحدهما على الآخر ومن ثم يكون تأويلاً.

الهدف الثباتى:

كشف حقيقة جديدة فى الاستعمال اللغوى وهى: أنه ليس بلازم صحة التعبير مكان الكلمة بما يقتضيه معناه؛ وذلك لما بينهما من فرق دقيق يخفى عند عدم التأمل فيهما.

وتلك خصيصة من خصائص لغتنا العربية أشار إليها سيبويه فى قوله: "ما أتانى أحد خلا زيدا؛ وأتانى القوم عدا عمراً" فقال: "كأنك قلت: جاوز بعضهم زيدا إلا أن (خلا وعدا) فيهما معنى الاستثناء. ولكنى نكرت (جاوز) لأمثل لك به وإن كان لا يستعمل فى هذا الموضع" (٢).

وشرح ذلك السيرافى فقال: "إن قيل لم لم يستثن بـ (جاوز) كما استثنى بـ (عدا وخلا) و (جاوز) أبين وأجلى فى المعنى؛ وإليه ردت سيبويه (عدا و خلا) لما مثلهما؟

(١) التفسير والمفسرون ١/ ٢٢ وانظر الإتيان ٢/ ١٨٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٤٨.

فالجواب: أن اللفظين قد يجتمعان في معنى ثم يخص أحدهما بموضع لا يشاركه فيه الآخر كالعمر بالضم والعمر بالفتح في البقاء؛ ثم يختص المفتوح باليمين. وله نظائر كثيرة تجرى هذا المجرى^(١).

فقول سيبويه: "أمثل لك به" من الروعة بمكان لأنها توحى بأن الكلمتين اللتين يكون بينهما تقارب في المعنى لا يجوز التعبير بإحدهما عن الأخرى لأن التقارب لا يستلزم التطابق؛ ومن ثم قيل: "إن الترادف قليل في اللغة ونادر أو معدوم في القرآن؛ وقل أن يعبر بلفظ واحد عن لفظ واحد يؤدي جميع معناه؛ وإنما يعبر عنه بلفظ فيه تقريب لمعناه؛ فمثلاً: إذا قال قائل في ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾ ٩ الظور: المور الحركة فذلك تقريب للمعنى لأن المور حركة سريعة خفيفة^(٢).

فقولنا فيما سيأتي: (من) بمعنى (بعض) لا يعدو أن يكون تقريباً للمعنى وإشارة إليه دون أن يستلزم ذلك صحة التعبير بـ (بعض) مكان (من) إذ لو قيل في قوله تعالى: "وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ": بشئ بعض علمه لنبا به السمع؛ ونفر منه الطبع؛ وناء بنطقه اللسان.

وفي هذا: "إثبات عجز البشر عن ترجمة القرآن بلغة أخرى تؤدي معانيه كلها؛ وإذا كان من المتعذر أدائها بمثلها من لغتها فترجمتها بلغة أخرى أولى^(٣).

الهدف الثالث:

إعادة النظر في بعض القواعد اللغوية التي يعثر بها نقص؛ أو يكتنفها غموض؛ فهو يعمل لتكميلها وكشف الغموض عنها... إلى غير ذلك مما سيأتي تحقيقه.. ولا عجب في وجود نقص في بعض القواعد؛ فهذه قضية عرض لها غيرنا

(١) هامش الكتاب ٢/ ٣٤٨ : ٣٤٩. (٢) التفسير والمفسرون ١/ ١٣٦ : ١٣٧.

(٣) تفسير القرآن الحكيم ٩/ ٧٥. والمعنى فترجمتها بلغة أخرى أشد تعذراً.

من الباحثين فقال الدكتور إبراهيم أنيس: "إن ما كان يبدو لي في صورة مساس لغوية قد أصبح الآن يتمثل لي في صورة مشاكل لغوية لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحقيق^(١)."

ومن ذلك وجود تناقض أحيانا في منهج المفسرين النحاة أو النحاة المفسرين؛ فحين رأيناهم يفرقون بين استعمال الكلمة في القرآن واستعمالها في غير القرآن مما أدى إلى حدوث فجوة وفجوة بين النحو والبلاغة مع أنهما - كما نبهنا آنفا - جزءان لشيء واحد. فالنحو هو الأساس والبلاغة هي البناء فلا نحو بلا بلاغة ولا بلاغة بلا نحو. ولا يصلح أن يكون أحدهما نجوياً فقط أو بلاغياً فقط.

ومن أمثلة هذا التناقض أن العلماء يتصورون أن (من) في قولنا: ما جاء من رجل زائدة. وفي الوقت نفسه يناون بل ينهون عن إطلاق كلمة (زائدة) عليها في مثل قوله تعالى: ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ ١٩ المائدة مع اعترافهم بزيادتها بمعنى أن الأسلوب يستغنى عنها.

فها هو ذا الجليل السيوطي ينكر على ابن الخشاب أن يكون في القرآن زائدة بحجة أن الحاجة إلى اللفظ المزيد ليست كالحاجة إلى اللفظ المزيد عليه فيقول: "بل الحاجة إليه - أي المزيد - كالحاجة إليه - أي المزيد عليه - سواء بالنظر إلى مقتضى الفصاحة والبلاغة؛ وأنه لو ترك - أي المدعى زيادته - كان الكلام دونه مع إفادة أصل المعنى المقصود أبتر خالياً من الرونق البليغ لا شبهة في ذلك. ومثل هذا يستشهد عليه بالإسناد البياني الذي خالط كلام الفصحاء وعرف مواقع استعمالها؛ وذاق حلاوة ألفاظهم. وأما النحوي الجافى فمن ذلك بمنقطع الثرى^(٢)."

ولست أدري: هل يدخل المتكلم في عموم كلامه أو لا؟ والذي أدريه أن السيوطي في غير كتابه (الإتقان) قد صرح بأن (من) زائدة دون حرج. وسيأتي تفصيل ذلك.

(١) مقدمة (من أسرار اللغة) ص ٤. (٢) الإتقان ١ / ١٨٢.

وقد ترتب على هذه التفرقة غير المجمع عليها أن اختلف مفهوم (النحو) فى القرآن عنه فى غير القرآن فقد وجدنا من يقول: "وفى رأى أن النحو للقرآنى يقوم على حسن النظم، ومتانة التركيب، وقوة الصياغة، فيجب إذا نظرنا إلى النحو القرآنى أن ننظر إليه فى مرآة البلاغة والبيان"^(١).

واستدل لذلك بقول القائل: "فقد تكون العبارة صحيحة التكوين النحوى ولكنها مع ذلك سقيمة التركيب، صعبة الفهم؛ لا ترضى الذوق؛ وإذا فلا يمكن أن تسمى بليغة؛ لأن البلاغة تستلزم أمرين: هذا الصواب النحوى ثم الجمال والملائمة لأنواع المخاطبين"^(٢).

وهؤلاء الذين ينادون بذلك ويحرصون عليه متأثرون من قريب أو بعيد بقول ابن الأثير: "إن النحو لا يجرى من الفصاحة مجرى البيان"^(٣).

ومصدر ذلك كله هو الزعم بأن النحو محصور فى معرفة حركات الإعراب كما أشار إلى ذلك القاضى الجرجانى فى قوله: "وأقل الناس حظاً فى هذه الصناعة من اقتصر فى اختياره ونفيه؛ وفى استجائته واستسقاطه على سلامة الوزن وإقامة الإعراب وأداء اللغة"^(٤).

وهذا كله إجحاف بحق النحو والنحاة؛ فالنحو فى اللغة حقيقة حقها؛ وإنسان عينها؛ اعترف بذلك السابقون واللاحقون وهاك نماذج مما قالوا فى النحو: قال عبد القاهر الجرجانى: "هو المعيار الذى لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذى لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه. ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه؛ وإلا من غلط فى الحقائق نفسه"^(٥).

(١) القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية ص ٣٢١: ٣٢٢.

(٢) انظر النحو الجديد ص ١٨٢.

(٣) الأسلوب ص ١٦.

(٤) دلائل الإعجاز ص ٢١.

(٥) الوساطة ص ٢٠٦.

وقال الزمخشري: "هو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان؛ المطلع على نكت نظم القرآن؛ الكافل بإبراز محاسنه؛ الموكل بإثارة معانده"^(١).

وقال الأستاذ إبراهيم مصطفى: "هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن يكون عليه الكلمة في الجملة؛ والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة؛ ويمكن أن تؤدي معناها"^(٢).

وتناول فضيلة الشيخ محمد عرفة معنى النحو بالتفصيل والتحليل في كتابه (النحو والسنحة بين الأزهر والجامعة) في فصل عنوانه (النحو عند النحويين) فليُنظر"^(٣).

لأجل هذا كله احتاج للناقد إلى النحو: "فلا صحة لنقد خال من إبراز محاسن الأسلوب ومساوئه اللذين هما عمل للنحو ووظيفته"^(٤).

فليس بغريب أن يضع تحاة العرب الأقدمون أصول النقد؛ ودونوا كثيراً من مقاييسه"^(٥).

وكان حقاً ما قيل من أنه: "لا ينبغي أن يعمل في النحو إلا أديب مرهف الحس صحيح الذوق"^(٦).

فلا عجب إذاً أن قد ذهب الإمام عبد القاهر إلى أن النحو أقوى ما يتحقق به الإعجاز القرآني دون غيره من الإخبار بالمغيبات أو الاستعارات أو غير ذلك فهذه أمور لا توجد إلا في آيات محدودة لا في جميع السور"^(٧).

(٢) إحياء النحو ص ١ : ٢.

(١) مقدمة المفصل شرح ابن يعيش ١ / ١٤.

(٣) من ص ١٥ إلى ص ٧٠.

(٤) مجلة الآداب البيروتية ص ٢ ع ١١ / ١٩٥٩م.

(٦) إحياء النحو ص: ١٩٦.

(٥) ابن قتيبة للدكتور الجندی ص ٣٢٢.

(٧) ينظر: دلائل الإعجاز ص ٢٤٦ فما بعدها.

وفى ذلك يقول الدكتور أحمد بدوى: "ولكن عبد القاهر نظر فرأى أن الشئ الذى يوجد فى جميع سور القرآن هو بلاغة النظم؛ فإن تلك البلاغة تتحقق فى أقصر سور القرآن كما تتحقق فى أطول سورة.

آمن عبد القاهر بفكرة النظم؛ وكان عالماً متضلعا فى علم النحو؛ فرأى أن النظم ليس سوى توخى معانى النحو؛ وأن البلاغة تتبع المعنى؛ وأن صوغ العبارة على نحو خاص إنما يجئ تابعا للمعنى؛ وأن هذه الصياغة تتفاوت فى البلاغة حتى تصل إلى درجة الإعجاز^(١).

هل بعد ذلك كله تختلج فى نفس القارئ إثارة من شك فى أن: النحو هو البلاغة والبلاغة هى النحو؛ فهما وجهان لعملة واحدة أو ركنان لبنية واحدة أو عنصران لمزج واحد.

وقد خسرت اللغة خسرانا مبينا يوم أن مَحَى وجه من وجهَي العملة؛ وانهدم ركن من ركنَي البنية، وانحل عنصر من عنصرَي المزج.

ولى أمل أن يُظهِرَ هذا العمل ما مَحَى وأن يقيم ما انهدم وأن يعقد ما انصرم. ففى هذا عزة اللغة وبنيتها. وهذا ما أحرص عليه.

الهدف الرابع:

ويتمثل فى جمع أساليب القرآن التى استعملت فيها (مِنْ) ثم تبويبها حسب معانيها؛ فهناك أساليب تكون (مِنْ) فيها اسماً لأنها بمعنى (بعض) فهى ترادفها وتقع أحيانا موقعها فقد قرئ فى قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا

تُحِبُّونَ﴾ ٢٩ آل عمران: بعض ما تحبون.

(١) عبد القاهر الجرجاني ص ٣٥١.

وما دام الاسم قد وقع موقعها تكون اسماً لأن الاسم لا يخلف الحرف. ومن ذلك كلمة (جَيْر) فالمشهور أنها حرف جواب. ولكنها تكون بمعنى (حقاً) مضمنة معنى القسم.. تقول: جَيْرَ لأفعلن كما تقول: حقاً لأفعلن فهي كـ (عوض) في قولهم: عوض لأضربنك... وهي مبنية على حركة لالتقاء الساكنين الراء والياء. وكانت الحركة كسرة على أصل التخلص من التقاء الساكنين. تكرر ذلك (المالقي) ثم قال: "والدليل على أنها اسم شيئان: أحدهما: أن معناها (حقاً) وما حل... محلّ الاسم حكم عليه بالاسمية... والثاني: أنها قد نونت في الشعر مراعاة لأصلها من الاسمية..."^(١).

وسياتى مزيد بحث في هذه القضية.

وهناك أساليب تكون فيها (من) حرف ابتداء كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ ؛ البقرة. إذ لا يمكن أن تكون بمعنى (بعض) فتقع موقعها.

وقد واجهتنا في تحقيق هذا الهدف صعوبة ومشقة بالغتان؛ لأننا اعتمدنا في فهم (من) وبيان معناها على القرآن؛ تطبيقاً للطريقة المثلى وهي: فهم معانى القرآن بالقرآن. كما هو منهج ابن تيمية فمن أصول هذا المنهج: تفسير القرآن بالقرآن وهو أحسن طرق التفسير وأعلاها مرتبة؛ فإن ما أجمل في مكان قد فسر وبين في موضع آخر؛ وما اختصر في مكان قد بسط في موضع آخر...^(٢).

وقال الإمام محمد عبده: "والأحسن أن يفهم اللفظ من القرآن نفسه بأن يجمع ما تكرر في مواضع منه؛ وينظر فيه قريباً استعمل بمعان مختلفة... فيعرف المعنى المطلوب من بين معانيه؛ وقد قالوا: إن القرآن يفسر بعضه ببعض؛ وإن أفضل قرينة تقوم على حقيقة معنى اللفظ موافقته لما سبق له من القول؛ واتفاقه مع جملة المعنى؛ وائتلافه مع القصد الذى جاء له الكتاب بجملة"^(٣).

(٢) ابن تيمية ص ١٤٣ : ١٤٤.

(١) رصف المباني ص ١٧٦ : ١٧٧.

(٣) تفسير القرآن الحكيم ١ / ٢٠ وانظر مناهل العرفان ١ / ٥٢٠.

وإنما كان هذا هو أحسن مناهج التفسير لأنه قد يتوهم بعضهم أن في احتياج القرآن إلى ما يشرح معانيه عيباً ومنقصة؛ وهذا ما يقرره بعض المستشرقين إما عن جهل وإما عن سوء نية؛ فقد قال: د. أرنالديز في كتابه (الإسلام واللغة العربية): إن النص القرآني غامض وعسير حتى على العرب أنفسهم؛ ولو كان جلياً كما يقال لاقتضى المنطق أن يوضح نفسه بنفسه؛ ولم يكن ذلك ممكناً ... ولقد اتجه المفسرون إلى البدو تدفعهم إلى ذلك فكرة: أن هؤلاء الأخيذين لديهم سر العربية الحقيقية ... حتى ألقى القرآن نفسه مشروحاً بوساطة منتجات بشرية؛ وعن طريق استعمالات دارحة للكلمات الفلانية؛ والتعبيرات الفلانية؛ وعلى هذا الأساس يكون القرآن قبل أن يستخدم للقواعد قد خضع لإعدادات وتكوينات من الشروح أكثر من مشتبّه فيها^(١).

ولو كلف هذا المستشرق نفسه شيئاً من النصفة وقليلاً من التفكير لما وجدَ قلمه إلى ما سطره سبيلاً؛ لأن الذي نكره المفسرون في تفسير القرآن إنما هو من نصوص لغة العرب التي اصطفاه الله لتكون لسان وحيه إلى مصطفاه من البشر وهو خاتم الأنبياء والرسل ﷺ.

هذا: وقد لاقينا في التزام هذا المنهج مشقة وعسرا؛ إذ لابد من فهم سياق (من) في كل آية وردت فيها حتى نفهم المراد بها؛ ومن هنا كان طول البحث واستغراقه صفحات كثيرة على الرغم مما بذلنا من جهد لإيجازه.

الهدف الخامس:

هو أن يكون القرآن أول الأصول التي تبنى عليها قواعد اللغة؛ ففي ذلك حل لكثير من المشاكل، وتيسير للعسير من المسائل؛: "فلا يلجأ إلى الشواهد الأخرى إلا بعد الرجوع إلى القرآن الكريم وقراءاته المختلفة؛ لأنه أوثق في مجال الاستشهاد من غيره"^(٢).

(١) دراسات معاصرة عن الإسلام والمسلمين ص ١٠٦.

(٢) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ٣٤٧.

ومن هنا فلسنا مع الشيخ عبد الجواد رمضان في قوله: "ولا نزاع في أن كلام العرب هو الأصل الذي به يقاس القرآن الكريم حتى تصح الموازنة التي أوجبها التحدي؛ وما كان أصلاً يجب أن يكون الدليل المقدم"^(١).

فالرد على ذلك يسير غير عسير لأن الشيء السابق لا يكون أصلاً للاحق إلا في الكائنات الحية ذات الأصول والفروع كالحيوان والنبات. فالابن فرع الأب والأم؛ والشجرة فرع البذرة كما أن الثمرة فرع الشجرة. فلا يمكن أن يكون الأب فرع الابن ... فضلاً عن أن يزامنه خلقاً وإيجاداً.

وأما المعاني والعادات فليست كذلك لأن السابق لا يكون أصلاً للاحق بل التفاضل بينهما له اعتبار آخر ألا وهو ما يشتمل عليه من مزايا وفضائل لا توجد في غيره فلا يجوز لنا أن نزع أو نتوهم فضل لهجة قریش مثلاً على القرآن لأن القرآن ينطوي على مميزات لا تصل إليها تلك اللهجة. فكيف نزع أنها أصل له.

ومما يجعل القرآن أصلاً للهجات العرب أنه أوثق نقلاً فهو متواتر النص حيث لا يشك في أحد ممن نقلوه ولا تحوم حوله شبهة.

بل مما يؤيد ذلك ويؤكد أنه هناك نوعاً من لغة العرب قد نال حظوة من علماء اللغة بغير سبب ألا وهو الشعر فقد قيل عنه ما قيل عن سائر أنواع اللغة وهو: أنه أصل قواعدها. وهناك من يرى غير ذلك فقد قال الأستاذ كامل شاهين: "إن الشعر لا يصلح أصلاً للقواعد لأنه ليس هو الطريق الطبيعي للكلام؛ فالأصل في الكلام الإرسال؛ أما أن يكون مقيداً بوزن يحول بينه وبين الانطلاق مقيداً بقافية قد تجود وتسخو؛ وقد تعز وتأبى فذلك أمر يخرج عن حدود المباح إلى حدود المحذور .. وتدخله أحياناً في الضرورة والشذوذ.

(١) مجلة الأزهر مجلد ٣٣ ص ٦٠٠.

ليس الكلام المنظوم إذاً هو الطريق للقوانين النحوية لأنه لا تؤمن فيه السلامة والاستقامة بحكم ما به من قيود".

ثم قال: "والخلاصة أن القرآن الكريم هو الأصل الذي يرتضى في تقرير قواعد النحو؛ أما الشعر فليس ينبغي أن يقاس عليه لأن له منهجاً خاصاً به والله ولى التوفيق^(١)".

وهذا ضرب من المغالاة في الحكم لا يقل عن دعوى الدكتور طه حسين استحالة الشعر العربي فلا يصح أن يقاس عليه؛ وقد رد ذلك الأستاذ فريد وجدي بقوله: "لم يجروا على انتحال الشعر إلا أهل البهتان من المشتغلين بالقرآن؛ وعلماء السوء الذين يودون الظهور على خصومهم بأى سلاح كان؛ وقد عرف ذلك النقدة الأقدمون ونبهوا إليه ولم يغفل هذه الملاحظة الأستاذ مصطفى الرافعى فى كتابه: آداب العرب"^(٢).

وكذب أحد الرواة لا يكون سبيلاً إلى تكذيب الآخرين ولا دليلاً عليه كما ذكره الأستاذ أحمد ضيف ثم قال: "وهل يصح أن نحكم على البلد أجمع بالمرض لان بها إنساناً مريضاً"^(٣).

وعلى ذلك يكون كلام العرب شعراً وبنثراً أصلاً لقواعد النحوي واللغة مع القرآن الكريم بشرط تقديم القرآن عليهما فهو أوثق أصول اللغة.

تعقيب:

هذا ما ذكرته منذ أكثر من ثلاثين عاماً حينما كنت فى بدء دراسة النحو. دراسة عليا وفى غمرة الشباب الذى لم يبلغ مبلغ الخبرة والتجربة الدراسية.

وأما الآن وقد بلغت من درجة التجربة العلمية مبلغاً أحمد الله عليه وأستزيد منه فإنى أقول:

(١) مجلة الأزهر ع شهر رجب سنة ١٢٨٧هـ ص ٤٣٢ وع شهر شعبان سنة ١٢٨٧هـ ص ٥٢٦.

(٢) نقد كتاب الشعر الجاهلى ص ١٢٣. (٣) مقدمة لدراسة بلاغة العرب ص: ٦٢.

لقد راجعت نفسي في مسألة بناء قواعد اللغة - وخاصة النحو - على الشعر الذي يختص بقوالب معينة قد تأبى الانصياع لمقاييس اللغة والاستجابة لما تقتضيه. ولذا فأنا أعلن الآن أنى مع الأستاذ كامل شاهين فيما رأى وقرر فرويته صادقة وقراره دقيق.

ولا يفهم من ذلك أنى أنادى بإهمال الشعر العربى مطلقاً لأن أحداً لا يستطيع ذلك فكيف أستطيعه؟؟

ومن ثم أحتم الحرص على قراءته ودراسته دراسة عميقة حتى نجتلى منه صورة حياة العرب واجتماعاتها ففيه تلك الحياة حلوها ومرها؛ شطفها ولينها، غزلها ورنائها، فرحها وحزنها، خصبها وجذبها، حلها وترحالها، صحتها وسقمها، جدوها ولهوها، استقامتها وانحرافها، تقواها وفجورها .. إلى غير ذلك مما للشعر فى تصويره قصب السبق بخلاف النثر فهو مسكن الحكمة والوقار؛ وموطن الدقة والعمق؛ ومصدر التجربة الصادقة و ملهم الفكر العميق.

وربما يقال: إن نثر العرب لا يشركها غيرها فيه لأن النثر يختلف قوة وضعفاً وعمقا وضحالة. من قائل إلى قائل، ومن موطن إلى موطن.

أما الشعر فقد يقال: إن صور الحياة التى رسمها ستظل ماثلة للعيون مستقرة فى الشعور لأنها متكررة فى كل الأزمنة والعصور.

أضف إلى ذلك أنه ديوان مفردات اللغة التى يستعين دارس النصوص النثرية قرآنا وغيره بها فى معرفة معانيها؛ وفهم مراميها. ومن ثم كان المسلمون فى صدر الإسلام إذا خفى عليهم معنى مفردة من مفرداته رجعوا إلى المعين الصافى وهو الشعر. وحسبنا فى هذا المقام أنموذجان.

(أ) الأنموذج الأول: قوله تعالى: ﴿ فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا - وَعِثْبًا وَقَضْبًا -

وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا - وَحَدَّاقٍ غُلْبًا - وَفَيْكَةً وَأَبًّا ﴾ ٢٧، ٣١ عيس.

فقد ذكر الزمخشري أن (الأب) هو المرعى لأنه يؤب أى يؤم وينتجع. والأب
والأم أخوان. قال الشاعر:

جذُّ منا قيس ونجد دارنا ولنا الأب به والمكرع^(١)

ثم قال: "وعن أبى بكر الصديق رضى الله عنه أنه سئل عن (الأب) فقال: أى
سمناء تظلنى، وأى أرض تقلنى إذا قلت فى كتاب الله ما لا علم لى به" وعن عمر
رضى الله عنه: أنه قرأ هذه الآية فقال: كل هذا قد عرفنا فما الأب؟ ثم رفض عصا
كانت بيده وقال: هذا لعمر الله التكلف، وما عليك يا ابن أم عمر ألا تدرى ما الأب؟
ثم قال: اتبعوا ما تبين لكم من هذا الكتاب وما لا فدعوه^(٢).

ويروى عن عمر رضى الله عنه أنه سأل ابن عباس رضى الله عنهما عن
الآية فقال: هو نبت الأرض مما تأكله الدواب والأنعام. ولا يأكله الناس" وقال ابن
عطية: "الأب: التبين وفى اللفظة غرابة وقد توقف فى تفسيرها أبو بكر وعمر
رضى الله عنهما".

(ب) الأمودج الثانى: قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ ﴾ ١٤ الانشقاق. قال
الزمخشري: "لن يحور: لن يرجع إلى الله تعالى تكذيباً بالمعاد؛ يقال: لا يحور
ولا يحول أى لا يرجع ولا يتغير. قال لبيد:

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

وما المال والأهلون إلا ودائع ولا بد يوماً أن ترد الودائع

(١) الجذم بالكسر وقد يفتح: الأصل الذى يقطع منه غيره. والأب والأم: المرعى لأنه يؤب

ويؤم أى يقصد والمكرع: المنهل. يقول الشاعر: نحن من قبيلة قيس، ونجد هى ديارنا ولنا

فى نجد المرعى والمروى. وفيه يمدح بالشرف والشجاعة على غيره.

(٢) الكشف: ٤ / ٥٦٣ وها مشها.

وعن ابن عباس: ما كنت أدري ما معنى يحور حتى سمعت أعرابية تقول
لبنية لها: حوري أي ارجعي^(١).

وهكذا يتضح أننا في حاجة بالغة إلى دراسة الشعر دراسة واسعة وعميقة حتى
نستعين بمعنى مفرداته على فهم معانى مفردات القرآن.

أما أن نجعله أصلاً من أصول النحو فليس على إطلاقه بمعنى: أننا لو وجدنا
بيتاً فيه قاعدة نحوية ولم يشتمل على ضرورة تكسر تلك القاعدة صح الاستشهاد به
بعد توثيقه أتم التوثيق، وبالله التوفيق.

(١) الكتاب ٤ / ١٠ ، ٥٨٠ . وانظر المحرر الوجيز ٥ / ٤٥٨ .

الباب الأول

دراسة تمهيدية

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: الحرف في اللغة العربية: تسميته ومعناه.

الفصل الثاني: قانون التطور والحرف.

الفصل الثالث: حروف الإضافة: تسميتها - تتاوبها - التضمين في عاملها -
الترادف بينها - متعلقها.

الفصل الرابع: مقدّرات القرآن.

الفصل الخامس: من: في اللغة والنحو

أصلها - معانيها عند النحاة. (من) البعضية بين الاسم والحرف -
بين القرآن والنحو - (من) الابتدائية وخصائصها.

الفصل الأول

- الحرف فى اللغة:

قال ابن فارس: "الحاء والراء والفاء: ثلاثة أصول حد الشيء والعدول وتقدير الشيء. فأما الحد فحرف كل شئ حده كالسيف وغيره؛ والأصل الثانى: الانحراف عن الشيء يقال: انحرف عنه ينحرف انحرافاً؛ وحرفته أنا عنه أى عدلت به عنه؛ ... قال الله تعالى: ﴿تُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ ١٣ المائدة والأصل

الثالث: المحراف حديدة يقدر بها الجراحات عند العلاج قال القطامى يصف جراحة:

إذا الطبيب بمخرافيه عالجهما زادت على النقر أو تحريكها ضجما

ومن هذا الباب: فلان يحرف لعياله أى يكسب، وأجود من هذا أن يقال فيه: إن الفاء مبدلة من ثاء وهو من حرث أى كسب وجمع؛ وربما قالوا: أحرف فلان إحرافاً إذا نما ماله وصلاح؛ وفلان حريف فلان أى معاملته. وكل ذلك: من حرف واحترف أى كسب^(١).

وقال الزمخشري: "وهو يحرف لعياله يكسب من ههنا وههنا أى من كل حرف"^(٢).

ومن هذه النصوص نستنتج أن صيغ مادة (ح ر ف) تفيد معنى القوة؛ فـ (حد) الشئ أقوى ما فيه، والذي يعدل عن الشيء أو يصرفه عن وجهه أقوى من الذى لا يستطيع ذلك، ومن يقدر الشيء ويعرف أصله أقوى ممن لا يدرك ذلك، والكاسب لعياله أقوى من العاقل.

فتسمية النوع الثالث من أنواع الكلمة بـ (الحرف) تسمية لها معناها ومغزاها فهو يشرب الكلام قوة؛ ويكسبه بياناً. ويؤيد ذلك ما يلى:

(١) معجم مقاييس اللغة ٢/ ٤٢: ٤٣. ويروى النقر وهو الورم والضمج: الاعوجاج فى الجراحة.

(٢) أساس البلاغة ص ١٦٨ والحرف فى آخر النص معناه: الجهة أى يكسب من كل جهة.

(أ) الحروف هي أداة الإيجاز في اللغة، والإيجاز أعلى درجات البلاغة. نقل ابن جنى عن أستاذه الفارسي: أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار. ولذلك لم يكن حذفها مقيساً، وقال: معنى قوله (لضرب من الاختصار) هو: أنك إذا قلت: ما قام زيد فقد أغنت (ما) عن (أنفى) وهي جملة فعل وفاعل؛ وإذا قلت: قام للقوم إلا زيدا فقد نابت (إلا) عن: (استثنى) وهي فعل وفاعل ... فإذا كانت هذه الحروف نواصب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذا أن تخرق عليها فتنتهكها وتجحف بها^(١).

ومما يترتب على ذلك إبطال دعوى زيادة الحرف لأن كونه وسيلة إيجاز يأبى ذلك كل الإباء لأن إيجاز الشيء معناه: أنه بلغ مرتبة من الدقة. بحيث لا يمكن الاستغناء عن جزء منه.

كما يترتب عليه إبطال دعوى تقدير متعلق للحرف في نحو قولنا: محمد في المسجد. لأننا بذلك نبطل الإيجاز الذي أفاده الحرف. إذ كيف يكون وسيلة الإيجاز ثم نزع أنه محتاج إلى غيره؟ ليس في ذلك تناقض أى تناقض. إذ (الإعجاز) لا يتفق مع تقدير ذلك المتعلق لأنه ينقضه.

وهذه القاعدة سيتكرر ورودها في بحثنا هذا. ولذا نبهنا إليها هنا حتى إذا أهملنا ذكرها في بعض المواضع فإنما يكون ذلك اعتماداً على ما ذكرناه.

(ب) قال ابن أم قاسم المرادي: لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنياً أكثرها على معانى حروفه صرفت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها؛ وهي مع قلتها وتيسير الوقوف على جملتها قد كثر دورها وبعد غورها فعزت على الأذهان معانيها؛ وأبت الإذعان إلا لمن يعانيها^(٢).

(١) للخصائص ٢/ ٢٧٣: ٢٧٤ وانظر شرح المفصل ٧/ ٨.

(٢) الجنى الدانى ص ١٩.

وقوله: (إن هنا حدثاً باعتبار المتعلق) مبنى على أن الحرف لا بد له من متعلق لفظاً فإن لم يوجد لزم تقديره بـ (كائن) أو (مستقر).

وقد علمنا أن طبيعة الحرف تأباه لأنه للإيجاز فكيف يكون محتاجاً إلى سواه؟! ويرى بعض الباحثين أن الفراء هو الذى ابتكر اسم الإداة لحروف المعانى^(١). ولكن ذلك غير مسلم فقد جاء فى دائرة المعارف الإسلامية: "والظاهر أن المصطلح (آلة) مثل (أداة) لم يستعمله نحاة العرب فى القرن الثالث الهجرى - التاسع الميلادى - ولا نجد كلمة (أداة) غير مرة واحدة فى مثل كتاب ابن فارس وحوالى نهاية القرن الرابع الهجرى - العاشر الميلادى - يمكن أن نقول: إن المصطلح (حرف) كان يدل هو الآخر على الوساطات النحوية التى سميت - بعد - آلة أو أداة"^(٢).

وحاول الدكتور مذكّر: أن يجعل من تسمية الحرف (أداة) دليلاً على تأثر النحو العربى بمنطق أرسطو فقد قال: "ومن الغريب أن ما يسميه سيبويه حرفاً يسميه الكوفيون الأداة؛ وكأنهم شاءوا أن يحتفظوا بالمصطلحات المنطقية احتفاظاً تاماً"^(٣).

ولكن ذلك يبعد كل البعد عن النحو العربى فقد عارض (اليثمان) أن يكون سيبويه أو غيره من المتقدمين قد تأثر بمنطق الفلاسفة قال: وبرهان ذلك أن تقسيم الكلمة مختلف؛ قال سيبويه: فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى؛ وهذا تقسيم أصلى؛ أما الفلسفة فينقسم فيها الكلام إلى اسم وكلمة ورباط؛ وهذه الكلمات ترجمت من اليونانى إلى السريانى إلى العربى فسميت هكذا فى كتب الفلسفة لا فى كتب

(١) الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ص ٤٤٥.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول ص ٥٩٧ : ٥٩٨.

(٣) مجلة الأزهر عدد شهر رمضان سنة ١٣٧١هـ ص ٤١ : ٤٢.

النحو؛ أما كلمات: اسم وفعل وحرف فإنها اصطلاحات عربية ما ترجمت ولا نقلت^(١).

وهذا ما تراه عين اليقين لأن النحو عربى خالص العربية بلا شبهة ويؤيد ذلك قول (دى بور): "إن علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربى لما فيه من دقة فى الملاحظة؛ ونشاط فى جمع ما تفرق؛ وهو لهذا يحمل المتأمل فيه على تقديره؛ ويحق للعرب أن يفخروا به"^(٢).

وقول نازك الملائكة: "وما القواعد النحوية بعد إلا عصارة الألسنة العربية الفصيحة عبر مئات السنين"^(٣).

ويرى الشيخ عطية الصوالحي: أن الصواب: "مئات سنه كما يقال: ألوف سنة.

معناه:

للحرف فى اللغة معنيان:

أحدهما: المعنى الإفرادى: والحديث عنه على النحو الآتى:

جاء فى الرقعة التى كتبها الإمام على كرم الله وجهه لأبى الأسود الدئلى: "الكلام كله اسم وفعل وحرف؛ فالاسم ما أنبأ عن المسمى؛ والفعل ما أنبأ به، والحرف ما أفاد معنى"^(٤).

وقال سيبويه فى مستهل كتابه: "قالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ... ثم قال: وأما ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فنحو: ثم وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها"^(٥).

ومن هذين النصين نستتبط أن الحروف خاصة بالمعانى - بمعنى أنها هى التى تسدل على المعانى التى يتصورها العقل بخلاف الاسم فهو يدل على الذات؛

(١) نشأة النحو ص: ١٥. (٢) مجلة الأزهر عدد شهر رمضان سنة ١٣٧١هـ ص ٤١.

(٣) مجلة الآداب البيروتية ع ١١ سنة ١٩٥٩ ص ٢.

(٤) نزهة الألبا ص ٣ ونشأة النحو ص ١٧.

(٥) الكتاب ١/ ١٢.

والفعل فإنه يدل على الحدث والزمان وهذه كلها مما يُترك بالحس الظاهري - وعلى هذا يكون الحرف متضمناً معناه في نفسه كما قال بذلك ابن النحاس وأبو حيان وبهاء الدين السبكي قال السيوطي: "وما ذكرناه من أن الحرف لا يدل على معنى في نفسه هو الذي أجمع عليه النحاة؛ وقد خرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس فذهب في تعليقه على المقرَّب إلى أنه يدل على معنى في نفسه قال: لأنه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له، لأنه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك؛ وإن خوطب به من يفهم فإنه يفهم منه معنى عملاً بفهمه موضوعه لغة؛ كما إذا خوطب بـ (هل) من يفهم أن موضوعها الاستفهام؛ وكذا سائر الحروف.

قال: والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهوم منه حال الإفراد بخلافهما فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الإفراد" (١).

ثم قال: "نقلنا عن ابن النحاس في أول جمع الجوامع قوله: إن الحرف معناه في نفسه على خلاف قول النحاة قاطبة: إن معناه في غيره" (٢).

وفي كليات أبي البقاء: "ذهب ابن النحاس إلى أن للحرف معنى في نفسه وتابعه أبو حيان" (٣).

وعلق العلامة الأمير على قوله بهاء الدين السبكي بقوله: هو مبني على مذهب السعد (٤).

وهذا الرأي هو الصواب إذ لا يعقل أن يكون اللفظ فارغاً من المعنى حتى يضم إلى غيره فيمتلئ بمعناه لأنه بذلك يشبه ما يلعب به الأطفال من (البالونات) التي ينفخها الطفل فتمتلئ فإذا ما تركها انطلق منها الهواء فصارت ثوباً مهلهلاً لا فائدة فيه.

(١) الهمع ١ / ٤. (٢) بغية الوعاة ١ / ١٤.

(٣) الكليات ص ٤١٤ وانظر الأشباه والنظائر ٥ / ٢.

(٤) شرح عمدة السرى على أنموذج الزمخشري ص ١٤٩.

وإننى لأربأ بكلمات لغة العرب - وهى لغة القرآن - أن تكون على هذه الصورة الباهتة الباطلة. ومما يذكى ذلك ويبعث على الاستمساك به قول الدكتور إبراهيم مذكور: "إن اللغة مدلول ودال، ولا وجود لأحدهما بدون الآخر، والمدلول الذى لا لفظ يدل عليه سر خفى كامن فى صدر صاحبه؛ والدال الذى لا يحمل فى أثناؤه معنى صوت فارغ ولا قيمة له"^(١).

وهذا ما انتهى إليه الفكر اللغوى فى أوائل القرن العشرين: "فقد ظفرت مشكلة المعنى فى علاقته بالكلمة - الكلام من ناحية - والعقل - التفكير من ناحية أخرى بكثير من جهود فلاسفة اللغة وعلمائها من جانب وعلماء اجتماع اللغة من جانب وعلماء نفس اللغة وعلماء تحليل الخطاب والنقاد من جانب آخر على أساس أن الأصوات إذا لم تحمل معنى إلى متلقيها فلن تكون لغة. ومن هنا كان المعنى هو: معيار الكلمة والمكون الذى لا يمكن الاستغناء عنه فيها ... فمعنى الكلمة لا يكون ظاهرة فكرية إلا بقدر ما يكون الفكر متجسداً فى الكلام كما لا يكون ظاهرة كلامية إلا بقدر ما يكون الكلام مرتبطاً بالفكر ويكون الفكر كاشفاً له. وبهذا يكون المعنى فكراً لفظياً أو كلاماً له معنى أو لنقل: إنه اتحاد الكلمة والفكر ومن ثم قال العالم اللغوى: كارل فليسر: إنما نفكر باللغة...". مجلة العربى عدد مايو سنة ٢٠٠٠ ص ١٦٣ مقال (العولمة وأزمة المصطلح).

ومما دام الحرف كلمة فلا بد له من معنى كما قرره الإمام على كرم الله وجهه فقد اتضح أن ما قاله هذا العربى منذ أربعة عشر قرناً من الزمان هو ما انتهى إليه المحدثون الباحثون فى اللغة.

ولعلى بذلك أكون قد أقنعت القارئ بما أريده؛ ولكنى مع هذا أورد ما فى هذه المسألة من آراء وهى ثلاثة وأناقشها حتى تتجلى الحقيقة فى هذه القضية وبذلك يتأكد لدينا صحة ذاك الحكم وهو أن معنى الحرف فى نفسه لا فى غيره.

(١) فى اللغة والأدب ص ٧٣ : ٧٤.

الذى لا يلبس صورته اللفظية. ولعل فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ
بِالسُّوءِ﴾ ٥٣ يوسف وقوله: ﴿وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ ٢ القيامة -
ما يشير إلى ذلك فالنفس تأمر وتلوم وما الأمر واللوم إلا كلام ذو معنى وفائدة.
ومنه كذلك (سولت له نفسه كذا) زينت رسول له الشيطان أغواه. ومثل قوله
تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ﴾ ٣٠ المائدة. قال للزمخشري:
"قوسَّعته له ويسرته من: طاع له المرتع إذا اتسع"^(١).

ليس ذلك كله حديث نفس ولكنه مضمر فى الحس وليس ذا صورة لفظية بل
هو ذو معنى عميق الجذر قوى التأثير ومن هنا نرى ما يراه الدكتور إبراهيم أنيس
فى قوله: "أما علاجهم للحروف فأمره عجب، وذلك لأنهم يكادون يجربونها من
المعاني؛ وينسبون معناها لغيرها من الأسماء والأفعال فلما عثروا على شواهد مثل
قول قطرى بن الفجاءة:

فلقد أراتى للرماح درينة من عن يمينى تارة وأمامى

وفيه (عن) بمعنى: ناحية قالوا: من الحروف ما يستعمل استعمال الأسماء فى
بعض الأحيان؛ ولست أدرى بل لعلى أدرى لم فرق النحاة بين (على) و (فوق)
وبين (فى) و (داخل) وبين (إلى) و (نحو) فجعلوا الأولى حروفاً والأخرى أسماء؟
وعلى أى أساس كانت هذه التفرقة؟ يتضح من هذه الإشارات. السريعة أن.
فكرة الحرفية كانت غامضة فى أذهان النحاة؛ وأن تعاريفهم للأسماء والأفعال ليست
جامعة مانعة"^(٢).

الرأى الثالث: يرى أصحابه أن الواضع شرط فى دلالة الحرف على معناه
نكر غيره معه؛ يقول الصبان: "ولا خلاف فى كون المستعمل فيه الحرف جزئياً

(٢) من أسرار اللغة ص ٢٦٠.

(١) الكشف ١/ ٤٨٦.

ملحوظاً للغير؛ وإنما اختلفوا في كون هذا الجزئى هو الموضوع له أولاً؛ فذهب إلى الأول العضد والسيد ومن وافقهما؛ فقالوا: معانى الحروف جزئيات وضعا واستعمالا فـ (من) مثلا موضوعة لكل فرد من الابتداءات الجزئية الملحوظة للغير مستحضرة بكلٍِّ يعمها. وذهب إلى الثانى الأوائل فقالوا: هى كليات وضعا جزئيات استعمالا قال عبد الحكيم فى حاشيته على المطول: ذهب الأوائل إلى أنها موضوعة للمعانى الكلية الملحوظة لغيرها؛ فهذا شرط الواضع فى دلالتها ذكر الغير معها؛ فمعنى (من) مثلا هو الابتداء لكن من حيث إنه آلة لتعرف حال غيره فهذا وجب ذكر الغير^(١).

وبالتأمل ندرك أن هذا ضرب من التخييل غير الصالح لبناء قاعدة لغوية عليه؛ إذ لا يؤيده عقل ولا يقوم له دليل فقد قال السعد فى مختصر المعانى: "الوضع: تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه .. أى ليدل بنفسه لا بقرينة تتضمن إليه؛ ومعنى الدلالة بنفسه: أن يكون العلم بالتعيين كافياً فى فهم المعنى عند إطلاق اللفظ؛ وهذا شامل للحرف أيضاً لأننا نفهم معانى الحروف عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها"^(٢).

وفى الإيضاح: "الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه؛ وقولنا (بنفسه) اجترار من تعيين اللفظ للدلالة على معنى بقرينة أعنى: المجاز؛ فإن ذلك التعيين لا يسمى وضعاً"^(٣).

وبهذا يتبين أن الواضع لم يشترط شيئاً فى دلالة الحرف على معناه إذ الوضع يقتضى ذلك دون اشتراط؛ ومن ثم رد السيد اشتراط ضم غير الحرف إليه لإفادة معناه بأن: "القائل بذلك إن زعم أن معنى لفظة (من) هو معنى الابتداء بعينه إلا أن الواضع اشترط فى دلالتها على معناه ذكر متعلقه ولم يشترط ذلك فى دلالة لفظة الابتداء عليه فصارت لفظة (من) ناقصة الدلالة على معناها غير مستقلة بالمفهومية

(١) حاشية الصبان على منهج السالك للأشمونى ٢ / ٢١٦ : ٢١٧.

(٢) تهذيب السعد ج ١ ص ١٣٧. (٣) الإيضاح ج ٣ ص ٨٥.

لنقصان فيها فزعمه هذا باطل؛ أما (أولاً) فلأن هذا الاشتراط لا يتصور له فائدة أصلاً؛ بخلاف اشتراط القرينة في الدلالة على المعنى المجازى.

وأما (ثانياً) فلأن الدليل على هذا الاشتراط ليس نصاً من الواضع عليه كما توهم لأن دعوى ورود نص منه في ذلك خروج عن الإنصاف؛ بل هو التزام نكر المتعلق في الاستعمال؛ وذلك مشترك بين الحروف والأسماء للإلزمة الإضافة. والجواب عن ذلك بأن نكر المتعلق في الحروف لتتميم الدلالة؛ وفي تلك الأسماء لتحصيل الغاية على ما قيل تحكم بحت.

وأما (ثالثاً) فلأنه يلزم حينئذ أن يكون معنى لفظة (من) معنى مستقلاً في نفسه صالحاً لأن يحكم عليه به إلا أنه لا يفهم منها وحدها؛ فإذا ضم إليها ما يتم به دلالتها وجب أن يصح الحكم عليه به؛ وذلك مما لا يقول به من له أدنى معرفة باللغة وأحوالها^(١).

وإنما كان الأمر كذلك لأن ما ادعاه هؤلاء من التزام نكر المتعلق إنما هو ضرب من التعسف لا تقبله اللغة العربية لأن أهم خصائصها وضوح دلالة كلماتها على معانيها دون حاجة إلى ما ذكره هؤلاء الذين يسرح بهم خيالهم إلى غير ذى موضوع؛ ومما يثبت ذلك أننا وجدنا بعض النحاة يزعم أن هناك بعض حروف الجر لا يحتاج إلى متعلق وهي: الحرف الذى زعموا زيادته كالباء في قوله تعالى: "كفى بالله شهيداً" و (لعل) في لغة عقيل و (لولا) فيمن قال: لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه إن (لولا) جارة للضمير؛ و (رُبَّ) في نحو: رب رجل صالح لقبيته ... و (كاف) التشبيه ... ذكر هذه الأحرف ابن هشام مبيناً أنها لا تحتاج إلى متعلق وأما سائر حروف الجر فلا بد فيها من نكره أو تقديره. ثم عقب عليه قائلاً: "والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار"^(٢).

(٢) المغنى بحاشية الأمير ٧٩ / ٢.

(١) حاشية السيد على المطول ص ١٩٦.

وبهذا تسقط الشبهات حول احتياج الحرف إلى غيره للدلالة على معناه الذاتى
أى الذى يدل عليه بذاته نحو: الظرفية لـ (فى) والملك لـ (اللام) والإصاق لـ
(الباء) ... وهذا ما يسمى بالمعنى الإفرادى.

ولا تنس أيها القارئ ما سلف ذكره من أن الحروف هى أداة الإيجاز فكيف
تحتاج إلى غيرها ليكمل معناها؟ إن إيجاز الكلمة معناه: أن تدل على المعنى الكثير
باللفظ القليل.

المعنى الثانى:

وأما المعنى الثانى فهو المعنى التركيبى:
ونذك: أن أنواع. الكلمة الثلاثة يحتاج بعضها إلى بعض فى الدلالة عليه؛
ومن ثم قيل: إن الواضع سوى بين الاسم والفعل والحرف فى أنها لم توضع لتعرف
معانيها فى أنفسها بل ليضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد؛ وفى ذلك
يقول ابن جنى: "إنك إذا قلت (قام) وأخليته من ضمير فإنه لا يتم معناه الذى وضع
فى الكلام عليه وله لأنه إنما وضع على أن يفاد معناه مقترناً بما يسند إليه من
الفاعل" (١).

ويقول الرضى: "إن الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل فى الكلام مركبة؛
فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع" (٢).

ويوضح ذلك كله الإمام عبد القادر فى الاسم والفعل والحرف فيقول: "اعلم
ههنا أصلاً أنت ترى الناس فيه فى صورة من يعرف من جانب وينكر من آخر؛
وهو: أن الألفاظ المفردة التى هى أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها فى
أنفسها؛ ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد. والدليل على
ذلك: أننا إن زعمنا أن الألفاظ التى هى أوضاع اللغة إنما وضعت ليعرف بها
معانيها فى أنفسها لأدى ذلك إلى ما لا يشك عاقل فى استحالة وهو: أنهم

لو لم يكونوا قالوا: رجل وفرس ودار لما كان لنا علم بمعانيها؛ وحتى لو لم يكونوا قالوا: فعل ويفعل لما كنا نعرف الخير في نفسه ومن أصله؛ ولو لم يكونوا قد قالوا: افعل ما كنا نعرف الأمر من أصله ولا نجده في نفوسنا؛ وحتى لو لم يكونوا قد وضعوا الحروف لكنا نجهل معانيها فلا نعقل نقياً ولا نهياً ولا استفهاماً ولا استثناءً وكيف!! والمواضعة لا تكون ولا تتصور إلا على معلوم. فمحال أن يوضع اسم أو غير اسم لغير معلوم.....^(١).

ومقتضى هذا أن المعاني فطرة فطر الله الناس عليها ومن ثم لزم أن تكون سابقة على الألفاظ؛ فإذا ما وضع الواضع لكل معنى لفظه الذي ينطبق عليه كان ذلك دليلاً على أن الواضع علم المعاني قبل أن يضع لها الألفاظ؛ وإذا ما سمعها أو قرأها غيره فهم المراد بها. وقد شرح ذلك الإمام الرازي فقال: "الألفاظ تدل على المعاني لأن المعاني هي التي عناها المعاني وهي أمور ذهنية؛ والتحليل على ذلك من وجهين:

(الأول) أننا إذا رأينا جسماً من البعد وظنناه صخرة قلنا: إنه صخرة، فإذا قربنا منه وشاهدنا حركته وظنناه طيراً قلنا: إنه طير؛ فإذا ازداد القرب وعلمنا أنه إنسان قلنا: إنه إنسان. باختلاف الأسماء عند اختلاف التصورات الذهنية يدل على أن مدلول الألفاظ هو الصور الذهنية لا الأعيان الخارجية.

(الثاني) أن اللفظ لو دل على الوجود الخارجي لكان إذا قال إنسان: العالم قديم؛ وقال آخر: العالم حادث لزم كون العالم قديماً حديثاً معاً وهو محال؛ أما إذا قلنا: إنها دالة على المعاني الذهنية كان هذان القولان دالين على حصول هذين الحكمين من هذين الإنسانين وذلك لا يتناقض^(٢).

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٤١.

(٢) تفسير الفاتحة ص ٢٣: ٢٤. وانظر الطراز ١/ ٣٦ والمزهر ١/ ٤٢: ٤٣.

وقال الغزالي: "وجد الاسم وحقيقته: أن للأشياء وجوداً في الأعيان، ووجوداً في الأذهان؛ ووجوداً في اللسان. أما الوجود في الأعيان فهو: الوجود الأصلي الحقيقي؛ والوجود في الأذهان هو: الوجود العلمي للصوري؛ والوجود في اللسان هو: الوجود اللفظي الدليلي. فإن (السماء) تتطبع في أبصارنا ثم في خيالنا حتى لو عدمت السماء مثلاً وبقينا لكانت صورة السماء حاضرة في خيالنا؛ وهذه الصورة هي التي يعبر عنها بالعلم وهو مثال المعلوم فإنه محاك للمعلوم ومواز له ... فالعلم إذاً مثال للذهن في المعلوم.

وأما الوجود في اللسان فهو اللفظ المركب من أصوات قطعت أربع تقطيعات يعبر عن القطعة الأولى بـ (السين) وعن الثانية بـ (الميم) وعن الثالثة بـ (الألف) وعن الرابعة بـ (الهمزة) وهو قولنا: سماء.

.. فإلقول دليل على ما هو في الذهن، وما في الذهن صورة لما في الوجود مطابقة له؛ ولو لم يكن وجود في الأعيان لم تتطبع صورة في الأذهان؛ ولو لم تتطبع صورة في الأذهان لم يشعر بها إنسان؛ ولم لم يشعر بها إنسان لم يعبر عنها باللسان. فإذن: اللفظ والعلم والمعلوم ثلاثة أمور متباينة لكنها متطابقة متوازية^(١).

وهذا ما ذهب إليه أصحاب المذهب التصوري في الفلسفة الحديثة وعلى رأسهم (أبيالرد) فعنده: "أن الكلي - وإن كان ليس له ما يقابله في العالم الخارجي كما ذهب الواقعيون - إلا أن له حقيقة في الذهن؛ إذ لو كان الأمر كما رأى الاسميون من الاسم الكلي مجرد لفظة لا حقيقة لها في الخارج؛ ولا صورة لها في الذهن لكان الكلام الذي يتفاهم به الناس - ومعظمه أسماء كلية لجنس أو نوع - لغوا خالياً من المعنى لا يحمل إلى السامع شيئاً"^(٢).

وهو ينطبق على الحروف فقد سبق أنها موضوعة للمعاني الكلية على مذهب الأوائل.

(١) دائرة المعارف م ٤ ص ٢٩٠ : ٢٩١.

(٢) قصة الفلسفة الحديثة ص ١٣.

وفى هذا النص خطأ شائع وهو قوله (أن الكلى - وإن كان ليس له ما يقابله ... - إلا أن له حقيقة...) والصواب حذف (إلا أن) فيصير لأن الخبر لا يكون صدره (إلا) ولا (بل) ولا (لكن).

وبما تقدم يثبت أنه لا فرق بين الحرف من جانب والاسم والفعل من جانب فى أن كلاهما يحتاج إلى غيره فى إفادة المعنى التركيبى. وما يقال من أن الحرف يحتاج إلى غيره للفائدة ينطبق على الاسم والفعل. وفى ذلك يقول عبد القاهر: "وإذا رمت الفائدة أن تحصل لك من الاسم الواحد أو الفعل وحده صرت كأنك تطلب أن يكون الشئ الواحد مثبتاً ومثبتاً له؛ ومنفياً ومنفياً عنه وذلك محال" (١).

ويقول: "وإذا قلت فى الفعل إنه موضوع للخبر لم يكن المعنى فيه: أنه موضوع لأن يعلم به الخبر فى نفسه وجنسه ومن أصله وما هو ولكن المعنى أنه موضوع حتى إذا ضمته إلى اسم عقل منه ومن الاسم أن الحكم بالمعنى الذى اشتق ذلك الفعل منه على مسمى ذلك الاسم واقع منك أيها المتكلم" (٢).

ويقول ابن يعيش: "إن الفعل نفسه خبر؛ ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه" (٣).

وقد سبق أن الثلاثة متساوية فى الوضع وهو: تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه.

فلم يبق شبهة فى أن الحرف أقل درجة أو أدنى معنى من الاسم والفعل. وربما يقال: بقی هناك فرق وهو أن كلا من الاسم والفعل صالحان للإسناد بخلاف الحرف فقد قال الأشموني: "ودليل انحصار الكلمة فى الثلاثة أن الكلمة إما أن تصلح ركناً للإسناد أو لا الثانى: للحرف؛ والأول: إما أن يقبل الإسناد بطرفين أو بطرف واحد الأول: الاسم؛ والثانى: الفعل؛ والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه.

(١) أسرار البلاغة ص ٤١٢.

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٤٢.

(٣) شرح المفصل ٢٠/١.

وهذا القول ليس على إطلاقه فقد علق عليه الصبان قائلاً: "أورد عليه من الأسماء ما لا يقبله - أي الإسناد - أصلاً كالظروف التي لا تتصرف، وما لا يقع إلا مسنداً كأسماء الأفعال، وما لا يقع إلا مسنداً إليه كالضمائر المتصلة؛ وأجيب بأن الكلام باعتبار الغالب أفاده في الأشباه" (١).

وهذا النص يحمل في طياته ما يبطله لأن الإسناد وعدمه لا علاقة له بحد الاسم والفعل أو الحرف لأنه بيان لوظيفة الكلمة في اللغة وشتان بين وظيفة الشيء وحقيقته التي يرسمها الحد فالحد يتعلق بالجواهر والوظيفة عرض لهذا الجوهر ولا أدل على ذلك من أن حقيقة الإنسان تظهر بحدّه وهو: حيوان ناطق. وأما وظيفته فتظهر من أعماله وتقلبه في معترك الحياة فالحد متحد في أفرادهِ والوظيفة متنوعة ومتعددة إذ لكل فرد وظيفة فكما يقال: ومن لم يمت بالسيف مات بغيره تنوعت الأسباب والموت واحد. يقال: تنوعت وظائف الإنسان بتنوع أفرادهِ ذكراً وأنثى ثم أفراد الذكور وأفراد الإناث والحد واحد وقد فصلنا القول في الفرق بين الحد والوظيفة في غير هذه الرسالة (٢).

نلكم هو القول الفصل في رد ما ذكره الأشموني والصبان. ويزيده قوة وتأيداً أننا وجدنا بعض الأسماء لا يصلح للإسناد ولم يقل أحد إنه حرف. بل وجدنا من يقول إن الحرف بسند إليه.

فالأول ذكره السيوطي حيث قال: إن الأسماء قد لا تصلح للإسناد وذلك: إذا كان الكلام مركباً من واجبين نحو: رجل قائم؛ أو ممتعين نحو: لا رجل لا قائم لأنه كذب ولا فائدة فيه؛ وكذلك إذا كان مركباً من ممتع وجائر نحو: زيد لا قائم (٣). ووضح ابن علان الواجب: بأنه ممتع الترك؛ والممتع: بأنه الممتع من السلف به؛ فالواجب يوجد مسماه في الوجود ولا ينفك الوجود عنه فلا بد من اللفظ

(١) منهج السالك للأشموني وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٧. وانظر الأشباه والنظائر ٢/ ٣: ٥.

(٢) انظر أسرار النحو ٣/ ٦٨.

(٣) الاقتراح ص ٤٦: ٤٧.

السدال عليه نحو: رجل وقائم؛ والممتنع غير جائز التلطف به لاستحالة مدلوله عقلاً نحو: لا قائم؛ لا رجل فهذا إخبار عما يحيله العقل عادة؛ إذ يمتنع بحسب العادة أن يخلو الوجود عن أن يكون لا رجل فيه، ولا قائم لأن الوجدان شاهد بعدم انفكاك الوجود عن ذينك^(١).

فهذا كله مبنى على أن الحرف لا يسند ولا يسند إليه بناء على دليل انحصار أنواع الكلمة في أنواعها الثلاثة. وهذا للدليل محل مناقشة لأنه ليس تابعاً من أساليب اللغة؛ ولا تابعاً لاستعمال مفرداتها. ومن ثم وجدت أدلة غير هذا الدليل ومنها: ما روى عن الإمام على كرم الله وجهه من أن الكلام كله اسم وفعل وحرف. ومنها: الاستقرار التام من أئمة العربية كأبي عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم^(٢).

وأما الثاني: فهناك من يرى أن الحرف يسند إليه. قال السيوطي: "في: سير يزيد إن الباء نائب فاعل في محل رفع وعليه الفراء فهو في محل رفع كما أن الفعل في (زيد يقوم) في موضع رفع. قال أبو حيان: وهذا مبنى على الخلاف في قولهم: مر زيد بعمره فذهب البصريون إلى أن المجرور في موضع نصب فإذا بنى للمفعول كان في موضع رفع؛ ومذهب الفراء أن حرف الجر وحده في موضع نصب فلذا ادعى أنه إذا بنى للمفعول كان في موضع رفع"^(٣).

وعلى هذا يكون الحرف مسنداً إليه مثل الاسم في: ضرب محمد. وقد جعل الفراء أيضاً الفعل واقعاً على (من) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ ٦٩ مريم فله في الآية ثلاثة أقوال الثاني منها أنه يجوز أن يكون الفعل واقعاً على موضع (من) كما نقول: أصبت من كل طعام؛ وثلت من كل خير^(٤).

(١) داعي الفلاح لمجنيات الاقتراح مخطوط ورقة ٣٧، ٣٨.

(٢) انظر الأشباه والنظائر ٣/٢.

(٣) التمهيد ١/١٦٣. وانظر المدارس النحوية ص ٢١٠.

(٤) مجالس العلماء للزجاجي ص ٢٢١.

قال الدكتور شوقي ضيف: "إن الفراء قرر هذا تمشياً مع رأيه في أن الحروف تعرب حسب العوامل التي تطلبها وكأن (من) هي مفعول (ننزع) ويمثل لذلك بقولهم: قد قتلنا من كل قوم، وأصبنا من كل طعام"^(١).

والحق أن (من) في هذه الأساليب ليست حرفاً بل هي اسم لأنها مرادفة لـ (بعض) في الاستعمال كما سيأتى تحقيقه. وحسبنا هنا قول ابن هشام: وعلامتها - أي كونها بعضية - إمكان سد (بعض) مسدها كقراءة ابن مسعود: "حتى تنفقوا بعض ما تحبون" ٩٢ آل عمران^(٢).

ومما يلفت الذهن أن الدكتور شوقي ضيف ذكر مرجع نصه السابق (معانى القرآن ٤٧/١) ومجالس العلماء للزجاجي ص ٣٠١. والمغنى ص ٨١. ولقد تتبعت ما ذكره من مراجع في مواضعه فلم أجد نصه إلا في مجالس العلماء ص ٢٣١. فاختلف الصفحة لاختلاف الطبعة.

وإذا كان الفراء يجعل بعض حروف الإضافة معرباً محلاً ويكون مفعولاً به أو مسنداً إليه فلعل السر في ذلك أنه وجد الحرف في الأساليب السابقة تتم به فائدة الكلام، تلك الفائدة التي هي أساس تعريف النحاة للكلام فقد عرفه ابن جني بأنه: كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه؛ وهو الذي يسميه النحويون الجمّل نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد؛ وفي الدار أبوك^(٣).

فالمراد باللفظ في مقابل المعنى إنما هو: التّأليف ونظم الكلمات في جمل والجمّل في موضوع^(٤) وربما يفهم من نص ابن جني أن (الكلام) هو (الجملة)

(١) المدارس النحوية ص ٢١٢.

(٢) المغنى بحاشية الأمير ١٤ / ٢.

(٣) الخصائص ١ / ١٧.

(٤) انظر ابن رشيق ص ١٠٠.

والحق أن بينهما فرقاً وقد ذكره ابن هشام في قوله: "إن" جملة أعم من الكلام إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعونهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب؛ وجملة الصلة؛ وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام^(١).

وبعد: فقد ثبت بما لا مجال للشك فيه أن الحرف مستقل الدلالة على معناه الإفرادى شأنه في ذلك شأن الاسم والفعل؛ فقول النحاة: إن الحرف معناه في غيره ليس لائقاً بلغتنا لأنه يشوه جمالها؛ ويطمس وضوحها؛ ويجعل يسرها عسراً.

ومن العجيب الغريب أننا نرى بعض النحاة يدّعي ذلك الذي زعموه في الحرف يدعيه في بعض الأسماء فقد زعم فريق منهم: "أن الموصولات أدنى حالا في الإفادة والاستقلال من الحروف؛ من حيث إن الموصول لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد؛ فهو وحده بمنزلة الجزء من الاسم كالزاي من زيد، ولا كذلك الحرف؛ فإنه - وإن توقف في إفادة المعنى على ذكر شيء - لا يصير معه بمنزلة كلمة واحدة"^(٢).

بل زادوا زعماً على زعم فقالوا: "إن الموصول داخل في تعريف الاسم باعتبار دلالة على الذات؛ ودخل في تعريف الحرف باعتبار دلالة على التعيين"^(٣).

هل بعد ذلك تعقيد وتعسف ينفر الطباع من لغة العرب التي هي لغة القرآن الكريم؟! إننا نقرأ قول الله عز وجل: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ - الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ ٢٤ ، ٣ البقرة فنجد (الذين)

(١) المغنى بحاشية الأمير ٢ / ٤٢.

(٢) حاشية زاده على البيضاوى ١ / ١٨٢.

(٣) تقرير الإنشائي ص ٤٤.

صفة لـ (المتقين) و (يؤمنون بالغيب) صلة لـ (الذين) فمن يزعم أن (الذين) و (يؤمنون) كلمة واحدة؟ إن هذا ضرب من الضرب في تيه الضلال اللغوى لأن لكل لغة نسيجاً تنفرد به وخصائص لا يشركها غيرها فيها؛ وذلك الأسلوب مما تختص به لغة القرآن إذ لا يجوز الاستغناء عن أية كلمة لأنها لغة الحكمة والإحكام. وكم فيها من أسرار تعجز عن إدراكها الأفهام.

الفصل الثانى

قانون التطور والحروف

حقيقة التطور:

عرف هيرت سبنسر التطور بأنه: انتقال من البسيط إلى المركب؛ وقال عن تطور الحياة: إنه توفيق دائم بين مطالب البنية الحية وبين ظروفها الطبيعية؛ ولهذا يحدث التغيير للبنية ثم يحدث لها التوسع والامتداد؛ وتترقى فى وظائفها تبعاً لاتساعها وامتدادها^(١).

وإنما اخترنا تعريف هيرت سبنسر للتطور لأنه كما يقول الدكتور مذكور: "على الرغم من أن الناس يقولون بالتطور من قديم ومنهم أرسطو إلا أن أحداً منهم لم يدفع نظرية التطور تلك الدفعة القوية التى دفعها إياها (هيرت سبنسر) فى النصف الأخير من القرن الماضى فقد حاول أن يقيمها على دعائم علمية"^(٢).

وقد حرص دارسو التطور فى اللغة على عقد مشابهة بينه وبين تطور الحياة إذ: للغة كائن حى يخضع لنواميس الحياة؛ ومن أهم نواميس الحياة النمو أو التجديد وهو عبارة عن دثور الأنسجة وتولد ما يحل محلها؛ ومعنى ذلك: أن الجسم الحى مؤلف من خلايات لكل منها حياة مستقلة إذا انقضت مائت الخلية وانحلت اجزاؤها وانصرفت وتولد فى مكانها خلية جديدة ... ويتبع الأحياء فى الخضوع لهذه النواميس ما هو من قبيل ظواهر الحياة أو توابعها؛ وخصوصاً ما يتعلق منها بأعمال العقل فى الإنسان كاللغة"^(٣).

(١) الإنسان فى القرآن الكريم ص ٨٧.

(٢) فى اللغة والأدب ص ٣٠. وقول الكاتب (على الرغم من أن الناس يقولون بالتطور ... إلا أن أحداً منهم لم يدفع نظرية التطور ... إلخ) خطأ كما نبيها أنفاً وصوابه (على الرغم من أن الناس يقولون بالتطور ... لم يدفع أحد منهم نظرية التطور.

(٣) تاريخ اللغة العربية ص ١، ٢.

فاللغة عمل من أعمال العقل في الإنسان الحي المتطور؛ ومن ثم لزم أن تكون متطورة: "والمتطور تركيب لذلك تصحبه صعوبة في اللغة فأدنى الأشياء في هذا العالم أيسرها وأقلها تركيباً؛ والكمال يصحبه التركيب والتفصيل والإشكال والإعضال ... ولا ينال إلا بتطور تلك الأحقاب بعد الأحقاب؛ وتتوء به العزائم بعد العزائم؛ فلغتنا صعبة ولكنها كاملة بقيقة مواتية حية حساسة موسيقية متلائمة"^(١).

- التطور في اللغة:

من البدهي - كما سبق - أن اللغة كائن حي وأن الشبه قوى جداً بينها وبين الإنسان. فإذا كان الإنسان نفساً وجسماً فإن اللغة معنى ولفظ. فاللفظ أصوات يتألف منها الكلمات، والمعنى هو الدلالة التي تدل عليها تلك الكلمات. ومن هنا صح تقسيم التطور اللغوي عند القائلين به إلى نوعين.

النوع الأول: تطور الدلالة ومعناه: تغيير معاني الكلمات: فتلك ظاهرة شائعة في جميع اللغات أكدها الدارسون لمراحل نمو اللغة وأطوارها التاريخية ... ومن غير شك وقع هذا التطور الدلالي في اللغة العربية قديماً وحديثاً كما وقع في غيرها من اللغات؛ فمعاني الألفاظ التي كانت مستخدمة في العصر الجاهلي لم تبق جامدة بعد الإسلام؛ بل لحقها تغير قليل أو كثير وهذا ما حدث في العصور التالية أيضاً؛ نتيجة لتطور المجتمعات؛ والحاجة إلى التجديد وإضفاء معان جديدة على كلمات قديمة؛ وفاء بحاجات الحياة المتطورة؛ وغير ذلك من أسباب التطور الدلالي"^(٢).

"فاللغة ليست هامة أو ساكنة بحال من الأحوال بالرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئاً في بعض الأحيان. وقد أثبت اللغويون المحدثون أن اللغة في تطورها الدلالي - كتطورها الصوتي - تسير وفق اتجاهات عامة؛ وفي نماذج رئيسة تمكن الدارسون من تحديد معالمها وتعرف خطوطها؛ حتى انتهى إلى ما سموه (قوانين المعنى) وإن كانت هذه القوانين لا تزال بحاجة إلى مزيد من البراهين الواقعية قبل الحكم على صحتها ومدى اطرادها حكماً سليماً"^(٣).

(١) مهد العرب ص ١٨ : ١٩.

(٢) لحن العامة ص ٢٧٩.

(٣) دور الكلمة في اللغة لستيفن أولمان ص ١٥٦، ص ١٩٢.

هذا ما قرره دارسو مراحل نمو اللغة الدلالية؛ ولما أنصفوا لما سموه تطوراً لأنه لا يقع تحت هذا الذي زعموه تطوراً في الدلالة بل قصارى أمره أنه تخصيص للدلالة؛ وليس في هذا التخصيص حكم بفناء دلالة الكلمة حتى يقوم على أنقاضها دلالة أخرى كما هو معنى التطور؛ ومن أمثلة ذلك لفظ (الصلاة) فهو يدل على (الدعاء) مطلقاً فلما جاءت رسالة الإسلام الخاتمة ونزلت على الرسول الخاتم عليه الصلاة والسلام تخصص هذا المعنى بدعاء مخصوص على هيئة مخصوصة مفتوحة بالتكبير مختمة بالتسليم. ولا تزال الكلمة تستعمل بالمعنيين معاً: المعنى العام والمعنى الخاص؛ وما هذا بالتطور المزعوم. ومثل ذلك لفظ (الحج) فدلالته في الأصل: قصدك الشيء وتجريدك له؛ ثم خص بقصد البيت. قال السيوطي: "فإن كان هذا التخصيص من اللغة صالح أن يكون مثلاً فيه؛ وإن كان من الشرع لم يصلح؛ لأن الكلام فيما خصته اللغة لا الشرع.

وأردف قائلًا: "ثم رأيت له مثلاً في غاية الحسن وهو لفظ (السبت) فإنه في اللغة (الدهر) ثم خص في الاستعمال لغة بأحد أيام الأسبوع؛ وهو فرد من أفراد الدهر" (١).

فيسواء قلنا: إن تخصيص كل من الصلاة والحج بالعبادة المخصوصة من اللغة أو الشرع فليس من التطور الدلالي في شيء لأنه لا يترتب عليه قيام دلالة على أنقاض أخرى. وكذا لا يقال في (السبت) وفيه تخصيص الدلالة باللغة.

النوع الثاني: هو التطور الصوتي؛ فاللغة - في الحقيقة - أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم كما قال ابن جني (٢).

ومن ثم جاز أن تسمى الكلمات المتعددة المرتبطة ببعضها ببعض أصواتاً؛ ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن جني فرقاً بين (الكلام) و (القول) حيث قال: "إجماع الناس

(١) المزهر ١/ ٤٧٢.

(٢) الخصائص ١/ ٣٣.

على أن يقولوا: القرآن كلام الله؛ ولا يقال: القرآن قول الله؛ وذلك: أن هذا موضوع ضيق متحجر لا يمكن تحريفه ولا يسوغ تبديل شئ من حروفه؛ فعبّر لذلك عنه بالكلام الذى لا يكون إلا أصواتاً تامة مفيدة؛ وعدل به عن (القول) الذى قد يكون أصواتاً غير مفيدة؛ وآراء معتقدة^(١).

ومقتضى ذلك أن حروف الهجاء أو المباني تسمى أصواتاً فكل منها: صوت. وقد كشفت الدراسات الانتروبولوجية عن عوامل شتى فى تطور اللغة؛ فلاحظت أن لغة الشعوب البدائية مجرد حركات وأصوات تعبر عن مشاعر ووجدانات وما أشبهها بلغة الحيوانات؛ وفرضت الحفلات الجماعية هذه الحركات والأصوات على جميع الأفراد؛ وبمضى الزمن أخذت الأصوات تتنوع وتتعدد، وتولدت منها دلالات لفظية خاصة؛ ومن المرجح أن اللغات تبدو أولاً بالألفاظ المفردة ولم تظهر التراكيب إلا فى مراحل متأخرة؛ واقتصرت الألفاظ فى البداية على المحسوس والملموس فعبرت عن الأفعال والحركات...^(٢).

هذا: وقد كان قانون التطور فى الأصوات هو الأساس لاعتقاد الباحثين أن الحرف أصله اسم أو فعل إذ يرى القائلون به أن اللغة مرت فى أطوارها بدرجات من الأدنى إلى الأعلى حتى تصل إلى درجة قال عنها الأستاذ جرجى زيدان: "هى أن تتولد فى اللغة بعض الأدوات والحروف؛ وتولدها إنما يكون بتنوع ألفاظها بالسنت على كرور الأيام؛ فتتحول الأسماء أو الأفعال الدالة على معنى فى نفسها إلى الحروف أو الدالة على معنى فى غيرها على طرق وأساليب لا يمكن حصرها"^(٣).

وقال عنها الأستاذ العقاد: "وكما كشف الحصريون خرفاً مكتوباً وعرفوا معناه وعمله فى الجملة عاد بهم هذا الكشف الجديد إلى أصل قديم يقدر تاريخه بآلاف السنين؛ فقد كشف الحفريون من آثار بلاد النبط بعض حروف الجر التى

(١) الخصائص ١/ ١٨.

(٢) فى اللغة والأدب ص ٣١.

(٣) الفلسفة اللغوية ص ١٤٤.

كانت تستعمل في مثل موقعها من الجملة عندنا قبل ثلاثة آلاف سنة؛ فإذا قدرنا أن حرف الجر عادة هو: اسم أو فعل مختل لا تتعود الألسنة اختزاله قبل انقضاء مئات السنين؛ فلا بد من تقدير زمان سابق لتاريخ تلك الكتابة النبطية بعدة قرون كانت فيها اللغة العربية لغة تركيب وإعراب بقواعدها التي تطورت مع الزمن حتى وصلت إلى ما هي عليه؛ وبلغت فيها قواعدها غاية مداها من الضبط والاستقراء^(١).

وربما يفهم من هذين النصين أن اللغة لا توجد فيها حروف الجر إلا بعد اجتيازها مراحل من الزمن سحيقة حتى تصل في تطورها إلى مرحلة الكمال والتمام بوجود هذه الحروف فيها ومن ثم يكون وجودها دليلاً على رقى اللغة وكمالها؛ ومن ثم قال جورجى زيدان: "إن الألفاظ المانعة الدالة على معنى في غيرها هي بقايا ألفاظ ذات معنى في نفسها؛ ويشتمل هذا النوع من الألفاظ على الحروف وما يشبهها؛ وأحرف الزيادة الداخلة على الأفعال والأسماء في الاشتقاق، والدليل على ذلك أننا إذا استقرينا هذه الألفاظ في لغات كثيرة متفاوتة تهذيباً نرى أنها تقرب من الدالة على معنى في نفسها بقدر ما هي يبتعد عن الارتقاء والتهذيب حتى نصل أخيراً إلى أدنى اللغات فنراها خالية من الأدوات والحروف على الإطلاق، ولكنها تستخدم بعض الأفعال أو الأسماء لقضاء وظيفتها ... ثم ذكر مثالا لهذه اللغة الدنيا قائلاً: "إن العينين كما سبقت الإشارة في غنى عن هذه الأدوات فيستعوضون عنها بالأسماء والأفعال فيعبرون عن حرف الجر (فى) بقولهم (وسط) فيقولون مثلاً (كوشنغ) ومضادها حرفياً (مملكة وسط) ويقصدون بها ما هو فى لغتنا (فى المملكة) ولهم فى الباء السببية طريقة غريبة فهم يقولون: (شاجن أى تنغ) مضادها حرفياً (قتل رجل استعمل عصا) ويقصدون بها (قتل الرجل بالعصا) ... وكذلك الحال في لغة المصريين القدماء فقد كانوا يعبرون عن (من) فى قولنا: ساعة من ذهب. بلفظة (نسو) ومعناها الأصلي (لسان) ولعلمهم تصوروا فى اللسان

(١) اشتات مجتمعات في اللغة والأدب ص ٢٦.

صفة الخروج فاستعملوه بمعنى: خرج من: أى (كُون من) وهو المقصود بقولنا: ساعة من ذهب...^(١).

ثم استطرد جرجى زيدان فى ذكر بعض الحروف العربية ويعيننا هنا الباء و (من) من حروف الجر فقد ذكر أن كلا منهما بقية كلمة أخرى؛ فيقول عن الباء: "قالباء حرف من حروف الجر يستعمل لإفضاء معانى الأفعال إلى الأسماء وهى تأتى لأربعة عشر معنى: الإصاق والتعدي والاستعانة والسببية والمصاحبة والظرفية والبدلية والمقابلة والمجاورة والاستعلاء والتبعيض والقسم والغاية والتوكيد. ومعلوم أنه لا يمكن أن تكون جميع هذه المعانى أصلية فيها؛ وأظن أنه لا سبيل لنا إلى معرفة ما وضعت للدلالة عليه فى الأصل إلا بمقابلتها بالباء المستعملة فى أخوات العربية؛ وعند ذاك نرى أن الباء لا تستعمل فى سائر تلك اللغات إلا للظرفية فيرجح أن هذا هو الأصل فى دلالتها عندنا؛ وما بقى من المعانى ليس إلا تفننا عربياً.

فهل تساعدنا هذه النتيجة فى تتبع أصلها؟ نعم بالاستقراء أن هذه الباء هى بقية كلمة ذات معنى مستقل هى (بيت) بدليل أن هذه الأخيرة مستعملة فى السريانية بمعنى (فى) أو (بين) فيقولون (بيت قبورا) أى (فى أو بين القبور) ...

ثم يقول عن (من): "أما (من) فتأتى لمعان خمسة عشر يرد جميعها إلى (التبعيض) و (من) فى العبرانية جزء أو قسم؛ وربما كانت مشتقة من أصل يفيد قولنا: قسم أو جزأ.

وهكذا فيما بقى من الأدوات فإن معظمها قابل الرد بالاستقراء إلى أصله بشرط اعتبار فعل النحت وقابلية الألفاظ للتغير والتنويع دلالة ولفظاً^(٢).

وربما يفهم من هذين النضين - وغيرهما - أن هذه دراسة لم يطرق بابها أحد من علماء العربية العرب وأنها لابد فيها من الرجوع إلى أخوات العربية من

(١) انظر فلسفة اللغة ص ٦٧ فما بعدها. (٢) الفلسفة اللغوية ص ٧٥، ص: ٨٤ : ٨٥.

لغات. ولكن هذا الفهم لا يلبث أن يتراجع أمام نصوص لعلماء العربية تواجه تلك الدراسة وتصدّها عن هذا السبيل الذي يزعم بعض الدارسين أنه لا بد منه للوقوف على حقيقة الدلالات للأدوات العربية.

ذلك: أننا وجدنا سيبويه يذكر أن الباء معناها الإلصاق أو الإلحاق. وأن سائر معانيها يرجع إليه. وبالتأمل في نصه ندرك أنه واضح حجر أساس تلك الدراسة؛ ولكن يبدو أن هناك طائفة قد خططت - أو خطط لها - أن تعزو كل شيء إلى غير لغة العرب بحيث تكون هذه اللغة في منطقة الاحتياج إلى غيرها مع أنهم - في قرارة أنفسهم - مقتنعون أن العربية في منزلة المعطى دائماً.

وها هو ذا سيبويه يقول: "وباء الجر إنما هي للإلحاق والاختلاط؛ وذلك قولك: خرجت بزيد ودخلت به وضربت بالسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط؛ فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله" (١).

كما وجدناه يقول عن (من): "وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا؛ وتقول إذا كتبت كتاباً: من فلان إلى فلان؛ فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها. وتكون أيضاً للتبعيض تقول: هذا من الثوب؛ وهذا منهم كأنك قلت: بعضه" (٢).

ولو تأملنا معنى الابتداء لوجدنا فيه معنى التبعيض لأن ابتداء الشيء لا يكون إلا بجزء منه.

وبهذا يثبت أن فكر سيبويه ليس في حاجة إلى فكر غيره من غير علماء العربية، ومما يثبت ذلك أننا وجدنا علماء العربية ينسجون على منواله فما هو ذا أبو علي القالي يقول عن العرب: "نقلوا (حاشي) وهو فعل ماضٍ مستقبله (يحاش) ودائمه (محاش) ومصدره (محاشاه) من باب الأفعال إلى باب الأدوات لما أزالوه

عن التصرف فقالوا: قام القوم حاش عبد الله فخفضوا به؛ ولو كان فعلاً ما عمل خفضاً؛ وأبقوا عليه لفظ الفعل الماضي.

ونقلوا (ليس) وأصلها: الفعل الماضي عن أصلها إلى سبيل الأدوات لما أزالوها عن التصرف؛ وخروج المصدر منها فأقروا آخرها على أمرها الأول^(١).

وهكذا نجد علماء العربية قد أسهموا فيما يظنه بعض الباحثين أنه لغيرهم. وسنزيد ذلك وضوحاً فيما يلي:

مناقشة التطور في اللغة:

ليس في وسعنا الاعتراف بوجود هذا التطور في اللغة لما يأتي:

أولاً: هذا التطور مبنى على الظن والتخمين؛ ولا يغض من هذه الحقيقة ما قرره المعترفون به؛ فإنهم - رغم اعتقادهم له - يقولون بعجزهم عن الوقوف على أصل الحروف التي قالوا: إنها تطورت عن الأسماء أو الأفعال؛ فقد علمنا أن (جورجى زيدان) متحمس أشد التحمس لفكرة تطور الحرف عن غيره ولكنه مع ذلك يقول: "قمن هذه الحروف ما لا يزال ملموحاً فيه معناه الأصلي الذي كانت تدل عليه قبلما قدر لها فقدانه والاستعمال فيما لغيرها؛ منها قولنا (خلا) و (حاشا) الاستثنائيتين وكذا (عدا) فإنها مأخوذة من (عدا يعدو) أى تجاوز؛ وهكذا الحال في (على).

وكثير من الأفعال والأسماء قلما ينظر عند استعمالها حروفاً إلى كونها أفعالاً أو أسماء؛ ولو لم تكن الأصول مشتقة هي منها كثيرة التداول بيننا لما كنا نحسبها إلا حروفاً أو ظروفًا جامدة مثال ذلك قولنا (داخل البيت) لا نقصد به اعتيادياً إلا (في البيت) وهكذا (خارج البيت).

وقولنا (نحو البيت) لا نفهم به غالباً إلا (إلى البيت) مع أنها مشتقة من (نحا ينحو) أى قصد؛ ومن مشتقاتها ناحية. وقس عليها.

(١) النوادر ص: ٢١٣.

ومنها - أى الحروف - ما لم يعد تتبعها سهلاً لأنها خسرت بعض حروفها لكثرة الاستعمال؛ وهذه إما أحرف مفردة كالباء واللام والكاف والواو والفاء والناء، أو غير مفردة وهى ما بقى منها

ثم ذكر مثلاً لذلك هو الباء التى سبق أنه جعلها بقية (بيت) ثم (بى) ثم (ب) ... ونظراً لورود (بى) الكلدانية بمعنى الظرفية لا مانع من أن تكون (فى) فى العربية مقلوبة عنها^(١).

أليس هذا كله ضرباً من الخيال الجامح الذى لا ينتج عنه تصور لشيء صحيح؟؟ ثم أليس سيبويه كان يسلك درب الحق حتى يصل إلى الحقيقة فى نصوصه السابقة عن الباء و (من) وغيرهما؟!

ولستك رأينا الأستاذ عباس حسن يقول إحاضاً لذلك كله: "طال الجدل واشتد حول بعض العوامل (أبسيطة هى أم مركبة)؟؟.. وما الأطوار التى مرت بها حتى وصلت إلى صورتها الأخيرة؟؟.. وأتوا فى هذا بالغرائب التى تستحق اليوم الرفض السريع والإهمال؛ لما فى أكثرها من بحوث وهمية لا تتصل بالواقع بصلة حقّة"^(٢).

ثانياً: من أهم مميزات اللغة العربية أن الكلمة الواحدة: ترد فى عدة مواضع لعدة معان وهذا أبرز ما يكون فى حروف الإضافة؛ ومما يتصل بتلك الميزة أن الكلمة بصورة واحدة تكون مرة اسماً ومرة فعلاً ومرة حرفاً مثل كلمة (حاشا) فهى ماض. ولها فعل مضارعه (يحاشئ) واسم فعله (محاش) ومصدره (محاشاة)؛ ويجوز أن تكون حرفاً نحو: قام القوم حاش عبد الله.. يقول سيبويه: "وأما (حاشا) فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها؛ وفيه معنى الاستثناء؛ وبعض العرب يقول: ما أتانى القوم خلا عبد الله فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشا) فإذا قلت (ما خلا) فليس فيه إلا النصب"^(٣).

(٢) النحو الوافى جـ ٤ ص ٣٨١ هامش ١.

(١) الفلسفة اللغوية ص ٧٤ : ٧٥.

(٣) الكتاب ٢ / ٣٤٩ : ٣٥٠.

وبذلك تكون (حاشا) فعلاً تارة وحرفاً تارة ثانية وتكون اسماً تارة ثالثة نحو قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ ٣١ يوسف. فيفهم من كلام الزجاج أنه حرف لأنه يقول: "وحاش لله يقرءان - بحذف الألف وإثباتها - ومعناه الاستثناء^(١).

فظاهر هذا أنها حرف وربما يعترض على هذا بأنها داخلة على لام الخفض فكيف يدخل حرف على حرف. ولعل ذلك ما جعل المرادى يقول: "وثانيهما أنها اسم.. وصححه ابن مالك قال: "والصحيح أنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل فمن قال: حاشى الله فكأنه قال: تنزيها لله ويؤيد هذا قراءة أبي (حاشى الله) بالتثوين، فهذا مثل قولهم (رعيا لزيد). وقراءة ابن مسعود (حاشى الله) بالإضافة فهذا مثل: سبحان الله ومعاذ الله^(٢).

وقال ابن هشام في الآية: "هي مبنية لشبهها في اللفظ بـ (حاشا) الحرفية؛ والدليل على اسميتها قراءة بعضهم (حاشاً لله) بالتثوين على إعرابها كما يقول: تنزيها لله؛ وإنما قلنا: إنها ليست حرفاً لدخولها على الحرف؛ ولا فعلاً إذ ليس بعدها اسم منصوب بها"^(٣).

فتلك مرونة - ما أجملها مرونة - في لغة العرب لأنها تجعل ميدان استعمال كلماتها واسعاً فسيحاً؛ ومما يثبت ذلك أن نحائنا قد اعترفوا به - كما علمنا - وكما يقول ابن مالك عن (الكاف وعن و على):

واستعمل اسماً وكذا عن وعلى . من أجل ذا عليها من دخلا

يريد الكاف وعن وعلى. ومن ثم فإننا إذا قرأنا المغنى لابن هشام مثلاً وجدناه يقرر أن حروف الإضافة يجوز في جملها أن تستعمل أسماء؛ وعلى سبيل المثال

(١) معانى القرآن وإعرابه ٣/ ١٠٧.

(٢) الجنى الدانى ص ٥٦٠: ٥٦١.

(٣) المغنى بحاشية الأمير ٢/ ١٩١.

نراه يقول: "على: على وجهين أحدهما أن تكون حرفاً وخالف في ذلك جماعة فزعموا أنها لا تكون إلا اسماً ونسبوه إلى سيبويه^(١).

فظاهر هذا أن (على) تكون حرفاً على المشهور واسماً كما نسب إلى سيبويه وتكون فعلاً نحو: علا فرعون في الأرض. وقد ذكرنا في قوله تعالى: ﴿وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ ٩١ المؤمنون.

وقد حققنا فيما بعد أن الكاف وعن وعلى لا يَكُنَّ إلا أسماء^(٢).

هذا: وقد سبق عن أبي على القالي أن (ليس) نقلت من الفعل إلى الحرف. وعليه تكون حرفاً؛ وربما يفهم فاهم أن هذا خروج عن المؤلف المشهور عن النحاة من أنها فعل؛ ولكن ابن هشام يقول: "ويرى الفارسي في (الحطيات) أنها حرف نفى بمنزلة (ما) الناقية، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير^(٣).

وقد حققنا بعد ذلك أنها تكون حرفاً وتكون فعلاً وأن أساليبها في القرآن الكريم^(٤).

وبهذا كله يتضح بما لا شك فيه أن بعض كلمات اللغة العربية صالح للاسمية والفعلية والحرفية؛ والذي يعين للمراد بها إنما هو المقام وسياق الكلام.

ثالثاً: ومما يثبت أن القول بتطور الحروف عن غيرها خارج عن حدود العقل أن هناك من النحاة من يعتبر كثيراً من الأسماء حروف إضافة؛ ومن يجعل بعض الأسماء أصلاً لبعض حروف الإضافة. وقد سبق هذا. وأما الأول فأبو جعفر النحاس يعد في باب حروف الخفض كثيراً من الكلمات التي

(١) المغنى بحاشية الأمير ١/ ١٢٥.

(٢) انظر أسرار النحو ج ١ ص ٥٥ فما بعدها.

(٣) شرح قطر الندى ص: ٣٤.

(٤) انظر أساليب الجملة الظرفية في القرآن ص ٦٧٨ فما بعدها.

يعتبرها النحو التقليدي ظروفاً مثل: أسفل وخلف وقُدَّام ووراء وفوق وتحت ووسط وبين. والسرفى ذلك أنه نظر إلى وظيفة الكلمة فى الجملة فوجدها لا تختلف فى (على) عنها فى (فوق) مثلاً؛ فلماذا لا يجعلها كلها فى فصل واحد؟ وأى فرق فى الحقيقة بين قولنا: الكوب على المائدة؛ والكوب فوق المائدة حتى بعد الأول من قبيل حرف الجر والمجرور؛ والثانى من قبيل الظرف والمضاف إليه^(١).

وبالتأمل فى هذا نراه ينحدر بما هو على المقام والرتبة إلى ما هو غير ذلك. والشأن فى منازل كلمات اللغة العربية أن يكون أغلبها فى مقام رفيع لا منزلة وضعية. ومن ثم أرى أن للصواب محاولة جعل الحروف أسماء وذلك بالبحث الدقيق وراء أصولها حتى يثبت أنها بالاسمية أجدر وأحق. وقد حاولنا ذلك ما أمكن كما نبهنا آنفاً.

وإذا كان لراى أبى جعفر للنحاس من فائدة فهمى: أنه لم يسلك مسلك الدراسة للحديث القائمة على الخيال وهو ادعاء تطور الحروف عن الأسماء أو غيرها. فهذا ما لا يقوم دليل عليه أو حجة له.

ولكنه قد سلك مسلكاً أخطر وأعنف لأنه قد فتح باب الجرأة على الهبوط بما هو أقوى وأعلى على ما هو أضعف وأدنى. فمما لا شك فيه أن الاسم له دور فى اللغة لا يرقى الحرف إليه. فإذا ما جعلنا بعض الأسماء حروف إضافة هبطنا بها إلى مستوى لا يليق بها. وما هكذا يكون الفكر للغوى السليم المستقيم. إذ اللائق أن نحصر على التدقيق فى بعض حروف الإضافة ولا نقنع بما ذكره بعض العلماء من أنها حروف بل إذا وجدنا هذا البعض صالحاً للاسمية رفعناه إليها لأن فى ذلك استغناء عن أشياء كثيرة لا تليق باللغة العربية مثل: تقدير المتعلق ... وغيره مما أشرنا إليه سابقاً وسيأتى له مزيد بحث.

(١) مجلة الأزهر عدد شهر شعبان سنة ١٣٨٧هـ - ص: ٥١٧.

رابعاً: ليس من شكّ في أننا إذا قلنا: إن الباء من (بيت) لزمنا أن نثبت أن (بيت) أسبق وجوداً وأعرق قدماً من الباء وأنّى يكون ذلك؟؟ إذ سنقرر أن الواضع وضع الاسم والفعل والحرف دفعة واحدة أى في زمن واحد؛ وذلك ما رواه ابن جنى في الخصائص عن أستاذة الفارسي ونصه: "أن هذه اللغة إنما وقع كل صدر منها في زمان واحد؛ وإن كان تقدم شئ منها على صاحبيه فليس بواجب أن يكون المتقدم على الفعل الاسم؛ ولا أن يكون المتقدم على الحرف الفعل... وإنما يعنى القوم بقولهم: إن الاسم أسبق من الفعل: أنه أقوى في النفس، وأسبق في الاعتقاد من الفعل لا في الزمان.

فأما الزمان فيجوز أن يكونوا عند الوضع قدموا الاسم قبل الفعل، ويجوز أن يكونوا قدموا الفعل في الوضع قبل الاسم؛ وكذلك: الحرف؛ وذلك أنهم وزنوا حينئذ أحوالهم وعرفوا مصائر أمورهم فعلموا أنهم محتاجون إلى العبارات عن المعاني؛ وأنها لا بد لها من الأسماء والأفعال والحروف؛ فلا عليهم بأيها بدعوا؛ أبا لاسم أم بالفعل أم بالحرف؟ لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهن جمع؛ إذ المعاني لا تستغنى عن واحد منهن. هذا مذهب أبي على وبه كان يأخذ ويفتى .. ثم ذكر ابن جنى مذهب الزجاج وابن السراج وأبي الحسن الأخفش ثم قال: "والقول عندي هو الأول لأنه أدل على حكمتها واشهد لها بعلمها بمصائر أمرها..."^(١).

فهذا اتجاه قوى مستقيم قد بنى على العقل السليم والوقوف عندما يستطيع علمه والتحقيق منه فلا يعتمد على الظن دون دعم له من منطق أو دليل.

ومع هذا كله نرى الإمام الرازي والنيسابوري يذهبان إلى أن وضع الأسماء والأفعال سابق على وضع الحروف؛ لأن الحروف رابطة بينهما؛ وأن الظاهر أن وضع الأسماء سابق على وضع الأفعال لأن الاسم لفظ دال على الماهية؛ والفعل لفظ دال على حصول الماهية لشيء من الأشياء في زمان معين؛ فكان الاسم مفرداً والفعل مركباً؛ والمفرد سابق على المركب طبعاً فيكون سابقاً عليه وضعاً^(٢).

(١) الخصائص ٢ / ٣٠ : ٣١ ، ٣٣.

(٢) انظر التفسير الكبير ١ / ٦١ و غرائب القرآن ١ / ٥٢.

بل هناك من يرى أن الحرف أسبق وضعاً من الاسم والفعل لأنه الأصل في البناء؛ والاسم المبنى محمول عليه؛ فلو كان الاسم أسبق وضعاً للزم حمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم ولا معنى لذلك^(١).

وربما يزكى ذلك ما ذكره ابن جنى من: "أن كثيراً من الأفعال مشتق من الحروف نحو قولهم: سألتك حاجة فلوليت لى أى قلت لى: لولا؛ وسألتك حاجة فلا ليت لى أى قلت لى: لا.

واشتقوا أيضاً المصدر من الحرف فقالوا: اللالاه واللولاه ... وكذلك قالوا: سوفت الرجل أى قلت له: سوف فهذا فعل - كما ترى - مأخوذ من الحرف".

وما ذكره من أن: "الحروف يشتق منها ولا تشتق هي أبداً؛ وذلك: أنها لما جمدت فلم تتصرف شابهت بذلك أصول الكلام الأول التى لا تكون مشتقة من شئ لأنه ليس قبلها ما تكون فرعاً له ومشتقة منه يؤكد ذلك عندهم قولهم: سألتك حاجة فلوليت لى أى قلت لى (لولا) فاشتقوا الفعل من الحرف المركب من (لو) و (لا)"^(٢).

ففى هذه النصوص ترى أن الحرف صاحب قصب السبق لأنه مبنى وقد قيس عليه الاسم المبنى ولأنه أصل اشتق منه غيره ولم يشتق هو من غيره. والعقل يحتم أسبقيته لذلك. إذ الفرع متأخر عن الأصل كما أن المشتق لاحق بالمشتق منه. وهذا أمر بدهى لا خلاف حوله ولا نزاع فيه.

ولكننا رأينا ابن جنى يذكر ما يرد ذلك كله حيث قال: "فقد علمت - بما قدمناه وهضبننا فيه - أى أفضنا فيه وأكثرنا يقال: هضب فى الحديث وأهضب) قوة تداخل الأصول الثلاثة: الاسم والفعل والحرف وتمازجها؛ وتقدم بعضها على بعض تارة وتأخرها - لعل الصواب: وتأخره - عنه أخرى؛ فلهذا ذهب أبو على الفارسى - رحمه الله - إلى أن هذه اللغة وقعت طبقة واحدة"^(٣).

(١) حاشية الصبان ١ / ٥٦.

(٢) الخصائص ٢ / ٣٤، ٣٧.

(٣) الخصائص ٢ / ٤٠.

وبهذا يتأكد لدينا أنه لا صحة لزعم من يزعم أن في اللغة تطوراً بالمعنى الذى سبق ذكره لأن كلام ابن جنى صريح جداً فى أن الأسماء والأفعال والحروف وضعت هكذا على صورتها التى وصلتنا وهذا: إنما يدل على أن اللغة العربية أرقى اللغات وأنضجها.

وهو ما شهد به المحققون من أهل القرب الذين لا يخدعهم بريق خادع ولا تأخذ أبصارهم لمعة زائفة أو خاطفة.

يقول رينان (١٨٢٣ - ١٨٩٢) فى كتابه (تاريخ اللغات السامية) برغم اتهامه وتعصبه: "إن اللغة العربية بدت فجأة على غاية الكمال؛ وإن هذا من أغرب ما وقع فى تاريخ البشر وصعب تفسيره؛ وقد انتشرت هذه اللغة سلسلة أية سلسلة، غنية أى غنى؛ كاملة لم يدخل عليها منذ ذاك العهد إلى يومنا هذا أى تعديل منهم؛ فليس لها طفولة ولا شيخوخة؛ إذ ظهرت لأول أمرها تامة مستحكمة".

ويقول مر جليوت (١٨٥٨ - ١٩٤٠): "إن اللغة العربية لا تزال حية حياة حقيقية وإنها إحدى لغات ثلاث استولت على سكان العالم استيلاء لم يحصل عليه غيرها (هى والانجليزية والإسبانية).

والعربية تخالف أختيها فى أن زمان حدوثهما معروف؛ ولا يزيد سنهما على قرون معدودة، على حين أن ابتداء اللغة العربية أقدم فجنورها غائرة فى عمق التاريخ.

وهذا معناه: أن كمال لغة العرب ليس كمالاً عارضاً ولا مؤقتاً ولا مرحلياً؛ وإنما هو كمال قديم متصل؛ كما أن معناه: أن الذين تحدثوا بها كانت لديهم أداة التفكير والانفعال كاملة التكوين تامة الكيان والإمكان حين نزل بها كتاب الله العظيم^(١).

(١) مجلة العربي العدد ١٤٥ ص: ٦٧، ص: ٦٨ للدكتور محمد الدش.

أبعد هذا يسوغ لإنسان ما أن يزعم ما زعمه بعض الهائمين على وجوههم في وادى التطور الذى يهلك مرتادوه لما فيه من شك الحيرة وعماية الضلال. وعليهم أن يقرروا ويعترفوا بأن الفضل ما شهدت به الأعداء.

خامساً: ذكر أصحاب القول بالتطور فى اللغة أن للمقابلة بين اللغات تصحح تطور الاسم إلى الحرف؛ وهذا للقول لا يقل إيهاماً ولا غموضاً عما سبق ذكره إذ من الذى يمكنه أن يقف على حقيقة كل كلمة فى كل لغة ثم يعرف أن أصلها كذا؛ ثم نقلت إلى لغة أخرى بمعنى كذا؟ ذلك ما يحتاج إلى بحث طويل وصبر أطول وحتى يهتئ الله من يتحلى بهاتين الصفتين لا يسعنا إلا التوقف عن القول بأن الحروف كانت أسماء أو أفعالاً فتطورت هذه وتلك إلى حروف. فذلك التوقف أسلم وأصوب من التخطي فى تيه تلك المقابلة التى سبق أن ذكرها (جرجى زيدان) فى الباء. وذكر مثلها فى اللام حيث قال: "واللام تستعمل لمعان كثيرة ومن المقابلة يتضح أن الأصل فى دلالتها الإضافة والقصد أى أنها تتضمن معنى (إلى) وهى تقوم مقامها فى العبرانية والسريانية؛ ومما يؤكد ذلك أن (إلى) قد فقدت من السريانية تماماً؛ أما فى العبرانية فتحولت إلى (ال) ثم إلى (ل) فيرجح بل يؤكد أن هذه اللام بقية (إلى).

ورب قائل: من أين أتيت بهذه الدلالة؟ فأجيبه: يظهر أن الأصل فى معنى (إلى) الجهة والناحية كما هو الحال فى (نحو) بدليل كون هذه اللفظة فى العبرانية جمع ما مفاده: جهة أو ناحية. وفى العربية (إليه) بمعنى: جهة أو ناحية؛ والظاهر أن الأصل فى (إلى) لفظ يقارب (إليه) أو هى نفسها؛ وكأنهم كانوا يقصدون بقولهم: ذهب إلى المدينة ما يفيد قولنا: ذهب نحو المدينة^(١).

لعل القارئ فى غنى عما فى هذا النص من تخطيط وحيرة لأن لغتنا لا تحمل ذلك ولا هذه فهى لغة الوضوح فى الدلالة والجزالة فى اللفظ. ومن وضوحها هنا

أننا نجدها قد اشتملت على عدة كلمات متقاربة المعانى وقد اعترف جرجى زيدان بذلك حينما قرر أن فيها (إلى) و (نحو) و (جهة) و (إليه). وليس ذلك بغريب على لغة العرب التى قال عنها العلامة ابن خلدون تحت (فصل فى علم النحو): وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إيانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعانى مثل الحركات التى تعين الفاعل من المفعول من المجرور أعنى: المضاف؛ ومثل الحروف التى تفضى بالأفعال إلى الذوات من غير تكلف ألفاظ أخرى؛ وليس يوجد ذلك إلا فى لغة العرب^(١).

وبهذا يسقط اعتبار المقارنة بين اللغات دليلاً على التطور وخاصة فى دراسة لغة العرب لأنها لغة تدل فيها النقطة بل الحركة على المعانى كما سبقت الإشارة إلى ذلك فكيف لا تدل الحروف على المعانى من غير احتياج إلى مقارنتها بغيرها؟! وههنا أمير لابد من ذكره والتنبيه إليه ألا وهو: أن الكلمات (إلى) وأخواتها متقاربة المعنى وليست متحدة فيه. فمثلاً إذا قيل: سرت نحو المسجد وقيل: سرت إلى المسجد دل الأسلوب الأول على أن السير لا يتوقف عند المسجد لأنه جهته بل ربما لا يصل السائر إليه أما الأسلوب الثانى فتدل (إلى) فيه على انتهاء السير عنده لا دونه ولا بعده ومن ثم قال الراغب: "إلى: حرف يحد به النهاية من الجوانب الستة؛ وألوت فى الأمر قصرت فيه هو منه كأنه رأى فيه الانتهاء"^(٢).

هذه واحدة. وأخرى وهى: أن مقتضى هذا البحث الدقيق أن تكون (إلى) اسماً لا حرفاً إذ لا فرق بينها وبين (نحو) و (جهة) فى المعنى بل قصارى أمرهن أنهن غير متحدات المعنى؛ وتلك ميزة من ميزات اللغة العربية؛ وقد عرفنا فيما سبق أن بعض الباحثين رمى النحاة بأن بحثهم فى الحروف كان غير مستوفى لأنهم ضموا تحته ما ليس منه نحو (على) و (عن) و (إلى)... إلى غير ذلك. فالصحيح أن هذه أسماء.

(١) المقدمة ص ٤٨٢:

(٢) المفردات فى غريب القرآن ص ٢٢.

سادساً: ومما يثبت بطلان القول بتطور الحروف متفرعة عن غيرها: "أن المستشرقين حاولوا أن يجدوا أصلاً لحركات الإعراب؛ فافترضوا أنها بقايا لزوائد تلحق بالأسماء وقد انقرضت الزوائد وبقيت الحركات الدالة عليها. قال السيد عبد الهادي: وهذا مجرد فرض لم تقم على صحته أدلة كافية باعتراف المستشرقين أنفسهم" (١).

فإذا ثبت عدم صحة ذلك في الحركة فأحر به أن يثبت عدم التطور في الكلمة.

ومما يزيدنا يقيناً إلى يقين أن الدكتور على عبد الواحد وافى يقول: "إن القول بالتطور يقتضى أن الفصحى المستعملة الآن ربما تكون عامية في عصر سابق؛ ثم ضرب مثلاً باللغات الفرنسية والإيطالية والإسبانية والبرتغالية والرومانية التي هي متشعبة عن اللاتينية القديمة فذكر أنها كانت لهجات عامية تستخدم في التخاطب العادى فحسب ثم أصبحت لغات كتابة وآداب أى أنها صارت فصحية" (٢).

وفى هذا إشارة إلى أننا ينبغي أن نأخذ حذراً من هذه الصيحة التطورية لأن أصحابها إنما يرمون من ورائها إلى إصابة لغة العرب والقضاء عليها وفى ذلك القضاء على المسلمين إذ أنهم يجهلون لغة القرآن فكيف يفهمونه؟ وهذه هي غاية المستشرقين والمستغربين التي يقصّدونها من الترويج لهذا التطور المزعوم الموهوم. فليس بغريب أن يقول جرجى زيدان: "إن القرآن كان سبباً في إيقاف التطور اللغوى".

(١) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص ١٢٥.

(٢) انظر فقه اللغة ص ١٥١: ١٦١.

ويقول الدكتور مذكور: "اللغة سلطان وقداسة تستمدّها من وحى السماء أو من إجماع أهل الأرض؛ فلقد أفادت العربية كثيراً من جانبها الدينى والاجتماعى واكتسبت مناعة وقوّتها حملات الخصوم والأعداء؛ وحمّتها من جموح التغيير والتبديل؛ وبقيت على الدهر بحيث أصبحت لغة قديمة وحديثة معا ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ٩ الحجر؛ إلا أن هذه القداسة كثيراً ما وقفت فى طريق الإصلاح والتجويد؛ واعترضت سبيل النمو والتطور" (١).

والحق أن آخر هذا النص ينبئ عن طوية مضمرة على اتهام اللغة العربية بأنها عرضة، لأن تكون متأخرة إذ كيف تتقدم وهى ممنوعة من طريق الإصلاح والتجديد ومعترض بينها وبين النمو والتطور.

ولا يسعنى إلا أن أقول: إن لغة العرب ما اختارها الله لقرآنه إلا لأنه علم أولاً أنها لغة تتسع لزمان العالم حتى نهايته وتصلح لانتشارها فى أرجاء الدنيا حتى تقوم الساعة؛ فالذين يزعمون أنهم يضيفون شيئاً إليها يكمل نقصاً أو يتم خديجاً أو يفيد جديداً إنما هم واهمون وفى سبيل اللغو يهيمون وعن طريق الحق منصرفون وسيجهدون أنفسهم فيما لا يستطيعون الحصول عليه أو الوصول إليه فعليهم أن يعكفوا على دراسة لغة العرب فى القرآن وغيره ففيها لهم غناء أى غناء؛ وعزة لا تدانيها عزة؛ وعلى الذين يرتابون فى ذلك أن يبحثوا ما استطاعوا إلى البحث سبيلاً، فهل يجدون معنى لم تعبر عنه اللغة العربية ؟ كلاً. والدليل الذى

(١) فى اللغة والأدب ص ١٣٥.

لا يردده شئ هو: أنها وسعت كتاب الله لفظاً ومعنى؛ ودقة وعمقاً ولن يكون هناك كلام أعمق دلالة ولا أعلى مقاماً من كلام الله حتى تعجز عنه اللغة العربية.

فما علينا إلا أن نجتهد في البحث حتى نصل إلى ما يعبر عن حاجتنا في تلك اللغة التي هي: قديمة حديثة. فهي صالحة للعالم كلها حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

الفصل الثالث

حروف الإضافة

- تسميتها:

هذه الحروف هي المشهورة باسم (حروف الجر)؛ ويسمى بعضها بعضهم (حروف الصفات)؛ وبتطاول الزمن: "أصبح من العسير على الدارسين اليوم أن يتتبعوا تاريخ كل مصطلح على حدة؛ أو ينسبوه إلى قائله الأول بعد تحديد ميلاده؛ والتعرف على نشأته وتطوره".

وليس البحث عن ذلك ترفاً علمياً؛ إنما هو ضرورة منهجية يقتضيها البحث خشية أن يكون أحد الخالفين قد أخذ المصطلح القديم؛ وحوّره أى تحوير يتوهم معه الدارس أنه وضع جديد^(١).

ولعل تنوع تسمية هذه الحروف إلى هذه الأنواع الثلاثة إنما مصدره تنوع معانيها فليست ذات معنى واحد يقتضى تسمية واحدة. ويتبين ذلك مما يلي:

(أ) تسميتها بحروف الإضافة.

وردت الإشارة إلى هذه التسمية في كتاب سيبويه مرات متعددة. منها قوله: "ولما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم وسوف وواو القسم ولاج الإضافة".

وقوله: "وإذا قلت: مررت بزيد فإنما أضفت للمرور إلى زيد بالباء ... وإذا قلت: أخذته من عبد الله فقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بـ: من^(٢)".

ثم قوله: "وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر؛ وأكثرها الواو ثم الباء يدخلان على كل ملحوظ به؛ ثم التاء ولا تدخل إلا في واحد وذلك قولك:

(١) للفراء ومذهبه في اللغة والنحو ص ٤٣٦.

(٢) الكتاب ١٢/١، ٤٢١.

والله لأفعلن ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصَنَمَكُمْ ۖ ﴾ ٥٧ الأنبياء ... وقال الخليل: إنما تجيء بهذه الحروف لأنك تضيف حلقك إلى المحلوف به كما تضيف: مررت به بالباء^(١).

فتسميتها (حروف الإضافة) واردة في كتاب سيبويه إما منسوبة إلى الخليل وإما غير منسوبة فتنسب إليه. ولكن متأخري النحاة قد نسبوا هذه التسمية إلى الكوفيين قال الشيخ خالد: "وتسميها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف الفعل إلى الاسم أي تربط بينهما"^(٢).

وقد يكون السيوطي قد تأثر به حيث قال: "وتسميها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف الفعل إلى الاسم أي توصله إليه وتربطه به"^(٣).

فهذه تكاد تكون عبارة الشيخ خالد. وهناك من يرى أن هذه التسمية إنما هي للفراء وحده ولكن الدكتور أحمد مكي يقول: "لم أعثر عند الفراء على تسميتها بحروف الإضافة؛ وربما كان من وضع المتأخرين؛ على أن صاحب الموفى وشارحه اقتصر على هذا المصطلح فقط وجعلاه للكوفيين بعامه"^(٤).

والحق أنها تسمية بصرية بلا منازع وكم من مشهور أنه كوفي والصواب أنه بصرى لأنه نو جذر عميق في كتاب سيبويه. ولكن ما آفة الأخبار إلا روايتها.

(ب) تسميتها بحروف الجر:

تقدم قول سيبويه: (وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر). وهو صريح في تسميتها بهذه التسمية. وقد سبقت في (الكتاب) حيث قال: "هذا باب الجر؛ والجر إنما يكون في اسم مضاف إليه؛ واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء؛ بشئ ليس باسم ولا ظرف؛ وبشئ يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً. فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررت بعبد الله. وهذا لعبد الله"^(٥).

(١) الكتاب ٣ / ٤٩٦ : ٤٩٧.

(٢) التصريح ٢ / ٢.

(٣) الهمع ٢ / ١٩.

(٤) الفراء ومذهبه في اللغة والنحو ص ٤٤٦.

(٥) الكتاب ١ / ٤١٩ : ٤٢٠.

وقال المبرد: "فأما حروف الجر التي تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها فـ (من) و (إلى) إلخ.

هذا ما نقله الأستاذ إبراهيم مصطفى عن نسخة خطية للمقتضب جـ ص ٤٥١ رقم ٢٣٤٨ مكتبة الجامعة المصرية؛ وجاء هذا النقل في كتابه (إحياء النحو) (١). ولما رجعت إلى (المقتضب) بتحقيق الأستاذ عبد الخالق عضيمة وجدت النص هكذا: ... وأما حروف الإضافة التي تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها فـ (من)، وإلى إلخ (٢).

وبهذا يتبين أن المبرد متأثر في كلتا العبارتين بسيبويه والخليل بن أحمد.

هذا: ولما كان العقل البشرى يلتزم لكل شيء علة فلا بد من تعليل هذه التسمية لأن هذا التعليل يتفق ومنطقي لغتنا التي: "فحواها أن أحكام اللغة قابل للتعليل المنطقي؛ لا يمنعها أن تعلل على هذا الوجه غير جهل الأسباب؛ وجهل الأسباب في كل شيء لا في اللغة العربية وحدها يحول دون التعليل الصحيح" (٣).

أما علة تسميتها بحروف الإضافة فقد أشار إليها سيبويه فيما مضى وهي: إضافة معنى الفعل إلى الاسم؛ وهي ما صرح به الزمخشري في قوله: "ومن أصناف الحروف حروف الإضافة.. وسميت بذلك لأن وضعها على أن تقضى بمعانى الأفعال إلى الأسماء؛ وهي فوضى - أى متساوية - في ذلك وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء" (٤).

وأما علة تسميتها بحروف الجر فمختلف فيها؛ فقل: لأنها تعمل الجر؛ وقيل: لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم. يقول الصبان: "إنما سميت حروف الجر إما لأنها

(١) انظر ص ٧٣. (٢) المقتضب ٤ / ١٣٦.

(٣) مجلة الأزهر ع شهر شوال سنة ١٣٧١هـ.

(٤) المفصل بشرح ابن يعيش ٧/٨.

تجر معانى الأفعال إلى الأسماء أى توصلها إليها؛ فيكون المراد من الجر المعنى المصدري.

ومن ثم سماها الكوفيون: حروف الإضافة - سبق أن هذه تسمية بصرية - لأنها تضيف معانى الأفعال أى توصلها إلى الأسماء.

وإما لأنها تعمل الجر فيكون المراد بالجر: الإعراب المخصوص كما فى قولهم: حروف النصب وحروف الجزم.

ولا يراد على الأول - أى كونها تجر معانى الأفعال إلى الأسماء - أن مقتضاه ألا يكون (خلا) و (عدا) و (حاشا) فى الاستثناء أحرف جر لأنها لتتحية معنى الفعل عن مدخولهن. لا لإيصاله إليه. لأن المراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل إلى الاسم ربطه به على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوته له أو انتفائه عنه. قاله الدمامينى^(١).

واستظهر الرضى الثانى حيث قال: "والأظهر أنه قيل لها: حروف الجر لأنها تعمل إعراب الجر كما سميت بعض الحروف: حروف الجزم؛ وبعضها حروف النصب"^(٢).

واقترع صاحب (الفيروزج فى شرح الأنموذج للزمخشري) على أنها تجر معنى الأفعال إلى الأسماء.

وهذه العلة تتفق مع علة تسميتها بحروف الإضافة لأنها تضيف معنى الفعل إلى الاسم^(٣).

أما التعبير بأنها تعمل الجر وهو الإعراب المخصوص فينبغى أن ننأى عنه ونستبدل به الخفض لأنه يقابل الرفع كما فى قوله تعالى: ﴿ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴾

٣ الواقعة فالمعنى: أنها تخفض أهل المعاصى وترفع أهل الطاعة^(٤).

(١) حاشية الصبان على منهج السالك للأشمونى ٢ / ٢١٠.

(٢) شرح الكافية ٢ / ٣١٩ : ٣٢٠. (٣) انظر ص ١٢٠.

(٤) معانى القرآن وإعرابه ٥ / ١٠٧.

فها هو ذا الخليل بن أحمد (المتوفى سنة ١٦٠ أو سنة ١٧٠هـ) أقدم علماء النحو الذى أنقذت مصادفة سعيدة اصطلاحاته يستعمل الرفع فى الاسم المضموم المنون وكذلك الخفض فى الاسم المجرور المنون؛ والنصب فى الاسم المفتوح المنون. على حين يسمى بقية الحركات العارية من التثوين فى الأحوال والصيغ المختلفة بأسماء الحركات العامة؛ أى الضم والكسر والفتح. كما أنه يسمى بالجر حركة الكسر التى تربط بين آخر الصيغة الفعلية وبين همزة الوصل^(١).

ويعنى بالجر الكسرة فى آخر الفعل الذى ينطق بها تخلصاً من الساكنين كما فى نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ ٢٨٢ البقرة. وقوله: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشَفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ﴾ ٥١ الإسراء. وقوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ ٧٨ الإسراء. وقد عبر الخوارزمى عن رأى الخليل هذا بقوله: "والجر ما وقع فى اعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو: لم يذهب الرجل"^(٢).

وتسمى حركة التخلص من الساكنين وقال عنها الرضى: "ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذى للساكنين فى نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ﴾ ١١٠ الإسراء، واضرب اضرب لأن الكسرة العارضة للياء - يعنى فى: أكرمنى - ألزم من العارضة للساكنين فى نحو (قل ادعوا) إذ الياء لكونها ضميراً متصلاً كجزء الكلمة وثانية الكلمتين فى نحو (قل ادعوا) مستقلة"^(٣).

ومثل هذه الكسرة الكسرة فى آخر الفعل الذى يضطر الشاعر إلى كسره؛ وقد جاءت هذه الكسرة كثيراً فى الشعر الجاهلى فمنه قول امرئ القيس:

(١) العربية ليوهان فك ص: ١١.

(٢) مفاتيح العلوم ص ٤٣ فما بعدها.

(٣) شرح الكفاية ٢/ ٢٢.

(عقرت بعيرى يا امرأ القيس فانزل)

وقوله: (بشق وتحتى شقها لم يحول)

وقوله: (وأنتك مهما تأمرى القلب يفعل)

وقوله: (فستلى ثيابى من ثيابك تتسل)

وكذا فى قول زهير:

(أمن أم أوفى دمنة لم تكلم)

وقوله: (ونؤيا كجذم الحوض لم ينتلم)

وقوله: (ألا أنعم صباحاً أيها الربع واسلم)

وقوله: (نزلن به حبب الفنا لم يحطم)

وقوله: (ومن يستبجح كنزا من المجد يعظم)

وقوله: (ومهما يكتم الله يعلم)

..... إلى غير ذلك وهو كثير مستفيض. وتسمية هذه الحركة بالجر دليل على

سمو نوق الخليل بن أحمد ودقة ملحظه فهى تسمية موحية معبرة عن الحقيقة إذ:
"فى الجر معنى السحب وفى الكسر معنى البتر"^(١).

ولا أدل على صدق هذا التعبير ودقته من قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَاخَ

وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ﴾ ١٥٠٤ الأعراف.

ويتضح من هذا أن التعبير بالخفض بصرى لحماً وشحماً ونطقاً وفكراً؛ ولكنه
حُرف عن أصله ونسب إلى غير أهله. فلقد قال السيوطى: "إنا استقدنا من مقدمة
ابن أجروم أنه كان على مذهب الكوفيين فى النحو لأنه عبر بالخفض وهو
عبارتهم"^(٢).

ومن ثم يرى الدكتور أحمد مكى الأنصارى أن السيوطى كان مصدر هذا
التحريف لأنه ذكر فى الأشباه والنظائر أن (الجر) من عبارات البصريين؛ والخفض
من عبارات الكوفيين"^(٣).

(١) أشبات مجتمعات فى اللغة والأدب ص ٣٠.

(٢) بغية الوعاة ١ / ٢٣٨.

(٣) الفراء ومذهبه فى اللغة والنحو ص ٤٣٨.

والحق أن السيوطي مسبوق بالشيخ خالد الأزهرى كما سبق أن بينا ذلك. فهو مصدر هذا الخطأ في نسبة الراى إلى غير صاحبه إن لم يكن مسبوقاً بغيره.

(جـ) بقيت التسمية الثالثة لهذه الحروف وهى تسميتها بـ (حروف الصفات).

وإذا كانت تسميتها بحروف الإضافة أو بحروف الجر بصرية محضة على الرغم مما شابهها من تحريف فى نسبتها فإن تسميتها بحروف الصفات كوفية محضة فلم نعلم خلافاً فى ذلك بل قال الدكتور أحمد مكى الأنصارى: "ومن ابتكارات الفراء المناسبة لبحثنا أن الصفة عنده تساوى حرف الجر فهو يقول فى معانيه عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ ٤٨ البقرة: فإنه قد يعود على اليوم ولليلة ذكرهما مرة بالياء وحدها مرة بالصفة فيجوز ذلك... ويريد بالصفة حرف الجر^(١).

فإذا ما تقدم بنا للزمن بعد الفراء وجدنا للطبرى يقول فى معنى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَٰطِئِثِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ ١ البقرة: "إن (إلى) بمعنى: مع. ويذكر أن (على) تكون بمعنى (عن) إذ كانت حروف الصفات بعاقب بعضها بعضاً"^(٢).

والطبرى من نحاة الكوفة البارزين: قال أبو بكر بن مجاهد: سألتى أبو العباس يوماً: من بقى عندكم من النحاة فى الجانب الشرقى فى بغداد؟ فقلت ما بقى أحد؛ مات الشيوخ. فقال: حتى خلا جانبكم قلت: نعم إلا أن يكون الطبرى للفقهاء؛ فقال لى: ابن جرير؟ قلت: نعم قال ذلك من حذلق مذهب الكوفيين^(٣).

(١) المرجع السابق ص ٤٤٥.

(٢) جامع البيان ١/١٠٠.

(٣) معجم الأبناء ج ١٨ ص ٦٠. وانظر الطبرى للدكتور أحمد الحوفى ص ٧٦.

وبهذا نعلم تمام العلم أن هذه التسمية مقصورة على الكوفيين، وأما الأولى والثانية فمن وضع البصريين. فهم الذين يعنيهم الأستاذ عباس حسن بقوله: "يسميتها بعض القدماء: حروف الإضافة؛ ويسميتها الكوفيون حروف الصفات" (١).

هذا: ومما ينبغي الالتفات إليه أن قول الطبرى: إن (إلى) بمعنى (مع) وأن (على) بمعنى (عن) مبنى على أن هذه الكلمات من حروف الإضافة؛ والحق أنها من الأسماء فمعنى الظرفية واضح فيها.

تناوب هذه الحروف:

لعلك تفهم من قول ابن جرير: إن (إلى) بمعنى (مع) ... إلخ أن كلمة (إلى) نابت عن كلمة (مع) في معناها وهو المصاحبة. وقد عقد كثير من المؤلفين فصلاً لتناوب حروف الإضافة وحسبنا ما ورد في أدب الكاتب؛ والمخصص؛ وفقه اللغة، والمفصل، والكافية، والمغنى، وتأويل مشكل القرآن.

وإذا تأملنا أدركنا أن القول بهذا التناوب مبناه: وضع الحروف لمعنى واحد؛ فإذا ما استعمل في معنى غيره كان نائباً عنه. وفي ذلك بقول ابن مالك في سباق كلامه عن (عن)

وقد تجى موضع (بعد) و (على) كما (على) موضع (عن) قد جعلنا

قال السيوطى شارحاً ذلك: "وهذا تصريح بأن لكل حرف معنى مختصاً به؛ واستعماله في غيره على وجه النيابة" (٢).

ومن ثم حاول بعض النحاة رد المعانى الكثيرة للحرف الواحد إلى معنى واحد؛ فقال ابن أم قاسم: "تنبيه: رد كثير من المحققين سائر معانى الباء إلى معنى الإلصاق كما فعل سيبويه؛ وجعلوه معنى لا يفارقها؛ وقد تتجر معه معان أخر" (٣).

(١) النحو الوافى ٢ / ٣٣٨ هـ - ١.

(٢) البهجة المرضية ص ٦٧.

(٣) الجنى الدانى ص ٤٦.

ونص سيبويه في الباء صريح وهو: "وباء الجر إنما هي للإلحاق والاختلاط؛ وذلك قولك: خرجت بزيد ودخلت به؛ وضربت به بالسوط: ألزقت ضربه إياه بالسوط.

فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله^(١).

ومقتضى هذا أن البصريين هم أصحاب: أن حرف الإضافة لا يكون إلا لمعنى واحد واضح ظاهر وأن هناك من المعاني ما يدور في فلكه ويرجع إليه. ومما يترتب على هذا أن المعنى الأصلي وما يدور في فلكه من باب الحقيقة لا مجاز في شيء منها.

ولعل ذلك ما جعل النحاة يقررون أن البصريين لا يجيزون إنابة حرف عن آخر في معناه.

يقول ابن هشام: "مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس؛ كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك. وما أوهم ذلك فهو مؤول^(٢).

والذي حمل البصريين على منع هذه الإنابة إنما هو: أن الحرف له عدة معان فهو من قبيل المشترك. ولذا قال الأمير: "الباء مشترك بين الإصاق والسببية والتعديّة"^(٣).

وقال السيوطي: "إن الحروف بأسرها مشتركة بشهادة النحاة؛ والأفعال الماضية مشتركة بين الخبر والدعاء؛ والمضارع كذلك وهو مشترك بين الحال والاستقبال؛ والأسماء كثير فيها الاشتراك"^(٤).

ولما كانت الحروف من قبيل المشترك لم تحتج إلى حركات الإعراب التي تميز المعاني بعضها من بعض؛ وفي ذلك يقول الرضي: "إن ما يحتاج إلى التمييز بين معاني الكلم على ضربين:

(٢) المغنى بحاشية الأمير ١/ ١٠٣.

(١) الكتاب ٤/ ٢١٧.

(٤) المزهر ١/ ٣٢٠.

(٣) حاشية الأمير: عن المغنى ١/ ١٠٣.

(أحدهما) أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر غير طارئ أحدهما على الآخر كما في الكلمة المشتركة نحو (القرء) في الطهر والحيض؛ و (ضرب) في التأثير المعروف والسير؛ وكذا جميع الأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها؛ و (من) للابتداء والتبيين والتبعيض؛ فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لأحد المعنيين والمعاني من الآخر؛ لأن جاعله لأحد المعنيين واضعاً كان أو مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لأحدهما^(١).

وإذا ثبت أن الاشتراك كما يقع في الاسم والفعل يقع أيضاً في الحرف تبيين لنا مدى التعسف الذي يرتكبه بقصر حرف الإضافة على معنى واحد. وقد وضح ذلك الأستاذ عباس حسن بقوله: "إن قصر الحرف على معنى واحد تعسف وتحكم لا مسوغ له؛ فما الحرف إلا كلمة كبائر الكلمات الاسمية والفعلية؛ وهذه الكلمات الاسمية والفعلية تؤدي الواحدة منها عدة معان حقيقية لا مجازية... فما الداعي لإخراج الحرف من أمر يدخل فيه غيره؛ ولإبعاده عما يجرى على نظائره"^(٢).

وخلاصة ذلك كله ونتيجته أن البصريين - وهم الذين حققوا القول بالاشتراك في الحروف - ليسوا في حاجة إلى زعم نيابة بعض حروف الإضافة عن بعض. لأن ما يزعم فيه ذلك إنما هو من مدلول الحرف فليس غريباً عنه. ولا أدل على ذلك من أن الذين يزعمون الإنابة فيها يدعون التأويل وما نحن بحاجة إلى هذا التأويل.

يقول ابن هشام: "وما أوهم ذلك - أي نيابة حرف ميناب آخر - فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبل اللفظ كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَلَا صَلْبَبَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ ٧١ طه: أن (في) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء.

(١) شرح الكافية ١/ ١٩.

(٢) النحو الوافي ٢/ ٤٩٨ : ٤٩٩.

وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم قوله (شربن بماء البحر) معنى (روين) و (أحسن) في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بَيِّنَاتٍ﴾ ١٠٠ يوسف. معنى: (الطف).

وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى.

وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين؛ ولا يجعلون ذلك شاذاً. ومذهبهم أقل تعسفاً^(١).

وخلاصة ذلك أن أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين يرون إنابة بعض حروف الإضافة عن بعض بناء على أن لكل حرف معنى واحداً. ويرى غيرهم أن استعمال حرف في معنى ليس له مؤول على الاستعارة أو محمول على التضمين كما نص عليه ابن هشام. قال الشيخ يس: "وظاهر صنيعة أن التضمين ليس تأويلاً لعطفه على التأويل؛ ولا يخفى أنه تأويل فكان الأحسن أن يقول: مؤول إما بحمله على الاستعارة؛ وإما بحمله على التضمين"^(٢).

والحق - كما تقدم - أن الحروف من قبيل المشترك اللفظي فهي صالحة لمعان متعددة على وجه الحقيقة وأن ذلك ظاهر مذهب البصريين ولكن السيوطي يقول: "تنبه: علم مما حكى عن البصريين في هذه الأحرف من الاقتصار على معنى واحد لكل حرف أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس"^(٣).

وهذه الحكاية لا حقيقة لها إذ المشهور عنهم أن الحرف من المشترك فلكل كلمة منه معان يستعمل فيها على وجه الحقيقة. إذ أننا لا نستطيع تتبع استعمالات العرب حتى نقف على المسموع منهم دون غيره؛ فلا يخفى ما في ذلك من إرهاب.

هذا من جانب؛ ومن جانب آخر أن القول بإنابة بعض تلكم الحروف عن بعض مشهور عن الكوفيين؛ ومما يثبت ذلك ما جاء في مجلة المجمع اللغوي تعليقا

(١) المغنى بحاشية الأمير ١ / ١٠٣.

(٢) حاشية يس على التصريح ٢ / ٤.

(٣) الهمع ٢ / ٣٥.

على قول ابن قتيبة (دخول بعض الصفات مكان بعض) ونصه "ويريد بالصفات: حروف الجر لأنها تنوب عن متعلقاتها إذا حذفت مثل: كائن أو مستقر؛ وهو بهذه التسمية يعبر عن رأى الكوفيين الذاهبين فى هذه المسألة إلى أن المعنى الملحوظ غير الوضعى غير مستفاد من توسع فى الفعل؛ بل مستفاد من أن بعض حروف الجر ينوب عن بعض بطريق الوضع أى أن الحرف موضوع لأكثر من معنى" (١).

وفى ذلك من التناقض ما لا يخفى إذ كيف يكون الحرف موضوعاً لأكثر من معنى، ثم يكون أصيلاً فى أحد هذه المعانى ونائباً عن غيره فى المعنى الآخر؟

وبهذا كله يتضح أنه ما دام قد ثبت أن الحرف قد وضع لمعان متعددة؛ فإن استعماله فى كل منها بطريق الحقيقة ولسنا فى حاجة إلى دعوى المجاز أو التضمنين. أو الإنابة.

وإنسى لأرى من المناسب هنا أن أذكر كلمة موجزة عن التضمنين حتى يتبين القارئ مدى احتياج اللغة العربية إليه. أو استغناؤها عنه.

التضمنين:

(أ) تعريفه قال ابن جنى هو: كون فعل متعدّ بحرف يفيد معنى فعل آخر يتعدى بحرف آخر؛ فيتوسع فى تعديته بأن يعدى بالحرف الذى يتعدى به الآخر" (٢).

وقد مرت الإشارة إلى ذلك بقوله تعالى: "وقد أحسن بى" فقد قرر النحاة أن (أحسن) يتعدى بـ (إلى) على وجه الحقيقة. فإذا ما تعدى بالباء كان ذلك على طريق التضمنين أى أن (أحسن) ضمن معنى (الطف) وهذا يتعدى بالباء.

ونسى هؤلاء أن الباء للإلحاق أو الاختلاط كما نص سيبويه وأن (الإحسان) قد اختلط بيوسف والفرق به حينما من الله عليه بالعفو والخروج من السجن. فأى حاجة بالنص إلى جعل (أحسن) بمعنى (الطف)؟

(١) مجلة المجمع اللغوى جـ ١ ص ١٨٣ : ١٨٤.

(٢) الخصائص ٢ / ٣٠٨.

وفضلاً عن ذلك فقد أخذ على كلام ابن جنى أنه غير شامل للمشتق وما فى معنى المشتق إذا تعلق به جار ومجرور كـ (حاتم) بمعنى (جواد). وغير شامل للذى كان يتعدى بحرف خاص فيتعدى بنفسه؛ أو كان لازماً تضمن معنى فعل متعد بنفسه^(١).

ولا شك أن دعوى تضمين فعل معنى فعل آخر ليس من طبيعة اللغة العربية لأن كلماتها قد وضعت بحيث يكون كل منها صالحاً لمواطن متعددة لمعان متنوعة ومن ثم تأبى كل الإباء أن يفرض عليها ما لا تطيقه ولا تستجيب له.

ومما يوضح ذلك أن ابن هشام قد نهج فى تعريف التضمين نهجاً غير نهج ابن جنى حينما قرر أن العرب: "قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضميناً"^(٢).

وقد ردَّ عليه بأن قوله (معنى لفظ آخر) ظاهره وجوب تغاير المعنيين؛ وهو غير ظاهر فى قوله تعالى: "وقد أحسن بى" فإن تعدية (أحسن) بالباء لتضمنه معنى (لطف) والإحسان هو اللطف.

ومقتضى هذا أن دعوى التضمين باطلة لأنها لا يترتب عليها معنى جديد وعهدنا باللغة العربية سعة عطائها فى كل حركة منها معنى بل فى كل نقطة منها معنى فكيف بنا نزع أو نتوهم أن (أحسن) اقترن بالباء لتضمينه معنى (لطف) ومع هذا يذكر العلماء أن (لطف) هو معنى (أحسن)؟؟

وعلى الرغم من ذلك نجد من قرر هذه الحقيقة يأبى إلا السير فى ركاب الواهمين القائلين بالتضمين فيعقب على ما سبق قائلا: "قالأولى أن يقال: التضمين إلحاق مادة بأخرى فى التعدى وللزوم لتناسب بينهما فى المعنى أو اتحاد"^(٣).

(١) مجلة المجمع اللغوى ج ١ ص ١٨١.

(٢) المغنى بحاشية الأمير ١٩٣ / ٢.

(٣) انظر منهج السالك وحاشية الصبان عليه ٩٥ / ٢ وحاشية الأمير على المغنى ١٩٣ / ٢.

ولست أدري أى معنى لتضمين مادةٍ معنىً أخرى مناسبة لها فى معناها؟ كما أنى أدري أنه لا توجد كلمتان فى لغة العرب بينهما اتحاد فى المعنى بل لابد من فرق دقيق بينهما إذ الترادف المطلق محال وجوده فى لغة العرب كما حققنا ذلك سابقاً. ومع هذا رأينا مجمع اللغة يأبى إلا أن يرتضى تعريفاً للتضمين ونصه: "أن يُوَدَّى فعل أو ما فى معناه مَوْدَى فعل آخر أو ما فى معناه فيعطى حكمه فى التعدية وال لزوم" (١).

وهو مردود أيضاً لأنه يقتصر على الفعل مع أن الذين قالوا به قد اعترفوا بأنه يدخل فى الأسماء والأفعال والحروف (٢).

وهكذا لا نجد تعريفاً للتضمين يستقر فى وضعه بل تتناوله يد النقد والإثارة والاضطراب مما يجعلنا ننكره لأنه فرض لشيء على اللغة لا تقبله.

(ب) كنا نأمل أن يُجمع العلماء على عدم قبول القول بالتضمين ولكننا رأينا بعضهم يأبون إلا أن يفرضوه على اللغة كل تحسب مثله اللغوى فالنحويون يجعلون تضميناً نحوياً والبيانىون يجعلون تضميناً بيانياً. وقد سبق الكلام على النحوى. وأما البيانى فقد صورته علماء البيان بقولهم: "هو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها. لكونها تتعدى إليه على الوجه الذى وقع عليه ذلك المعمول؛ ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور" (٣).

وهناك مثالا قليل فيه بكل منهما وهو قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ ١٢ الأعراف. فأغلب العلماء يرون أن (لا) زائدة. وسواء فى ذلك النحويون والبيانىون ولما كانت دعوى زيادة كلمة فى القرآن غير لائقة بل قل: إنها باطله رأينا الذين تأخذهم الغيرة على كلام الله يدفعون تلك الدعوى ويبطلونها

(١) النحو الوافى جـ ٢ ص ٥٤٤. (٢) حاشية يس على التصريح ٧/٢.

(٣) حاشية الصبان ٩٥ / ٢.

ومن هؤلاء فضيلة الدكتور عبد الرحمن تاج فقد رفضها ثم خرج الآية على التضمنين حيث قال: "إن الفعل (منع) ضمن معنى فعل آخر يفيد معنى: الحمل والبعث وهذا على تقدير للتضمنين تضميناً نحوياً... وإما أن يكون تضميناً بيانياً يصاغ فيه من الفعل الثانى اسم فاعل يكون حالاً من فاعل الفعل الأول مع طى مفعول هذا الفعل الأول كما فى التضمنين النحوى ثم يكون المفعول المصرح به مفعولاً لاسم الفاعل. وتقدير الكلام على ذلك: ما الذى منعك من السجود حاملاً لك على ترك هذا السجود" (١).

فقد جاء باسم فاعل من الفعل (حمل) ناصباً له على الحال حتى يستقيم بيان معنى (لا) بكلمة (ترك) ... وهذا على التضمنين البياني. وأما على التضمنين النحوى فيكون تقدير الآية: ما الذى حملك على ترك السجود. بتفسير (منع) بـ (حمل) ... هكذا بدت الآية فى نظر هؤلاء وأولئك فهى لا محالة فى حاجة إلى شئ يضاف إليها فيغير معنى الفعل فيها تبعاً لتغيير لفظه أو يزيد عليها معنى فعل آخر. ولا شك أنك ترى معنى أن كل هذا لا حاجة إليه لأن الآية فى أشد الاستغناء عنه. وقد فصلنا القول فى ذلك تفصيلاً فيما بعد. وحسبنا هنا أن نذكر الآية السابقة على هذه الآية وهى: "ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس لم يكن من الساجدين. قال ما منعك ألا تسجد....".

قلو تأملت لأدركت أن نفى السجود عن إبليس قد تقرر وثبت فى الآية الأولى. ولما أراد الله أن يستنتقه بعلة عدم سجوده قال له: ما علة عدم سجودك فأجاب بقوله: "أنا خير منه خلقتى من نار وخلقته من طين" قلو حذف (لا) لكان السؤال: ما علة سجودك وهو لم يسجد فقد ظهرت معصيته ووضح كبرياؤه فى قوله تعالى: (لم يكن من الساجدين). فالسؤال إذاً عن علة عدم سجوده لا عن علة سجوده. وهذا واضح لا خفاء فيه.

(١) مجلة الأزهر ذو القعدة ونو الحجة سنة ١٣٨٦هـ - ص ٨٩٩ : ٩٠٠.

ومما يزيد يقيننا بذلك قول السكاكي: "وللتعلق بين الصارف عن فعل الشيء والداعى إلى تركه يحتمل عندى أن يكون المراد بـ (منعك) فى قوله تعالى: "ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك": دعاك و (لا) غير صلة - زائدة - قرينة المجاز؛ وكذا: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا - أَلَّا تَتَّبِعَ﴾ ٩٢: ٩٣ طه. وقال الراغب رحمه الله: "قال بعض المفسرين: إن معنى ما منعك ما حماك وجعلك فى مَنَعَةٍ مِنِّى فى ترك السجود أى فى معاقبة تركه" (١).

وعبارة الراغب نصها: "ويقال - أى المنع - فى الحماية ومنه مكان منيع" (٢).

فمعنى الآية: ما حماك حينما تركت السجود؟

وقال الشيخ عبد المتعال الصعدي: "الأظهر عندى أن يكون تقدير الآية: ما منعك فى ألا تسجد؛ أى فى تركك السجود فتكون الآية على تقدير (فى) لا (من). وعلى هذا يبقى (منعك) على ظاهره وتكون (لا) أصلية لا زائدة. والمعنى: ما سبب امتناعك فى تركك السجود" (٣).

وتقدير (فى) ظاهر للقلق لأنه يضع للكلمة فى مكان ليس لها وليست له. ولست أرى علة صحيحة لحرص علمائنا على تقدير أى شئ فى كلام الله؟ أليسوا مقرين بأنه كلام غنى بذاته عما سواه؟!

وبهذا نتأكد أن الآية ليست فى حاجة إلى تضمين أو غيره مما افترضه النحاة. وكنت أود أن يعنى علماؤنا فى مقامنا هذا بمثل تلك الإشارات الدقيقة فى القرآن الكريم - وما أكثر ما فعلوا ذلك - ولكننا بشر نذكر وننسى ونقوى ونضعف.

(٢) المفردات فى غريب القرآن ٤٧٥.

(١) بغية الإيضاح ٣ / ١٠١.

(٣) هامش بغية الإيضاح ٣ / ١٠٢.

وإنما أقول ذلك لأنى وجدت بعض العلماء ينحصر فكره فى نقطة واحدة وهى الرد على تقسيم التضمين إلى نحوى وبيانى. ومنهم ابن كمال باشا حيث يقول: "الحق أن التضمين البيانى هو التضمين النحوى وإنما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشاف حيث قدر: خارجين عن أمر ربهم. فتوهم أنه تقدير لعامل آخر. وليس كذلك بل هو تفسير الفعل المضمن"^(١).

وبمثل ذلك قال مجمع اللغة ونص عبارته: "والتحقيق يسوى بين التضمين البيانى والنحوى من حيث الإفادة العربية.. ثم قال: "والحق أنه لا فرق بين التضمين البيانى والنحوى فى حقيقة الاستعمال؛ وإنما الفرق فى اختلاف وجهة التأويل بين الفريقين"^(٢).

وبهذا يتبين أن جمهور العلماء يأبى إلا القول بالتضمين. بيانياً أو نحوياً والحق أن القرآن - بل اللغة على وجه العموم - فى أشد الاستغناء عن تلك الدعوى المزعومة.

(جـ) لما ذاع القول بالتضمين وشاع فى الزمان والمكان اختلف العلماء فى أمر يتعلق به وهو: موقع هذا التضمين من القياس أو السماع. وحسبنا قول الصبان: "وفى كون النحوى مقيساً خلاف، ونقل أبو حيان فى ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس ...

وأما البيانى فهو قياس اتفاقاً لكونه من حذف العامل لدليل. هذا ما درج عليه السعد ومتابعوه"^(٣).

(د) ولم يكتف العلماء بما سبق بل راحوا يبحثون فيه من حيث: الحقيقة والمجاز فقد حكى بسن فى حاشيته على التصريح ثمانية أقوال خلاصتها:

(١) انظر حاشية الصبان ٩٥ / ٢.

(٢) مجلة المجمع جـ ١ ص ١٨٢، ١٩٤.

(٣) حاشية الصبان ٩٥ / ٢ وانظر الرسالة البيانية ص ١١٧ وحاشية الشيخ عlish عليها.

- ١- أنه مجاز مرسل
- ٢- فيه جمع بين الحقيقة والمجاز وهذا رأى العز بن عبد السلام.
- ٣- أن اللفظ مستعمل فى حقيقته ويدل على فعل آخر محذوف يتعلق به الحرف نحو: أحمد إليك فلان أى أحمد منهيأً إليك حمده.
- ٤- أنه يدل على معناه الأصلي وليس من الحقيقة ولا المجاز ولا الكناية وهذا ما ارتضاه السيد.
- ٥- أن المعنيين مرادان على طريق الكناية.
- ٦- أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز.
- ٧- أن دلالاته غير حقيقية ولا تجوز فى اللفظ؛ وإنما التجوز فى إفضائه إلى المعمول.
- ٨- وهذا اختبار المولى بن كمال باشا فقد قال: والجملة: لا بد فى التضمين من إرادة معنيين من لفظ واحد يكون كل منهما بعض المراد. وبه يفارق الكناية فإن أحد المعنيين تمام المراد والآخر وسيلة إليه لا يكون مقصوداً أصالة^(١).

ولسو أعرت هذه الأوجه لفئة ذهنية لأدركت أنها لا تخلو من خلط ومجازفة واتهام للغة العربية بأنها تحمل بين طياتها غموضاً لا يمكن كشفه وتعقيدا لا يستطيع تبسيره؛ وتقللاً لا يطاق حمله. اللهم إلا الوجه الأول الذى جعل التضمين من باب: المجاز المرسل. فقد سبق قول صاحب المفتاح: وللتعلق بين الصارف عن فعل الشيء والداعى إلى تركه يحتمل عندى ... إلى آخر النص السابق. وقد جاء هذا النص فى سياق الكلام على المجاز المرسل وعلاقاته. وعلق عليه الشيخ عبد المتعال الصعيدى قائلاً: "التعلق بينهما - أى: منع ودعاً - هو تعلق الضدية لأن الصارف هو المانع؛ والداعى هو السبب؛ وكل من المانع والسبب يضاد الآخر؛ وعلى هذا يكون إطلاق - منعك - على - دعاك - علاقته الضدية"^(٢).

(٢) هامش بغية الإيضاح ٣ / ١٠١.

(١) حاشية يسن على التصريح ٢ / ٧ : ٨.

ومن البدهى أن علاقة الضدية موجودة فى بعض أساليب العربية ومنه: تحية بينهم ضرب وجيع. وكذا قوله تعالى: ﴿بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ١٣٨ النساء.

فالبشارة تستعمل فى المحبوب وهنا استعملت فى المكروه. قال الزمخشري: "بشر المنافقين: وضع (بشر) مكان: أخبر تهكماً بهم" (١).

وقال أبو حيان: "الخطاب للرسول ﷺ؛ ومعنى (بشر) أخبر وجاء بلفظ (بشر) على سبيل التهكم بهم نحو قوله ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ٢١ آل عمران، ٣٤ التوبة، ٢٤ الانشقاق. أى القائم لهم مقام البشارة وهو الإخبار بالعذاب كما قال: تحية بينهم ضرب وجيع" (٢).

قلو قلنا بالمجاز فى (منعك) وأنه بمعنى (دعاك) لكان أوضح السبل إلى ذلك أنه مجاز مرسل علاقته الضدية أى استعمال (المانع من الشيء) فى (الداعى إلى تركه).

. ولكننا مع ذلك لا نرى داعياً إلى القول به لأننا لو تأملنا قول الراغب عن (منع) وفيه معنى الحماية ومنه: شئ منيع. لاطمأنت قلوبنا بأن الفعل مستعمل فى معناه الحقيقى وما دام يمكن ذلك فإن دعوى المجاز باطلة.

قرار مجمع اللغة: تحليل ومناقشة

لعل القارئ قد اطمأن قلبه لما قررناه آنفاً ولذا فإننا لا نخشى عليه من ردة فى القول حينما نسوق إليه قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بشأن التضمين.

(١) الكشف ١ / ٤٤٧.

(٢) البحر المحيط ٣ / ٣٧٣.

فقد جرت مناقشته ونشرت تلك المناقشة في محاضر جلسات المجمع دور الانعقاد الأول واتخذ فيه قراراً نصه:

"التضمين: أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه.

فيعطى حكمه في التعدية وال لزوم. ومجمع اللغة يرى أنه قياسى لا سماعى بشروط ثلاثة:

(الأول): تحقيق المناسبة بين الفعلين.

(الثانى): وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس.

(الثالث): ملائمة التضمين للنوع العربى.

ويوصى مجمع اللغة ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى^(١).

والذى يمنع النظر فى هذا القرار يراه يحمل بين طياته أسباب ضعفه وتخاذله. لأن عبارة (تحقيق المناسبة بين الفعلين) تمنع القول به إذ كيف يكون بين الفعلين قرب فى المعنى ثم نزع أن أحدهما مجاز والآخر حقيقة؟

٢- عبارة: (وجود قرينة...) غير دقيقة فلا تفرض على أساليب اللغة قرآنا وغيره لأن الأصل بدلالة الكلمة على معناها بدون احتياج إلى شئ.

٣- قرر مجمع اللغة أن التضمين قياسى لا سماعى ثم اشترط أنه لا يلجأ إليه إلا لمعنى بلاغى.

ولست أدري: ما هذا المعنى البلاغى الذى يجنيه القائل أو القارئ من وراء دعوى التضمين؟! هل المعنى البلاغى يفرض على الكلمة أو تفيض به الكلمة فى ذوق المتكلم أو القارئ فيحسه الأول قبل أن ينطق به ويشعر به الثانى حينما يصفح أذنه أو تلمحه عينه.

وعلى الرغم من وضوح ذلك كله نرى الأب أنستاس الكرملى يقول: "يعمل بالتضمين بنوع عام لوروده فى كثير من الآيات القرآنية وفى الشعر القديم والمخضرم والإسلامى بشرط ألا يقع فى التضمين لبس فى التعبير ولا إخلال بالمعنى" (١).

وهل نحن - أهل اللغة العربية - فى حاجة إلى دعوى مثل هذا الرجل؟ ومن يضمن نزاهة قوله عن الغرض السئ؟ إن أول ما يبدى العقل من كلامه هو: جعل القرآن الكريم مثل الشعر العربى أداة طيعة فى عقل البشر يذهب بها حيث أراد ويريد بها ما يرضى هواه ويحقق مناه.

ويوم أن سلمنا قيادة الفكر اللغوى إلى المستشرقين أو المستغربين وجدنا أنفسنا مشردين تائهين لا نحسن إتقان لغتنا ولا نفقه أسرارها لأننا قبلنا المسخ الذى سطره لنا هؤلاء وأولئك.

فليس بغريب إذاً أن يعلق الأستاذ عباس حسن على ذلك القول قائلاً: "إن مذاهب التضمين على تشعبها وعنفا لم تستطع أن تثبت فى جلاء ويقين أن اللفظ الذى جرى فيه التضمين ليس حقيقة لغوية أصيلة وأنه تضمن حقاً معنى لفظ آخر.

فتأدى التضمين إلى تغذية الأول أو لزومه من طريق العدوى الناشئة من الاتصال والمناسبة بينهما.

نعم لم تستطع نفى الحقيقة عنه وإثبات التضمين لأن تلك التغذية أو ذاك اللزوم الحادثين من العدوى لا يصلحان دليلاً مقنعاً على وقوع التضمين لأنها عدوى وهمية إذ قد يكون اللفظ الذى دخله التضمين - فى وهمهم - هو فى أصله لازم أو متعدد من غير علامة له بلفظ آخر تؤثر فيه...

وبعد: فما زالت أدلة التضمين واهية ولم أجد فى الآراء السالفة كلها ولا فى أمهات المراجع التى صادفتها ما يزيل الضعف... وبالرغم من تلك المعارك الجدلية لا أرى الأمر فى التضمين يخرج عن إحدى حالتين:

(الأولى): أن الألفاظ التى وصفت بالتضمن إن كانت قديمة فى استعمالها من عصور الاستشهاد فإن استعمالها دليل على أصالة معناها الحقيقى ما دما لا نعرف لها معنى سابقاً تركته إلى المعنى الجديد.

(الثانية): أن العصور المتأخرة عن عصور الاستشهاد غير محتاجة إلى التضمن لاستغنائها عنه بالمجاز وأنواعه المختلفة التى تتسع لكثير من الأغراض والمعانى الدقيقة البليغة^(١).

وبهذا يتبين لنا ألا فائدة فى القول بالتضمن. ما دام هناك ما يغنى عنه وهو: المجاز. والفرق بينهما ثابت محقق فالمجاز قاعدة لغوية نابعة من النصوص العربية التى هى أصل النحو؛ أما التضمن فاجتهاد نحوى مفروض على تلك النصوص وشتان بين النابع من النص والطارئ المفروض عليه. لأن النابع يظل ثابتاً ما ثبت النص وأما الطارئ فسرعان ما يزول. والحكم للتوابع لا للزوائل.

الترايف بين حروف الإضافة.

لتضح لنا فيما سبق أن الاشتراك واقع فى حروف الإضافة بما لا شك فيه؛ وهنا نريد أن نثبت وجود الترايف فى هذه الحروف كذلك.

والفرق بين الاشتراك والترايف: أن الاشتراك تعدد المعنى للكلمة الواحدة. وأما الترايف فتقارب المعنى للكلمات المتعددة.

وفى هذا من المرونة فى اللغة العربية ما لا يمكن الحصول عليه فى غيرها تقريباً إذ الأول يثبت أن الكلمة ولود معطاء لا تحمل معنى واحداً بل تفيض بالمعانى قلها فى كل مقام أثر وفائدة.

وأما الثانى فيثبت أن المعنى الواحد ليس وفقاً على كلمة واحدة بل نشير إليه عدة كلمات فى عدة مقامات.

(١) النحو الواقى ٢ / ٥٥٢ : ٥٥٣ .

فهل بعد ذلك عطاء وحرية؟!

والكلام على ترادف حروف الإضافة يتضمن الحقائق الآتية.

١- حقيقة الترادف: قال الإمام فخر الدين الرازى: "هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد" (١).

وليس معنى ذلك أن تكون هذه الألفاظ متطابقة المعنى إذ لابد من فرق دقيق بين لفظ وآخر وإن جمعها جميعاً إطار واحد. وسيأتى توضيح ذلك بالأساليب العربية.

٢- سببه: نكر أهل الأصول لوجود الألفاظ المترادفة سببين:

(أحدهما) أنه يكون من واضعين وهو الأكثر بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين. وتضع الأخرى الاسم الثانى للمسمى الواحد؛ من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى؛ ثم يشتهر الوضعان؛ ويخفى الواضعان. ومن غير أن يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر. وهذا مبنى على كون اللغات اصطلاحية. و(الثانى) وهو الأقل: أن يكون من واضع واحد" (٢).

وإنما كان هذا أقل من سابقه لأنه يلزم عليه من الالتباس ما لا يلزم على الأول. لأن الفرد الواحد إذا وضع اسمين لمسمى واحد دل ذلك على قلق واضطراب وعدم ثقة بمعنى كل اسم على حدة. أما لو وضع أفراد عدة أسماء لمسمى واحد فلا قلق ولا اضطراب لأن كل فرد يلمح فى المسمى معنى غير ما يلمحه الآخر فتتعدد الأسماء والمسمى واحد. وهذا ما سنراه فى أساليب لغة العرب.

٣- فوائده: للمترادف فوائد جمة منها: أن تكثر الوسائل أى الطرق إلى الإخبار عما فى النفس؛ فإنه ربما نسى أحد اللفظين أو عسر عليه النطق به. وقد كان

(١) المزهري ١/ ٤٠٢.

(٢) المزهري ١/ ٤٠٥: ٤٠٦.

بعض الأنكباء في الزمن السالف ألثغ فلم يحفظ عنه أنه نطق بحرف الراء؛
ولولا المترادفات كانت تعينه على قصده لما قدر على ذلك^(١).

ومنها: التوسع في سلوك طرق الفصاحة وأساليب البلاغة في النظم والنثر^(٢).
واللغة التي تتنوع فيها طرق التعبير خير من اللغة التي تقف عند طريق واحد، لأن
تعدد طرق التعبير وأساليبه مما ينشط السامع؛ ويحرك عقله، ويثير اهتمامه؛ ومن
ثم كان وجود الترادف في لغتنا دليلاً على وفرة معانيها لأنه: "إذا كانت المعاني
بنات الألفاظ كما تختبئ الأجنة في بطون أمهاتها؛ فخير هذى الولود؛ ولن تجدها في
غير ما جاءنا عن العرب؛ ووقع إلينا من لغتهم. وأن حاجة الإفصاح والإبانة لتدعو
إلى التكثر مما يصور الفكر تصويراً من لفظ بارع يجرى به اللسان لغاية واحدة
حتى يكون المعنى المقصود إليه كالمرآة تجلى مرة بعد أخرى فيرقب ماؤها.

فإذا هي أصقل ما تكون وأصفى. وهذه حكمة وضع المترادفات"^(٣).

وبهذا يتبين أن الاشتراك والترادف من أهم وسائل تكثير المعنى للكلمة
الواحدة وتعدد الكلمات لمعان متقاربة. فلا غرابة ولا عجب مما قيل من:

أ- أن الكلمة الواحدة في اللغة الواحدة قد تعبر عن عدة معان وهو ما نسميه
بالمشترك اللفظي؛ ولا نستطيع إنكاره وإهماله. وقد سبق بيانه.

ب- أن المعنى الواحد قد يعبر عنه بعدة كلمات مختلفة الأصوات، وهو ما يسمى
بالترادف الذي نلاحظه في كل لغة ولا سيما اللغة العربية.

ج- أن الأصوات والمعاني تخضع للتطور المستمر على توالي الأيام؛ فقد تتطور
الأصوات وتبقى المعاني واحدة؛ كما قد تتغير المعاني وتظل الأصوات
على حالها^(٤).

(١) المراد: وأصل بن عطاء كما جاء في فقه اللغة للأستاذ ناصف ص ٦٥.

(٢) المزهري ١/ ٤٠٦. (٣) مقدمة الألفاظ المترادفة ص ٢، ٣.

(٤) من أسرار اللغة ص ١٢٨.

وواضح أن هذا الأمر الثالث غير مسلم به على الإطلاق إذ من العسير أن يتطور الصوت؛ وكيف يمكن ذلك؟

فهل يتصور أحد أن يتطور صوت الألف والباء مثلاً. وكيف!!

وكذا من العسير أن يتطور المعنى إذ كيف يتصور معنى (ضرب)؟ إن له عدة معان في اللغة يدور في فلكها ولا يمكن أن يكسر هذا الفلك ويخرج عنه؟!؟

وأما الاشتراك والترادف فلا نزاع في وجودهما لأنهما من وسائل سعة عطاء اللغة وغزارة معانيها.

٤- موقف حروف الإضافة من الترادف:

ربما يظن ظان أن حروف الإضافة لا تتعدد لمعنى واحد. والحق أن ذلك موجود بصورة واضحة وثابتة تلفت الذهن وتثير انتباهه، ولذا لا ينبغي قصره على الاسم والفعل وحدهما فذلك ضرب من المغالطة والمجازفة في حق الحروف على وجه العموم وحروف الإضافة على وجه الخصوص. ومن ثمَّ كان الأستاذ عباس حسن على حق حينما قال: "فلا غرابة في أن يؤدي الحرف عدة معان مختلفة وكلها حقيقي. ولا غرابة أيضاً في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد لأن هذا كثير في اللغة"^(١).

وقد قمت بإحصاء تقريبي للمعاني التي تترادف عدة كلمات في الدلالة على أحدها. وها هو ذا:

- ١- ابتداء الغاية: من. إلى. على. عن. اللام.
- ٢- انتهاء الغاية: إلى. اللام. الباء. حتى. في. من.
- ٣- الظرفية: في. إلى. الباء. على. عن. اللام. من.

- ٤- الاستعلاء: على. الباء. عن. فى. الكاف. اللام. من.
- ٥- التعليل: اللام. حتى. على. عن. فى. الكاف. كى. من.
- ٦- السببية: الباء. فى. وهذا بناء على الفرق بين السببية والتعليل.
- ٧- المصاحبة: إلى. الباء. على. فى. اللام.
- ٨- المجاوزة: عن. الباء. على. اللام. من.
- ٩- الاستعانة: الباء. عن. من.
- ١٠- الإلصاق: الباء. على. فى.
- ١١- البديل: الباء. عن. من.
- ١٢- التوكيد وهو معنى الأحرف التى يقال: إنها زائدة وهى: إلى. الباء. فى. الكاف. اللام. من.
- ١٣- التبعية: من. الباء.
- ١٤- هناك حروف ترادف اسما وهو (عند) وهذه الحروف هى: إلى. عن. اللام. من.

وقد اعتمدت فى هذا الإحصاء على (المغنى) لابن هشام واكتفيت بذكر الكلمات دون التمثيل لأن ذلك ليس من مهمتنا فى هذا البحث. كما أننى ذكرتُها على أنها من حروف الإضافة وذلك هو المشهور لدى دارسى النحو على ضوء قواعد السحابة؛ والحق أن من تلك الكلمات ما ليس من حروف الإضافة وذلك مثل (على وعن ومن التى بمعنى بعض والكاف) كما أشرنا إلى هذا من قبل. وكما سيأتى تحقيق القول فى (من).

وإذا أردت نصا من كلام ابن هشام فدونك ما ذكره فى معانى (فى) وهو:
(السادس) مرادفة (إلى) نحو: ﴿فَرَدُّوْاْ أَيْدِيَهُمْ فِىْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ ٩ إبراهيم (السابع)
مرادفة (من) كقول الشاعر:

وهل يعمن من كان أحدث عهده ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال^(١)

... إلى غير ذلك من سائر الحروف مما يثبت أن الترادف واضح جلي فيها. ولا أكون مغالياً إذا قلت: إن هذه حقيقة نحوية جديدة اهتدى إليها علماء اللغة بالبحث في آيات القرآن الكريم واستعمالاته المتنوعة لحروف كثيرة تشابهت معانيها ولم تتحد؛ وليس هذا بغريب على القرآن لأنه - بغير جدال - ذو أثر كبير في وجود الترادف في اللغة؛ مما جعل للشيخ الباقوري يقول: "إن من أسباب الترادف والمشارك في اللغة أمرين يتصلان بالقرآن:

(أحدهما): اختلاط قبائل العرب وأحياتهم بعضهم ببعض؛ وهم - إن كانوا قد اختلطوا في جاهليتهم في حروبهم وحججهم وأسواقهم - فقد كان هذا الاختلاط في الإسلام أقوى وأعظم أثراً؛ وشئان ما اجتماع عاجل لا يقوم إلا ليتخاذل واجتماع قوى الصلة بعيد المدى.

و (ثانيهما): تدوين ما وثق للرواة بصحته من لغات القبائل المختلفة من غير أن يعينوا لغة كل قبيلة إلا في القليل النادر؛ لأنهم نظروا إلى هذه اللغات بمرآة عامة هي اللغة العربية مما جعل الناظر في كتب اللغة يخرج منها بأسماء كثيرة لمسمى واحد؛ وباسم واحد لمسميات كثيرة^(٢).

فلا يبعد إذاً أن تكون قبيلة استعملت (من) الحرفية لابتداء الغاية؛ على حين استعملت قبيلة أخرى اللام لنفس المعنى؛ وباختلاط العرب قبيل الإسلام عرفت هذه اللهجات؛ واتسعت بها طرق التعبير عن المعنى الواحد فلما نبئ محمد عليه السلام نزل عليه القرآن وفيه تلك اللهجات التي استخرج منها النحاة أولئك القواعد؛ بل إننا نذهب إلى أبعد من هذا وهو: أن القرآن قد استعمل (من) الحرفية لابتداء الغاية ولانتهائها فمن الأول قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ ١ الإسراء ومن الثاني قوله تعالى:

(١) للمغني بحاشية الأمير ١ / ١٤٦.

(٢) أثر القرآن الكريم في اللغة العربية ٧١: ٧٢.

﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ٥٦ الأعتراف ولعل هذا ما جعل الزمخشري يقول: "قرب منه وإليه" (١).

ومن البدهى أن الابتداء والانتهاء من الأضداد ومحال أن يكون ذلك من واضع واحد ففي المزهري: "إذا وقع الحرف على معنيين متضادتين فمحال أن يكون العربى أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما؛ ولكن أحد المعنيين لحى من العرب والمعنى الآخر لحى غيره ثم سمع بعضهم لغة بعض؛ فأخذ هؤلاء عن هؤلاء، وهؤلاء عن هؤلاء؛ قالوا: فـ (الجون) الأبيض فى لغة حى من العرب؛ و (الجون) الأسود فى لغة حى آخر" (٢).

وبهذا نزداد يقينا إلى يقين بأن لغة العرب ليست فى حاجة إلى ما أثقل به العلماء كاهل دارسها ومدرسها من تضمين؛ وتعدية الفعل ولزومه، وإنابة حرف إضافة عن غيره. لأن: "الأمر فى المشكلات الثلاث لا يتطلب فى الغالب أكثر من الأخذ برأى الكوفيين ومن لف لفهم وملخصه: أن هذه لهجات ولغات أصيلة لم ينب فيها لفظ عن لفظ؛ ولم تتضمن كلمة معنى أخرى؛ ولم يحتف من الجملة ولم يقدر فيها شئ" (٣).

هذا: ومما يجل بنا أن نذكره هنا لأقتضاء المقام إياه لأنه ذو علاقة وثيقة بالترادف وما يترتب عليه من تغيير لنوع الكلمة واختلاف بين معنائها ومعنى ما هى مرادفة له. أقول: مما ينبغى ذكره نقطتان:

(السنقطة الأولى) تبين لنا من الإحصاء السابق أن هناك حروفاً ترادف (عند) مثل اللام. ومن . وإلى. ومن البدهى أن (عند) اسم من قبيل الظروف. فهل هذه الحروف أسماء؟

(١) الأساس ص ٧٥٣ ط الشعب.

(٢) المزهري ١/ ٤٠١.

(٣) اللغة والنحو بين القديم والحديث هـ ٣ ص ١١٣: ١١٤.

يقول ابن هشام في معاني (إلى): "السابع: موافقة (عند) كقول أبي كبير الهذلي:

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره أشهى إلى من الرحيق السلسل

قال الدماميني في شرح المعنى: "إن جعل (إلى) بمعنى (عند) يفضي إلى كونها اسماً وقد عرض ذلك في أسلوب استفهام ثم قال: "وجوابه: أن هذا الإطلاق مجازي؛ وذلك لأن بين (عند) و (إلى) إذا أريد بها معنى الحضور تعلقاً باعتبار الدلالة على أصل المعنى؛ لكن دلالة (عند) عليه باعتبار نفسه؛ ودلالة (إلى) عليه بالنظر إلى غيرها وهو المجرور بها؛ فلما كان بينهما هذا التعلق قيل إن (إلى) بمعنى (عند) على طريق التجوز"^(١).

وبأدنى التفاتة ذهنية يدرك القارئ أن الدماميني يدور في فلك غير صالح للدوران ألا وهو: أن معنى الحرف في غيره وأما معنى الاسم ففي نفسه. وقد أبطلنا ذلك إبطالاً يجعله لا رجعة له؛ وعليه: فلا بد من التسليم بأن (إلى) التي ترادف (عند) تكون اسماً؛ بل إننا قد حققنا أن (إلى) تكون اسماً على كل حال. فلا داعي إذاً إلى قول الدماميني (إنه إطلاق مجازي). فقد ذكر الصبان أن (إلى) تكون اسماً بمعنى: المنتهى^(٢) ومثل (إلى) في هذا المقام (على) فهي ترادف (فوق) كما سبق ذكره عن سيبويه وتزيد قبولها (من) كما في قول الشاعر:

غبت من عليه بعد ما تم ظموها . تصل وعن قيض بيزاء مجهل

وهذا ما يجعلها عريقة في باب الاسم وهي من قبيل الظروف مثل (فوق). ولكن هناك من ينكر اسميتها وهو الشيخ عبد المتعال الصعيدي حيث قال: "المشهور في (على) أنها حرف فلا يصح إدخال (من) عليها؛ والعامة هي التي تدخلها (كذا) عليها الآن"^(٣).

(١) شرح الدماميني على المعنى ١/ ١٦٣.

(٢) حاشية الصبان على منهج السالك ٢/ ٢٣٣.

(٣) مع زعيم الأدب العربي في القرن العشرين ص ٦٥ : ٦٦.

ولست أدري من أين لهذا الشيخ المحقق ما زعمه من أن العامة هي التي تدخل (من) على (على) وكأنه بذلك لم يقرأ كتاب سيبويه فيطلع فيه على عدة نصوص تثبت أن (على) اسم بدليل دخول (من) عليها. وكأنه لم يقرأ ما جاء في حاشية الصبان من أن ابن الطرلوة والفارسي والشلوبين يرون أن (على) اسم دائماً معرب^(١).

بل ذكر ابن السكيت أنها تكون فعلاً لأن لامها ياء إذ يقال: عليت أعلى علاء.

وأما إذا كانت اللام ولوا فلا تكون إلا فعلاً نحو: علا يعلو علوا...^(٢).

وبهذا تثبت اسمية (من) التي ترادف (بعض) وسيأتى تفصيل القول فيه.

(النقطة الثانية) الفرق بين المترادفين في المعنى:

اختلف العلماء في ذلك؛ فذهب ابن جنى وجماعة إلى أن المترادفات متحدة المعانى تماماً؛ وحجتهم: أنه لو كان لكل لفظة معنى غير معنى الأخرى لما أمكن أن نعبر عن شئ بغير العبارة؛ وذلك أنا نقول في (لا ريب فيه): لاشك فيه؛ فلو كان الريب غير الشك لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ؛ فلما عبر بهذا عن هذا علم أن المعنى واحد^(٣).

ولكن الراغب يرى أن بين الريب والشك فرقاً فقد صرح بـ: "أن الشك وقوف النفس بين شيئين متقابلين بحيث لا يترجح أحدهما على الآخر بأماراة... والريب أن يتوهم في الشئ أمر ما ثم ينكشف عما توهم فيه.

وقال الحوى: يقال: الشك لما استوى فيه الاعتقادان أو لم يستويا ولكن لم ينته أحدهما لدرجة الظهور الذي تبني عليه الأمور؛ والريب لما لم يبلغ درجة اليقين

(١) حاشية الصبان على (منهج السالك) للأشموني ٢ / ٢٢٢.

(٢) انظر إصلاح المنطق ص ١١٤.

(٣) المزهر ١ / ٤٠٤.

وإن ظهر نوع ظهور. ولذا حسن (لا ريب فيه) للإشارة إلى أنه لا يحصل فيه ريب فضلاً عن شك^(١).

ومن ثم ذهب ابن فارس إلى أن اللفظين لابد أن يكون بينهما فرق في المعنى؛ ورد على ابن جنى حجة فقال: ونحن نقول: إن في (قعد) معنى ليس في (جلس) ألا ترى أنا نقول: قام ثم قعد؛ وأخذ المقيم المقعد؛ وقعدت المرأة عن الحيض... ثم نقول: كان مضطجعا فجلس فيكون القعود عن قيام؛ والجلوس عن حالة هي دون الجلوس لأن الجلوس: المرتفع. والجلوس ارتفاع عما هو دونه؛ وعلى هذا يجري الباب كله^(٢).

وقال الخطابي: "وأما قول القائل لصاحبه: اقعد واجلس فقد حكى لنا عن النضر بن شميل أنه دخل على المأمون عند مقعده: مرو فمئل بين يديه وسلم فقال له المأمون: اجلس فقال يا أمير المؤمنين: ما أنا مضطجع فأجلس. قال: فكيف نقول: قال: قل: اقعد فأمر له بجائزة.

قلت - القائل الخطابي -: وبين ما قاله النضر بن شميل: إنما يصح إذا اعتبرت إحدى الصنعتين بالأخرى عند المقابلة فنقول: القيام والقعود كما نقول: الحركة والسكون؛ ولا نسمعهم يقولون: القيام والجلوس؛ إنما يقال: قعد الرجل عن قيام، وجلس عن ضجعة واستلقاء ونحو ذلك^(٣).

وبهذا يثبت أنه لابد من وجود فرق بين الكلمتين ومن ثم رد ابن فارس على ابن جنى ومن معه قائلاً: "وأما قولهم: إن المعنيين لو اختلفا لما جاز أن يعبر عن الشيء بالشيء فإننا نقول: إنما عبر عنه من طريق المشاكلة؛ ولسنا نقول: إن

(١) حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي ١/ ١٩٠. وانظر المفردات في غريب القرآن ص

٢٠٥، ص ٢٦٥.

(٢) المزهر ١/ ٤٠٤. وانظر معجم مقاييس اللغة ١/ ٧٣؛ والصاحبي ص ١١٦.

(٣) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٣١.

اللفظتين مختلفتان فيلزمنا ما قالوه؛ وإنما نقول: إن في كل واحدة منهما معنى ليس في الأخرى. انتهى كلام ابن فارس" (١).

فابن فارس لا ينكر الترادف مطلقاً، وإنما ينكر الترادف المطلق ومن ثم قال الأستاذ إبراهيم نجا: "وذهب فريق إلى إنكار وجود الترادف المطلق؛ فهو يرى: أن الألفاظ التي تدل في ظاهرها على الترادف والتساوي لا بد وأن يكون في كل منها من الزيادة على الأصل ما ليس في الأخرى. محتجين بأن دلالة عدة ألفاظ على معنى واحد دون زيادة فيها ضرب من العبث تترفع عنه هذه اللغة الحكيمة. ومن أنصاره ثعلب وابن فارس" (٢).

ويرى هذا المذهب الدكتور إبراهيم مذكور حيث يقول: "إن الترادف التام لا يكاد يوجد إذ اللفظان - وإن أديا معنى واحداً - يتفاوتان من بعض النواحي" (٣).

مما سبق يتضح لنا أن في هذه القضية رأيين: أحدهما لابن جني ومن وافقه؛ والآخر لثعلب وابن فارس ومن وافقهما.

وهناك رأى ثالث ذكره الأستاذ: محمود ناصف وخلاصته: "أن المترادفات قسمان: مرتجلة وغير مرتجلة فالأولى: متحدة تماماً والأخرى: بينهما تفاوت. والذي اعتقده أن الألفاظ المترادفة إن كانت مرتجلة كاللُبَّ والحنطة؛ واللبيث والأسد والهزير؛ والعيير والحمار؛ لم يوجد بينها أى فرق في المعنى. وإن كانت منقولة أو مشتقة في الأصل كالصارم والحسام والمهند كانت مشتملة على شيء من التباين والتخالف بحسب ما لمح عن النقل أو الاشتقاق ولكن هذا التباين قد ينسى في الاستعمال؛ ولا يلحظ شيء منه مطلقاً؛ فيصير من حيث دلالة الاسم على الذات فقط كأنه مرتجل" (٤).

(١) المزهري ١ / ٤٠٥. وانظر الصحابي ١١٦.

(٢) فقه اللغة ٢ / ٥٩. وقوله (لا بد وأن) للصواب حذف الواو.

(٣) في اللغة والأدب ص ٧٧ سلسلة اقرأ.

(٤) فقه اللغة ص: ٦٦.

والرد على هذا الرأي سهل ميسور لأن الكلمات التى يظن أنها مرتجلة نحو: أسد وكلب وحمار وجمل .. وعشرات غيرها - ومنها ما ذكرها الأستاذ ناصف - من أسماء الحيوان هى كلمات ذات معنى يفهمه المتكلمون بها؛ ويطلقونه أحياناً إطلاق الصفات عند المشابهة بين هذه الحيوانات وبين غيرها فى إحدى صفاتها. يقال: أسد الكلب للصيد: أغراه به؛ وأسد عليه: اجتراً ... وكذلك معنى الكلب من العض أو القيض.. والحمار من لونه الأحمر ... والجمل من مادة الجمل بمعنى: الضخامة^(١).

"واللغة التى ترجع الأسماء فيها إلى مصدر مفهوم من مصادرها تسبق اللغات التى تتلقى هذه الأسماء جامدة أو منقولة بغير معنى يؤديه لفظها الدال عليها فى أحاديث المتخاطبين بها"^(٢).

وفى الارتجال إلغاء التفكير وعدم الدقة فى اختيار الألفاظ للمعنى "وقيام اللغة على القواعد الفكرية دليل لاشك فيه على سبق اللغة وتقدمها على لغات الارتجال الجزاف فى وضع الكلمات"^(٣).

وبهذا كله يتأكد بما لا يتطرق إليه احتمال شك أو ريب أنه لابد من فرق بين الكلمات التى يظن بها أنها مترادفة بمعنى اتحاد مدلولاتها.

ومما يجدر بنا ملاحظته فى هذا المقام أن أغلب ما ذكرناه آنفاً من نصوص إنما يدور حول الفعل كما فى (قام وقعد) و (جلس واضطجع) أو حول الاسم كما فى (البر والحنطة) و (الليث والأسد) ... إلى غير ذلك. وكأنى بأصحاب هذه النصوص لا يرون وقوع الترادف بين حروف الإضافة. ومن ثم كان لابد من لفت

(١) انظر أشتات مجتمعات فى اللغة والأدب ص ١٧ : ١٨.

(٢) الإنسان فى القرآن الكريم ص ١٧.

(٣) الإنسان فى القرآن الكريم ص ١٨٤.

ذهبن القارئ إلى أن القول بالترادف بين تلك الحروف مائل في الأذهان لا يفارقها غير أننا لا ينبغي لنا أن نترك مقامنا هذا دون التنبيه إلى ما يلي:

حققنا فيما سبق أن (على) اسم. وعرفنا أن علماءنا قد قرروا أن (في) ترادفها كما أن (على) ترادفها. فـ (في) ترادف (على) في الاستعلاء و (على) ترادف (في) في الظرفية.

فكيف يكون موقفنا من هذا للترادف الذي يوجد بين كلمتين مختلفتي النوع؟ وقد سبق أن ذكرنا (عند) وما يرادفها من حروف الإضافة مثل اللام..

وتوضيح ذلك على النحو الآتي:

يقول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾

٧٠ الإسراء ففي هذه الآية يقول علماؤنا: إن (في) ترادف (على) فهل هذا صواب؟ الحق أننا لا نرى ذلك إذ لابد من فرق بين استعمال (على) واستعمال (في) هنا والمقام إنما هو — (في) قال يحيى بن حمزة: "إنما أعرض عن ذكر حرف الاستعلاء وهو (على) وعدل عنه إلى حرف الوعاء (في) مع أن الظاهر هو العلو على الأرض والفلك: إعلاناً بأن حرف الوعاء أقعد وأمكن وهنا من حرف الاستعلاء لأن (على) تشعر بالاستعلاء لا غير من غير تمكن واستقرار؛ و (في) تشعر وهنا بالاستقرار والتمكن؛ ومن حق ما يكون مستقراً فيه متمكناً منه أن يكون مستعلياً عليه. فلما كانت (في) تؤذن بالمعنيين جميعاً أثرها وعدل إليها وأعرض عن (على) دلالة على المبالغة التي نكرناها" (١).

ومثل هذا يقال في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُصَلِّبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ ٧١ طه.

دون حاجة إلى دعوى الترادف أو المجاز أو غير ذلك. لأن هذه الدعوى ينقصها

الدليل وينقضها استعمال القرآن الجليل. ومن هنا فنحن نؤيد قول الأستاذ عباس حسن: "والحق أنه لا سبيل للحكم على معنى من معاني المشترك اللفظي بأنه مجازي؛ أو أن في عامله تضميناً لأن هذا يقتضينا أن نعرف المعنى الأصلي الذي وضع له اللفظ أولاً واستعمل فيه ثم انتقل منه بعد ذلك إلى غيره من طريق المجاز أو التضمين. أي لا بد من معرفة أقدم المعنيين في الاستعلاء ليكون هذا الأقدم هو الأصل. والمتأخر عنه هو الحادث مجازاً أو تضميناً. وهذا الأمر لم يتحقق هذا اليوم في أكثر المعاني التي يؤديها كل حرف من حروف الجر.

وهي معان مرادة في أفصح الكلام العربي قرآناً وغير قرآن.

وقد رأى أحد المستشرقين ضرورة وضع معجم خاص يوضح فيه أقدمية الكلمات وتاريخ ميلادها وتَجَرَّدَ لهذه المهمة ولكن المنية عاجلته في أول مراحل العمل^(١).

وما دام الأمر كذلك فلا داعي للضرب في ولا عميق تضل فيه الأفهام وتزل به الأقلام.

متعلق حروف الإضافة:

١- معنى التعلق: قد قرر علماء النحو منذ زمان سحيق أن حرف الإضافة لا بد له من (متعلق) يرتبط به إما ملفوظاً نحو: كتبت بالقلم؛ ومررت بزيد. وإما ملحوظاً نحو: محمد في المسجد، والحمد لله. ومثل حرف الإضافة في ذلك الظرف نحو: على عندك. والكتاب أمامك. فإذا كان مذكوراً: ارتبط الحرف به وسمى الظرف لغوا. وإن كان ملحوظاً ارتبط الحرف بالمحذوف الذي قدره السحابة بـ (مستقر) أو (استقر) أو نحو ذلك. وسمى الظرف مستقراً. لأنه لما حذف ما يرتبط به انتقل الضمير منه إلى الظرف واستقر فيه. وفي ذلك يقول

(١) النحو الوافي ٢ / ٤١٤.

الشيخ خالد: "والمراد بالتعليق العمل في محل الجار والمجرور نصباً أو رفعاً. مثال تعلق الجار والمجرور بالفعل نحو: مررت بزيد فالجار والمجرور في محل نصب بـ (مررت) ومثال تعلق الجار والمجرور بما فيه معنى الفعل نحو: زيد ممرور به؛ فالجار والمجرور في محل رفع على النيابة عن الفاعل" (١).

قال الأنباري: "فعلم أن جعل الجار متعلقاً أيضاً ليس مبنياً على خصوص القول بأن المحل لمجموع الحرف ومدخوله كما قد يتوهم" (٢).

وبهذا يتضح أن لكل (جار ومجرور) ومثله (الظرف) تعلقاً بالعامل. وأن ما يقال عنه إنه مجرور إنما هو في الحقيقة منصوب أو مرفوع. وأما الحرف فما هو إلا قنطرة يعبرها العامل من قبله إلى معموله من بعده. وهذا ما عير عنه العلماء بقولهم: حرف الإضافة المتعدية أي يجعل العامل قبله متعدياً إلى الاسم بعده. وقد وضع ذلك ابن جني حيث قال:

"باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين"

هذا في كلام العرب كثير فاش؛ والقياس له قابل مسوغ. فمن ذلك قولهم: مررت بزيد أو ما كان نحوه مما يلحق من حروف الجر معونة لتعدي الفعل: فمن وجه يعتقد في الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت معدية وموصلة له؛ كما أن همزة النقل في (أفعلت) وتكرير العين في (فعلت) يأتیان لنقل الفعل وتعديته نحو: قام وأقمته وقومته. فلما كان حرف الجر الموصل لفعل معاقباً لأحد شيئين كل واحد منهما منصوغ في نفس المثال جرى مجراهما في كونه جزءاً من الفعل أو كالجزء منه. فهذا وجه اعتداده كبعض الفعل.

(١) شرح الإعراب عن قواعد الإعراب ورقة ١٢ الجهة اليسرى.

(٢) تقرير الأنباري ص ٢.

وأما وجه اعتداده كجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جره في موضع نصب؛ وهذا يقضى له بكونه جزءاً مما بعده أو كالجزء منه؛ ألا تراك تعطف على مجموعهما بالنصب كما تعطف على الجزء الواحد في نحو قولك: ضربت زيدا وعمراً؛ وتلك قولك: مررت بزيد وعمراً؛ ورغبت فيك وجعفرأ؛ ونظرت إليك وسعيداً. أفلا تزدى إلى حرف الجر الموصل للفعل كيف قدر تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين^(١).

وقد يبدد القارئ من نص ابن جني هذا بارقة من دقة وجمال في تحليل التراكيب المشتملة على حروف الإضافة. فتلهم هذه البارقة ويخذه ذلك الجمال عما يستخفى عنه. ألا وهو: أن نتيجة ذلك النص التي لا بد منها هي الحكم على حرف الإضافة بالإذابة في غيره لأنه إما جزء من الفعل قبله أو من الاسم بعده. فكانه حرف مبني لا حرف معنى.

ولا يذهب بك الظن إلى أن ابن جني هو مبتدع ذلك ومخترعه بل قصارى أمره أنه استوعب كلام غيره وأمعن النظر فيه فجله تحليلاً بارعاً رائعاً. فإننا قد قرأنا سيبويه فوجدنا فيه كلاماً من قول الخليل ونصته: وإذا قلت: مررت بزيد وعمراً مررت به نصبت وكان الوجه.

لأنك بدأت بالفعل ولم تبدئ أسماً تبنيه عليه. ولكنك قلت: فعلت ثم بنيت عليه المفعول وإن كان الفعل لا يصل إليه إلا بحرف الإضافة فكانك قلت: مررت بزيد؛ وليسوا أنه كذلك ما كان وجه الكلام: زيدا مررت به؛ وقمت وعمراً مررت به؛ ونحو ذلك قولك: خشنت صدره فالصدر في موضع نصب؛ وقد عملت الباء... والموضع نصب وفي معنى النصب؛ وهذا قول الخليل^(٢).

(١) الخصائص ١/٣٤١: ٣٤٢. وانظر شرح المفصل ٧/ ١٥

(٢) الكتاب ١/ ٢٩ ط هارون.

فابن جنى ما هو إلا موضح وشارح لقول الخليل الذى ذكره سيبويه فى كتابه. ولا أدل على ذلك من أن نتيجة كل منهما واحدة وهى الحكم بأن حرف الإضافة لا محالة ذائب فى الفعل أو الاسم. ومقتضى ذلك بطلان ما زعموه من أن حروف الإضافة منها: الأصلى وهو الذى يؤدى معنى جديداً فى الجملة ويوصل بين معنى عامله والاسم المجرور به نحو: مررت بزيد. ومنها: الزائد وهو: الذى لا يفيد معنى جديداً نحو: ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ ٧٩ النساء ومنها: الشبيه بالزائد وهو: ما يفيد معنى جديداً ولكنه لا يستخدم وسيلة للربط بين عامل عاجز ناقص المعنى واسم آخر يتم معناه مثل: رب ولعل^(١).

هذا ما نشره العلماء من بعد سيبويه وقرره الخلف عن السلف بدقة وإحكام حتى صار مفهومه من البدهيات فلا جدال فيها ولا خصام.

والحق أننا لو أخذنا بما تتواضع عليه للعقول المفكرة والقلوب المستتيرة لقررنا أن كلامهم من لدن الخليل وسيبويه حتى يومنا هذا ليس له إلا مفهوم واحد وهو: أن حروف الإضافة كلها زوائد ما دام الفعل من قبلها مؤثراً فى الاسم من بعدها وناهيك بما يترتب على ذلك من دعوى زائفة يعترف أصحابها بأن آلاف الكلمات زائدة فى لغتنا وخاصة: أساليب القرآن الكريم. وكفى بذلك ظلماً للغة الإيجاز وقرآن الإعجاز. هذه واحدة، وأخرى أقوى منها تتعلق بقول سيبويه (مررت بزيد وعمرا مررت به) فإن هذا الأسلوب غريب على جسم لغتنا البالغ الدقة والإحكام لأن فى قولنا (مررت بزيد وعمرو) غنية عنه مع الإيجاز والوضوح. وأما قوله (زيدا مررت به) فـ (زيدا) منصوب بفعل مضمر من معنى (مر) أى جاوزت زيدا مررت به. كما فى قوله تعالى: ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ الإنسان ٣١ قال الزمخشري: "ونصب (الظالمين) بفعل يفسره (أعد) نحو: لوعده وكافاً الظالمين"^(٢).

(١) انظر المغنى بحاشية الأمير ٧٩ / ٢ والنحو الواقى ٣٤٠ : ٣٥٢.

(٢) الكشف ٥٤١ / ٤.

ولا يخفى أن تقدير: (جاوز) في المثال و (أوعد) في الآية ليس إلا توضيحاً للمعنى وليس معناه أن (جاوز) معناه معتى (مز) ولا أن (أوعد) معناه معنى (أعد) فشتان بين هذا وذلك بدليل أنه لا يجوز لنا التعبير بهما مكان (مر) و (أعد) فالمرور يلاصق (زيدا) والمجازة مباحة بينه وبين غيره. و أن الإعداد غير الإيعاد. كما في قوله تعالى: ﴿ وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ١٣٣ آل عمران وقوله تعالى: ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ ٢٤ البقرة.

وكما في قوله تعالى: ﴿ هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ - أَصْلَوْهَا الْيَوْمَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ ٦٣ : ٦٤ يسن وقوله: ﴿ وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ ٣٠ فصلت. ومثله قوله تعالى: ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ ٣٥ الرعد، ١٥ محمد.

٢ - معنى التعدية:

هذا: وتبقى كلمة حول قول العلماء: حروف الجر للتعدية. فهذه قاعدة مشهورة بغير مسوغ للشهرة الحقّة ذلك أن قائلها لم يفقهوا معنى التعدية في (أفعل) و (فعل) حقّ فقهاها. وحسبنا في تقرير معناها الصحيح قول الرضى: "التعدية: أن يجعل ما كان فاعلا للآزم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان فمعنى: أذهب زيد جعلت زيدا ذاهبا فـ (زيدا) مفعول لمعنى الجعل الذى استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان فى : ذهب زيد" (١).

ومثل ذلك يقال: فرّحت البائس أى جعلته فرحا. فيكون هو فاعل الفرح.

فهل هذا المعنى موجود فى (مررت بمحمد) أو فى (مر على بخالد) هل الباء تجعل (محمد) و (خالد) فاعلين للمرور؟ كلا إذ الفاعل هو المتكلم فى الأول و (على) فى الثانى دليل تفسيره بقولنا: جاوزت محمداً. فهو ليس فاعلاً لشيء وإنما التصق به المرور. فليس معنى (جاوزت محمداً) مثل معنى: مررت بمحمد. وهذا لا يحتاج إلى بيان.

٣- وجه احتياج حرف الإضافة إلى: متعلق:

سبقت الإشارة إلى أن النحاة قسموا الظرف والجار والمجرور إلى قسمين أحدهما: الظرف اللغو والآخر: الظرف المستقر بفتح القاف. فاللغو: ما ذكر عامله ولا يكون إلا خاصاً؛ والمستقر ما حذف عامله عما كان ولا يكون إلا واجب الحذف أو خاصاً وهو إما واجب الحذف نحو: يوم الجمعة صمت فيه أو جائزه نحو: زيد على الفرس أى: راكب .. وإنما سمي اللغو لقوا لخلوه من الضمير فى المتعلق؛ والمستقر مستقراً أى مستقراً فيه لاستقرار الضمير فيه^(١).

وبذلك يتضح أن بحثنا هنا يدور حول مثل (محمد فى المسجد) ومثل (فى الدار خالد). وغيرهما من الأساليب التى لم يذكر فيها ما سماه النحاة (متعلقاً) بفتح اللام. وإنما ذكرنا الأسلوبين السابقين لأن ظاهر كلام سيبويه يوحى بأن بينهما فرقاً فهو يقول:

"إذا أردت الإلغاء فكلماً أخرت الذى تلغيه كان أحسن؛ وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفى به فكلماً قدمته كان أحسن؛ لأنه إن كان عاملاً فى شيء قدمته كما تقدم (أظن وأحسب) وإذا ألغيت أخرته كما تؤخرهما لأنهما ليسا يعملان شيئاً"^(٢).

فقد يفهم من هذا أن (فى المسجد) فى المثال الأول من قبيل (المستقر) لاستقرار الضمير فيه. وأن (فى الدار) من المثال الثانى رافع لـ (خالد) فلا يكون

(١) حاشية الصبان ١/ ٢٠٩: ٢١٠.

(٢) الكتاب ١/ ٥٦ ت هارون.

مستقراً. ولعل هذا ما جعل ابن يعيش يقول: "سيبويه يسمي الظرف الواقع خيراً مستقراً لأنه يقدر بـ (استقر) وإن لم يكن خيراً سماه لغواً"^(١).

ومقتضى هذا أن مثل (محمد في المسجد) لا بد من تقدير (استقرار) فيه. وهذا هو ما حاولنا تحقيق استغناء الأسلوب عنه؛ وبيان ذلك:

يقول الإمام الرازي: "قولنا: زيد في الدار أو في المسجد كلام تام دون الحاجة إلى متعلق كما يزعم النحاة فـ (زيد) مبتدأ؛ والخبر هو ما دل عليه قولنا (في) إلا أن المفهوم من معنى الظرفية قد يكون (في الدار) أو (في المسجد) فأضيفت هذه الظرفية إلى (الدار) لتمييز هذه الظرفية عن سائر أنواعها.

فإن قالوا: هذا الكلام إنما أفاد لأن التقدير: زيد استقر في الدار؛ وزيد مستقر في الدار.

فنقول: هذا باطل لأن قولنا (استقر) معناه: حصل في الاستقرار فكان قولنا (فيه) يفيد حصولاً آخر وهو: أنه حصل فيه ذلك الاستقرار وذلك يقضي إلى التسلسل وهو محال.

فتثبت أن قولنا (زيد في الدار) كلام تام ولا يمكن تعليقه بفعل مقدر مضمراً"^(٢).

وربما يفهم من كلام الرازي أن (في) تختص من بين سائر حروف الإضافة بالدلالة على الاستقرار؛ والحق غير ذلك فقد قال ابن هشام: "والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر تدل على الاستقرار"^(٣).

ولذا قال ابن مضاء: "محمد في المسجد: لا شك أن هذا كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة وتلك النسبة دلت عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك"^(٤).

وهذا مذهب الكوفيين فهم الذين يرون استغناء الجار والمجرور عن (متعلق)^(٥).

(٢) تفسير الفاتحة ص ٣٩.

(١) الكتاب ٥٥/١.

(٤) الرد على النحاة ص ٩٩.

(٣) المغنى بحاشية الأمير ٧٩ / ٢.

(٥) انظر شرح الكافية ٩٢ / ١ : ٩٣.

بل يرى بعض الباحثين أن الفراء هو أول من نادى بإلغاء نظرية (المتعلق) بالنسبة للظرف والجار والمجرور وإعطائهما نفس الوظيفة التي للمتعلق^(١).

وهذا غير مسلم لذلك الباحث فى إعراب القرآن المنسوب للزجاج: "والمعلوم من قول سيبويه والأخفش وغيرهما أنهم إذا قالوا: زيد فى الدار فالضمير فى الظرف لا فى الفعل المحذوف لأن ذلك مطرح مختزل ... والدليل على ذلك امتناع تقديم الحال عليه فى قولك: زيد قائم فى الدار لأن العامل - يعنى: الجار والمجرور - غير متصرف وهو الظرف دون الفعل، ولا عبرة بالفعل، لأنه لا يجوز: قائماً فى الدار زيد كما يجوز: قائماً استقر زيد؛ فلم أنه لا عبرة بالفعل. ولأنه قال: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ ٢٢ المائدة و﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ ٢٦ النازعات و﴿أَنْ لَّهُمُ الْحُسْنَى﴾ ٦٢ النحل فأدخل (إن) على الظرف وهى لا تلى الفعل فثبت أنه لا عبرة بالفعل^(٢).

وبهذا يتضح أن سيبويه والأخفش هما واضعا بذرة هذا الرأى وما الفراء إلا تابع لهما. فلا داعى لزعم من زعم أنه أول من نادى بذلك بل لا داعى إلى نسبته للكوفيين.

ومما يزيد توثيق هذا الرأى ونسبته إلى البصريين أن ابن السراج كان لا يرى ما يراه الجمهور من أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً أو حالاً أو نعتاً متعلقان بمحذوف تقديره: مستقر أو استقر. إذ كان يذهب إلى أنهما قسم مستقل بنفسه يقابل الجملتين الاسمية والفعلية^(٣).

ولعله يعنى أنه شبه الجملة:

(١) الفراء ومذهبه فى اللغة والنحو ص ٤٢٥.

(٢) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ص ٥١٥.

(٣) الهمع ١ / ٩٩ وانظر المدارس النحوية ص ١٤٣.

وأيضاً ذهب الفارسي وابن جنى إلى أن الظرف - فى نحو: محمد عندك - هو الخبر حقيقة وأن العامل صار نسياً منسياً - يعنى المتعلق - .. ومن ثم قال السيوطى: "والأكثر .. على أن الحكم للظرف حقيقة"^(١).

ولهذا كله قال الرودانى فى قول الشاعر:

فإن يك جثمتى بأرض سواكم . فإن فؤادى عندك الدهر أجمع

هذا دليل على ضعف أن الخبر المتعلق أو منعه؛ ودليل على ترجيح أنه الظرف لأن الضمير إنما يستكن فى الخبر أ هـ قال الصبان: فاحفظ ذلك فقد غفل عنه"^(٢).

هذا: وربما يقال: إنه من المقرر أن الخبر عين المبتدأ فى الماصدق غيره فى المفهوم نحو: محمد قائم. فهل يتحقق ذلك فى (محمد عندك أو فى المسجد)؟

والجواب: نعم لأن الظرف والجار والمجرور قد تحملا ضميراً كما تحمله (قائم) وهذا الضمير هو العلاقة الرابطة للخبر بالمبتدأ. وعليه يستقيم القول باستغناء الظرف والجار والمجرور عن (متعلق).

غير أنى أقول: إن قول النحاة بأن الأصل فى (محمد عندك) هو: استقر ثم حذف وانتقل الضمير إلى الظرف وصار نسياً منسياً. هذا القول فى رأى ضرب من التخمين والافتراض الذى لا يستساغ للقول به فى لغتنا العربية. وكم قلنا: إن الافتراض سبيل الاقتراء.

وهنا فرية ليس فيها مزية إذ من الذى أخبر النحاة بما زعموه أصلاً ثم حكموا بإعدامه وبقاء ضميره ثم نقله إلى الظرف؟ أليس هذا مجازفة بالقول ومجانبة للصواب!!!

(١) الهمع ١/ ٩٩.

(٢) حاشية الصبان على منهج السالك للأشعرى ١/ ٢١٠.

وفضلا عن ذلك فإن أرى ضروريا من التعقيد قد فرضت على لغتنا العربية التي أهم مميزاتها السهولة واليسر والسلامة والوضوح والبيان. وحسبنا ما يلي:

١- قال ابن مالك:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

لاشك أنه يعنى بقوله (أخبروا): العرب لأنه يدرس لغتهم. فمن أين له هذا الحكم عليهم بأنهم قد نووا معنى كائن أو استقر؟!

هذه واحدة؛ وأخرى أقوى منها احتجاجا ودليلا ألا وهي: التعقيد الذي ترتب على قوله فقد قيل: "كائن: المقدر من (كان) التامة لا الناقصة وإلا كان الظرف أو الجار والمجرور في موضع الخبر لها - أي كان: الناقصة - فيقدر له متعلق آخر.. وهكذا إلى ما لا نهاية. نقله الشُّمْنِيُّ عن السعد.

٢- قالوا: إن الأصل تقدير المتعلق مقدما على الظرف والجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولاتها. وقد يعرض ما يقتضى تقديره مؤخرا نحو: إن في الدار زيدا؛ لأن (إن) لا يليها مرفوعها ونحو: في الدار زيد على تقديره فعلا لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ. أما على تقديره وصفا فيستوى الوجهان.

٣- قالوا: إذا كان المعنى على الحال قدر الاسم أو المضارع؛ وإذا كان على الاستقبال قدر المضارع. وإذا كان على المضى قدر الماضي؛ فإن جهل المعنى قدر الوصف لأنه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة في الحال.

ولم يرق هذا الدماميني لما يتضح فيه من الافتراضات المقيتة ولذا قال: "كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال؟ ثم أجاب قائلا؟ فالمخرج من العهدة ألا يقدم

على تقدير شيء معين بل يردد الأمر ويقال: إن أريد الماضي قدر كذا؛ وإن أريد الحال قدر كذا؛ وإن أريد المستقبل قدر كذا^(١).

لأريت هذا الإرهاق الذي لا يطاق؟! كيف نستطيعه في لغة القرآن الكريم. مما جعل الأستاذ عباس حسن يقول: وهل بعد ذلك تصيد وإضاعة وقت وبذل جهد فيما لا نفع وراءه؟ وهل كان العربي الأصيل يعلم شيئاً عن هذه المحاورات والمحاولات أو يقدرها أو يدخل في حسابها وهو يتكلم بسليقته ويمقتضى فطرته قليلاً أو كثيراً منها^(٢).

ومما جعل ابن مضاء قبله يثور على ذلك كله ويعزوه إلى نظرية العامل التي رماها بأنها هي التي: عقدت النحو وكثرت فيه التقديرات والمباحث التي لا طائل تحتها^(٣).

ولكن هذه النظرية بزيئة من ذلك كله لأن تدخل النحاة في اللغة هو الذي أفسد صالحها؛ وطفس واضحها؛ وصعب سهلها؛ وعسر يسرها؛ ومما يثبت ذلك أننا وجدنا الذين يحرصون على جمال اللغة ويحافظون على كمالها يتناولونها في دراستهم بما يليق بها من رفعة شأن، وجلال قدر بل يهابون أن يصيبوا بنيتها بأي أذى ولو يدق على الأفهام إدراكه آخذين في اعتبارهم دائماً أنها لغة الفطرة السليمة؛ والفكرة المستقيمة؛ وتلك مثالية لا توجد في غيرها. وفي ذلك يقول الدكتور عثمان أمين: "ولإيضاح مثالية اللغة العربية أقول: إن لغتنا في طبيعتها بنيته وتركيبها لا تحتاج الجمل الخبرية فيها إلى أن تثبت ما يسمى في اللغة العربية (فعل الكينونة) (to be) فنحن نقول على سبيل الإخبار: كل إنسان فان دون حاجة إلى أن

(١) حاشية الصبان على منهج السالك للأشعري ١/ ٢١٠، ٢١١. وانظر كليات أبي البقاء ص

٣٣٨ والباب الثالث من المعنى.

(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ٢٠٠.

(٣) المدارس النحوية ص ٣٠٥.

نقول: كل إنسان يكون فانياً؛ أو كل إنسان يوجد فانياً؛ أو كل إنسان كائن فانياً، كما يقولون في الانجليزية (all man are mortal) ^(١).

وفى دائرة المعارف الإسلامية: "أما المميز الخاص للجملة الاسمية فهو: أن العلاقة بين المبتدأ والخبر من العلاقات العقلية التي لا يعبر عنها بفعل خاص". ^(٢) وهو ما يسمى رابطته ^(٣).

فهل قولنا: محمد أمامك، وخالد في المنزل، وبكر غنى؛ وعادل وفى.

إلا جمل اسمية يربط بين جزأى كل منها علاقة فكرية لا تحتاج إلى التعبير عنها بلفظ على أية كيفية لان ما يدركه العقل؛ وما يسكن فى الفكر؛ ويضمرة الحس، وتشعر به النفس فى أشد الاستغناء عما ينطق به اللسان أو يخطه القلم.

ومن هنا يحق للأستاذ الزيات أن يقرر أنه: "لا بأس فى أن نحذف الغث من التقديرات والتعليقات؛ ولكن البأس كله فى أن نجرد علوم العربية من خصائص القوة والخصوبة والبراعة؛ فتصبح أشبه بالهيكل العظمى فيه الخفة والبساطة والشكل وليس فيه العصب والعضل والروح" ^(٤).

ثم يقرر أنه: قد عفا الزمان الذى كان فيه من قواعد النحو: لولا الحذف والتقدير لفهم النحو الحمير" ^(٥).

تعقيب:

١- قبل أن يمسك القلم عن كتابة السطر استجابة لامتناع العقل عن إمداده بالفكر نود أن ننبيه إلى حقيقة ضلت عنها أفهام النحاة غالباً فى مقامنا هذا. ألا وهى: منزلة لفظ الظرف أو الحرف من الجملة؟ هل هو مرتبط بلفظ المبتدأ أو بلفظ المضاف إليه؟

(٢) المجلد الأول ص ١٣٣.

(١) فلسفة اللغة العربية ص ٢، ٣.

(٤) وحى الرسالة ٢ / ٢١٢.

(٣) فلسفة اللغة ص ٥.

(٥) انظر كتاب (فى أصول الأدب) للزيات فصل (آفة للغة هذا النحو) ص ١٦١: ١٦٦.

ولتوضيح الجواب أقول: لو قلنا: الكتاب لـ .. دون أن نقول: لك أو للطالب.
ولو قلنا: محمد في ... دون أن نقول: في الكلية. ولو قلنا: الضيف عند ..
دون أن نقول: عند الكريم.

ولو قلنا: الله مع ... دون أن نقول: مع المظلوم ... إلى غير ذلك. هل لو
فعلنا ذلك كان صواباً بحيث يسكت عنده المتكلم ويفهمه السامع؟ كلا. إذا فلفظ
الظرف أو الحرف إنما يحتاج إلى لفظ يأتي من بعده حتى يتم المعنى الذي
يدركه العقل دون احتياجه إلى تقدير. فالتقدير حينئذ تأكيد.

٢- قد سلف ذكر أمثلة تحتاج إلى إعادة نظر وهي:

(أ) زيد قائماً في الدار. قال النحاة إن هذا غير جائز لأن الحال لا تتقدم
على الظرف. ومعنى هذا أن (قائماً) حال من الضمير المستقر
في (في الدار).

والصواب غير ذلك فالحال من (زيد) ولا تقديم ولا تأخير والمعنى أن
زيداً حالة قيامه في الدار. ولنا في سيبويه القدوة الحسنة لأنه هو الذي
أثبت هذا.

(ب) قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾ ٢٢ المائدة وقوله: ﴿ إِنَّ فِي
ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن تَخْشَى ﴾ ٢٦ النازعات وقوله: ﴿ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ
الْكُذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى ﴾ ٦٢ النحل دخلت (إن) هنا على الجار
والمجرور. ومثل ذلك دخولها على الظرف نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ
لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَحَجِيمًا ﴾ ١٢ المزمل. بل إنها دخلت على الجار
والمجرور ومن بعدها الظرف كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن رُّجِعْتُ
إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَى ﴾ ٥٠ فصلت. والمشهور أن الظرف

والجار والمجرور مقدم على ما بعده فهو الخبر وما بعده اسم (إن).
والصواب أن (إن) في هذه الأساليب ناصبة للمبتدأ أو الخبر والمبتدأ هو
الظرف أو الجار والمجرور والخبر ما بعده. إذ أصل هذه الأساليب.
فيها قوم جبارون في تلك عبرة لمن يخشى. لهم الحسنى. لدينا أنكال
وجحيم. لى عنده الحسنى. فدخلت (إن) على الظرف أو الجار
والمجرور فكان منصوبا وهو في مقام المبتدأ. ثم نصب الخبر. لأن
الظرف قد رفعه قبل دخول (إن).

فكانت جملة ظرفية فلما دخلت عليها (إن) نصبت ما كان فاعلا
مرفوعا. مع أن الظرف أو الجار منصوب بها. والمعنى يقتضى أن
يكون نسق هذه الأساليب كما هو بدون دعوى التقديم والتأخير فهي
دعوى باطلة لأنها خلاف الأصل.

والصواب أن يقال: زُكِرَ الظرفُ أولا لأن مقام الأسلوب ومعناه
يقتضيان ذلك.

ولا غرابة في نصب الظرف والجار والمجرور بـ (إن) إذ قد قرر
العلماء أنهما ينصبان بالفعل كما في: مررت بزيد. وجلست عندك. فلا
غرابة أن تكون (إن) ناصبة لهما.

الفصل الرابع

مقدرات القرآن

ثبت لنا فيما مضى أن متعلق الجار والمجرور لم تعد لنا إليه حاجة بعد أن تبين تمام المعنى بدونه؛ وإنما بحثنا أمر هذا المتعلق لأن موضوع بحثنا: معانى (من) واستعمالها فى القرآن وهى تكون من حروف الإضافة إذا كان معناها ابتداء الغاية فربما يُظنُّ أنها - حينئذ - تحتاج إلى ذلك المتعلق؛ وعلى هذا يلزم تقديره فى القرآن مع أن المعنى ليس فى حاجة إليه بل هو فى أشد الاستغناء عنه. ومن ثم كان لزاما علينا أن نبحث ما سماه علماء اللغة والنحو (مقدرات القرآن). فقد كثر حولها الجدل؛ وتباينت الاتجاهات؛ بل ثارت الخصومات. فلا بد - إذاً - من الوقوف على تلك الآراء والاتجاهات لأنها تمس جانباً خطيراً ألا وهو: جانب الإعجاز فى القرآن..

١- ذكر ابن مضاء فى كتابه (الرد على النحاة) أن المحذوفات فى الصناعة النحوية ثلاثة أقسام:

(القسم الأول): محذوف لا يتم الكلام إلا به، وحذف لعلم المخاطب به دون ذكر لفظه كقولك لمن رأيتَه يعطى الناس: زيدا أى أعط زيدا؛ فتحذفه وهو مراد وإن أظهرته تم الكلام به؛ ومنه قوله تعالى: ﴿ مَاذَا أُنْزِلَ رَّبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ ٣٠ النحل.

والمحذوفات فى كتاب الله لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً وهى إذا ظهرت تم الكلام بها؛ وحذفها أوجز وأبلغ.

(القسم الثانى): هو ما فيه المحذوف الذى يتم الكلام دونه وإن ظهر كان عيباً.

وأغلب الظن- إن لم يكن أقوى لليقين- أن ابن مضاء يعنى بذلك (متعلق) الظرف والجار والمجرور؛ فقد علمنا أن المعنى المراد بالأسلوب تام بدونه؛ كما اتضح لنا أن ذكره مخل بتتسيق الجملة لما يترتب عليه من اختلاط القرآن المعجز بألفاظ البشر دون حاجة إليها.

(القسم الثالث): وهو المضمرة الذى إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره كقولك: يا عبد الله... وهذه المضمرات التى لا يجوز إظهارها لا تخلو من أن تكون معدومة فى اللفظ موجودة معانيها فى نفس القائل؛ أو تكون معدومة فى النفس كما أن الألفاظ الدالة عليها معدومة فى اللفظ- فادعاء تفسيره فى اللفظ لا حاجة إليه لأن ادعاء الزيادة فى كلام المتكلمين من غير دليل عليه خطأ بَيِّن... وطرد ذلك فى كتاب الله الذى لا يأتیه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وادعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل.. حرام على من تبين له ذلك... والدليل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزداد فى القرآن لفظ غير المجمع على إثباته. وزيادة المعنى كزيادة اللفظ؛ بل هى أخرى لأن المعانى هى المقصودة والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها^(١).

وبالتأمل فى معانى ما ذكره ابن مضاء ندرك أنه لا يرى جواز حذف شيء فى القرآن وإضماره إلا فى القسم الأول لأن المعنى يدركه العقل بدون لفظه إذ فى النص ما يدل عليه كما يتضح ذلك من المثالين اللذين ذكرهما.

وقد ذكر ابن جنى ما هو مثل ذلك حيث يقول: "باب فى: أن المحذوف إذا دلَّت الدلالة عليه كان فى حكم الملفوظ به. من ذلك أن ترى رجلاً قد سدد سهماً نحو الغرض ثم أرسله فتسمع صوتاً فنقول: القرطاس والله أى أصاب القرطاس فـ (أصاب) الآن فى حكم الملفوظ به ألَبَتِه وإن لم يكن فى اللفظ غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به"^(٢).

(١) الرد على النحاة ص ٩٢ : ٩٣ بتصرف.

(٢) الخصائص ١ / ٢٨٤ : ٢٨٥.

بل إننا نقول: إن هؤلاء جميعاً ناهلون من معين (الكتاب) مغترفون من نهـره
فهو الذى وضع ذلك ورعاه حتى نقله عنه سواه^(١).

وأما القسم الثانى الذى ذكره ابن مضاء فقد وضـحنا أنه يعنى به متعلق
الظرف والجار والمجرور لأن معنى الكلام يتم بدونه، والعيب كل العيب فى نكر
لفظه؛ وحسبنا فى هذا المقام قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾

ه البقرة. ففيه ظرف وهو (على) وحرف جر وهو (من) الابتدائية ولا شك أن أى
إنسان مستقيم الفطرة سوى الخلقة سليم العقل والقلب إذا سمع هذا النص وقف على
معناه كاملاً تاماً دون حاجة إلى لفظ يضاف إليه. وإن كنت فى شك من هذا فاقراً
(أولئك كائنون أو مستقرون أو يـستقرون على هدى كائن أو مستقر أو يستقر من
ربهم) ثم انتبه إلى ما فيه من هلهلة للنسج وخلخلة التركيب وتشويه النص وسيادة
القبـح فيه. فهل هذا يليق بكلام البشر بله كلام الله المعجز للبشر؟!!

وعلى الرغم من ذلك نجد نحويًا بارعاً راتعاً ذواقاً يقول: "ومن أنكر أن يكون
فى الكلام أو القرآن مقدر محذوف أو أن بعضه لا يعمل فى بعض فقد اقتحم خطراً
وركب غرراً"^(٢).

وكأنى بنه يعنى بذلك (ابن مضاء) ولو صح هذا لما وافقناه عليه لأن ابن
مضاء لم يمنع من تقدير محذوف ولا من عمل بعض الكلمات فى بعض وإنما منع
ما لا تدعو الحاجة إليه لبيان المعنى وتـمامه بدون ذلك.

ولذا وجدنا الغزى يفصل نص ابن هشام قائلاً: "قوله (من أنكر) فى هذا المقام
إشكال وهو: أن المحذوفات المقدرة فى القرآن كـ (متعلق) البسـملة الذى هو (اقرأ)
أو (أولف) مثلاً هل هو من كلام للحوادث أم من القرآن؟ فإن جعلته من القرآن لزم
تأليف القرآن من المعجز وهو كلام الله وغير المعجز وهو المتعلق المقدر؛
والمركب من المعجز وغير المعجز غير معجز؛ فيلزم أن القرآن غير معجز.

(١) انظر الكتاب ١ / ٢٥٣ فما بعدها.

(٢) الألفاظ ص ١٩.

وأيضاً أن المقام قد لا يقتضى تقدير لفظ بعينه بل أى لفظ صالح فى المقام؛ فإن جعلنا جميع ما يصلح تقديره من القرآن فلا خفاء فى بطلانه للزوم العبث فى ذلك؛ وإن جعلنا واحداً منها من القرآن دون البقية لزم الترجيح بلا مرجح. هذا إن جعلنا المحذوفات من القرآن. وإن جعلناها من غيره لزم احتياج القرآن القديم إلى غيره الحادث؛ ولا خفاء أن ذلك نقص".

هذا ما ذكره الغزى وهو واضح الدلالة على أننا لا يجوز لنا تقدير شئ فى القرآن لا يدل عليه لفظه ونصه. ولكن يبدو أن النحاة أكثروا من ترداد تلك التقديرات بدون تفرقة ولم ينتبهوا إلى ما فى ذلك من (تكديرات) لصفوا لنص القرآنى والتشويش عليه وإثارة الضباب حول نصوصه حتى تعمى عنه الأبصار فلا تتطرق به الألسنة سليماً ولا تدرك العقول منه معنى مستقيماً.

أقول: لكثرة ترداد ذلك أبى الغزى إلا أن يلجأ إلى طرق الاحتيال على جعل ما حفظه يمكن تطبيقه على قرآن الله وكلامه. يتضح ذلك من قوله بعد ما تقدم ذكره: "لنا أن نختار كونها - أى الألفاظ المقدرة - من القرآن كما هو مذهب بعضهم ونقول: إن الكلام هنا فى القرآن اللفظى؛ ولا شك أن اللفظى بجميع أجزائه حادث فلا محذور فى لزوم الحديث.

ثم راح يدفع ما أورده على ذلك من أن (المركب من المعجز وغير المعجز غير معجز). بأن سند ذلك مجموع القرآن وكل سورة منه وكل ثلاث آيات منه معجز؛ مع أن الآية والآيتين غير معجز).

كما راح يدفع ما أورده من أننا (إن جعلنا جميع ما يصلح تقديره من القرآن فهو باطل لما فيه من العبث وإن جعلنا بعضه من القرآن دون بعضه فهو باطل لما فيه من ترجيح بلا مرجح) أقول: راح يدفع ذلك بأن المحكوم بكونه قرآناً نوع المقدر الصادق بكل لفظ يصلح للمقام. نعم: يرد على هذا أن النوع لا وجود له إلا

فى الأذهان فىلزم تركيب القرآن من لفظى وذهنى وفرض الكلام فى القرآن اللفظى فليتأمل".

هذا على اختياره أن الألفاظ المقدرة من القرآن. ثم قال: "ولنا أن نختار كونها من غير القرآن كما هو مذهب كثير؛ ولا نقص فى احتياج القرآن إليه من حيث تمام المعنى به؛ بل فى ذلك كمال الكمال لأن حذفه إنما هو لاقتضاء المقام حذفه؛ وهذا عين البلاغة؛ فىكون المحذوف مراداً لله تعالى غير مقول له؛ وهذا هو الأصلح. انتهى من كتابة الصبان على البسمة"^(١).

هذا ما نقله الغزى دون تعليق أو تعقيب؛ وكان عليه أن يعلق أو يعقب على ما نقله مبيناً ما يشير إليه من أمور خطيرة لا تليق بالقرآن الكريم. وبيانها:

١- قوله: إن الكلام فى القرآن اللفظى ... إلخ. إن هذا التعبير متخاذل أشد التخاذل وإن أنبأ عن شئ فإنما ينبئ عن فكر سقيم وفهم مريض إذ من المعلوم بالضرورة أنه لا يمكن الفصل بين اللفظ والمعنى. فقد قررنا - غير مرة - أن اللفظ جسم المعنى؛ والمعنى نفس اللفظ فلا حياة للفظ بدون معنى. كما أن المعنى الكامن فى النفس لا يعلم إلا بلفظه أو أماره تدل عليه حتى يكون فى حكم الملفوظ به.

٢- أن دعوى حدوث اللفظ دعوى باطلة إذ لا بد من ترتب حدوث المعنى عليه وبهذا يكون القرآن حادثاً؛ وتلك قضية لسنا فى حاجة إلى التحدث فيها لأن عصرنا الحديث بكل ما ظهر فيه من اختراعات دقيقة تجعلنا فى أشد الاستغناء عن هذا الزعم وإلا لأمكن لإنسان ما أن يأتى بكلام ذى خصائص معينة ثم يزعم أنها من وحى الله إليه.

٣- كيف يجرؤ أحد أن يزعم أن الآية أو الآيتين لا تكون معجزة؟ إن هذا الذى يجرؤ على هذا مفتر على الله الكذب لأننا لو قرأنا آية الكرسي أو آية الدين

(١) حاشية الغزى على الألفاظ ص ١٩ : ٢٠.

وهما الآيتان ٢٥٥، ٢٨٢ من البقرة. ثم ذهبنا نبحث في جمل كل منهما وما تتضمنه كل جملة من معان يدركها عقل البشر بهدى الله عز وجل لما وصلنا إلى نهاية لأن العجز حليفنا والإعجاز سمة القرآن لفظا ومعنى.

ألم يعلم الغزى وأمثاله أنهم بذلك الذى دونوه قد فتحوا علينا أبوابا من الشر لا نطبق تغليفها وأثاروا أنواعا من الفتن لا نهتدى إلى إطفائها؟!

٤- قوله (ولا نقص فى احتياج القرآن إليه أى إلى اللفظ المقدر إذا جعلناه من غير القرآن) لست أدرى كيف استباح الكاتب لنفسه أن يسرح فكره إلى ذلك ثم يمليه إلى قلمه ليكتبه؟

إننى لو اتهمت أحدا من البشر بأن كلامه يحتاج إلى كلام غيره حتى يتم معناه ويستحق مضمونه فى ذهن قارئه. لو فعلت ذلك لقامت الدنيا على من جميع جهاتى حتى لا أستطيع الانفلات من غضب ذلك الذى اتهمته بتلك التهمة. فهل وصل بنا الحد إلى أن يجرؤ على كلام الله بما لا تسول لنا أنفسنا بأن نجرؤ بمثله على أحد من خلقه؟ إن هذا لهو الضلال البعيد.

٥- إن الحق لا يموت بل قد يستخفى على بعض الناس فى غمرة الباطل وشراسة هجومه على بعض العقول ولكن سرعان ما تذوب الغشاوة وينكشف الغطاء فينبلج الحق من تحتها انبلاج الصبح من ظلمات الليل؟ وينبثق الخير من القلوب الصافية والعقول السامية انبثاق الماء من الحجر الأصم.

هذا ما وجدته فى نص الغزى لأنه - لست أدرى هل شعر بذلك أو لم يشعر - ختمه بقوله "لأن حذفه إنما هو لاقتضاء المقام حذفه وهذا عين البلاغة؛ فيكون المحذوف مرادا لله تعالى غير مقول له وهذا هو الأصلح".

أليس هذا هو ما سطره ابن مضاء فى القسم الأول من أقسامه الثلاثة. وعليه يكون الغزى قد انتهى حيث ابتدأ ابن مضاء. فلا نعترف بما ذكره فى اختياراته

والاحتياط على اختلاق وجهة صحيحة لكل منها. فما هكذا يدرس القرآن وتفهم لغته. لأن فيها محاولة الحفاظ على مصطلحات النحاة وعدم المساس بها مع أن الشهاب الخفاجي قد قال عنها في سياق حديثه عن (مقدرات القرآن): "فإن قلت: مقدرات القرآن هل هي منه؟ حتى يطلق عليها كلام الله؟ قلت: معانيها مما يدل عليه لفظ الكتاب التزاما للزومها في متعارف اللسان فهي من المعاني القرآنية؛ وأما ألفاظها فليست منه لأنها معدومة؛ ومنها ما لا يجوز التلظظ به أصلا كالضمائر المستترة وجوبا.

وأما جعلها مقدرة فأمر اصطلاحى ادعاه النحاة تقريبا للفهم. فانظره فإنه من الحور المقصورات في الخيام^(١).

وواضح أن هذا لا ينطبق على ما زعموه (متعلقا) للظرف أو الجار والمجرور كما علمنا ذلك.

ومع هذا كله أرى الأستاذ على النجدي يقول: "ونحن لا ننكر أن المعنى يستغنى عن تقدير (المتعلق) حين يكون واجب الحذف ومن هنا كان ذكره ممنوعا إلا في الضرورة... ولكن ثمة أمور تقتضيها طبيعة البحث ومنهجه كما رسمه الأولون دعت إلى تقدير المتعلق حينئذ"^(٢).

فأول نصه التزام بالجادة التي يقررها العقل ويطمئن بها القلب. وآخره يدور في فلك ما رسمه النحاة من تقدير المتعلق ولعله يخشى الخروج على المؤلف المشهور. والذي أراد أن الأمور لا تقبل بما يشاع فيها ويذاع بل لابد من تمحيص وتدقيق؛ ولا مانع من أن يخالف اللاحق ما أشيع عن السابق ولو كان ذا صيت وشهرة. فقد قال عبد القاهر: "واعلم أن القول الفاسد والرأى المدخول إذا كان صدوره عن قوم لهم نباهة وصيت وعلو منزلة .. ثم وقع في الألسن فتداولته

(١) حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوى ١/ ٣٣.

(٢) من قضايا اللغة والنحو ص ١١٠.

ونشرته وفشا و ظهر وكثر الناقلون له والمشيديون بذكره صار ترك النظر فيه سنة والتقليد ديننا ... ولربما ظن أهل العلم أنه لم يشع ولم يتسع ولم يروه خلف عن سلف وآخر عن أول إلا لأن له أصلا صحيحا - وأنه لو كان مدخولا لظهر الذى فيه على تقادم الزمان وكروار الأيام^(١).

وخلاصة هذا المبحث أن المقدر الذى سبيله الإيجاز لا شك فى وروده فى القرآن لأن ذلك تكريم للعقل البشرى يحمله على التفكير فيه واستنباط خوافيه؛ ولن تزال المشاعر تهتز والوجدانات تتأثر كلما كشف العقل عن معنى غزير يؤدى بلفظ يسير فى القرآن الكريم. ومتعلق الظرف والجار والمجرور ليس من ذلك فى شىء. ومثله النداء الذى ذكره ابن مضاء فى القسم الثالث مثل: يا عبد الله فلا معنى لقولنا تقييره: أدعو عبد الله فهذا أسلوب غير ذاك.

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٩٠ : ٢٩١.

الفصل الخامس

أصل (من) فى اللغة

أصل (من) فى اللغة:

بالبحث فى متون اللغة ومعاجمها وجدت أن كل كلمة كان فى بنيتها الميم والنون دلت على معنى القطع والتقدير. وبيان ذلك:

(أ) قال ابن فارس: "الميم والنون أصلان أحدهما: يدل على قطع وانقطاع؛ والآخر على اصطناع خير.

الأول: الممن القطع ومنه يقال: مننت الحبل قطعتة قال الله تعالى: ﴿ فَلَهُمْ

أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾ ٦ التين والمنون: للمنية لأنها تنقص العدد وتقطع المدد.

والمن: الإعياء وذلك أن المعنى ينقطع عن السير وربما قالوا: من بيد أسداها إذا قرع بها؛ وهذا يدل على أنه قطع الإحسان^(١).

وقال الراغب: "المن: ما يوزن به يقال: من ومنان وأمان؛ وربما أبدل من إحدى النونين ألف فقليل منا و أمناء. ويقال لما يقدر ممنون كما يقال: موزون^(٢).

وقال: "وقوله تعالى: ﴿ هُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾ ٢٥ الانشقاق قيل: غير

معدود كما قال تعالى: ﴿ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ ٣٧ آل عمران. وقيل: غير مقطوع

ولا منقوص منه. ومنه قيل: المنون للمنية لأنها تنقص العدد وتقطع المدد.

(١) معجم مقاييس اللغة ٥ / ٢٦٧.

(٢) المفردات فى غريب القرآن ص ٤٧٤.

وقيل: إن المِنَّة التي بالقول هي من هذا لأنها تقطع النعمة؛ وتقتضى قطع الشكر..^(١)

(ب) قال ابن فارس: منى: الميم والنون والحرف المعتل أصل واحد صحيح يدل على تقدير شئ ونفاذ القضاء به. منه قولهم: منى له المانى أى قدر المقدر قال الهذلي:

لا تأمنن وإن أمسيت فى حرم حتى تلاقى ما يعنى لك المانى

والمنا: القدر. قال:

ساعمل نص العيش حتى يكفى غنى المال يوماً أو منا الحدثان

وماء. الإنسان: منى أى يقدر منه خلقته؛ والمنية: الموت لأنها مقدرة على كل؛ وتمنى الإنسان كذا قياسه: أمل يقدره.. والأمنية: أفعوله منه. ومنى مكة قال قوم سمى به لما قدر أن ينبج فيه من قولك مناه الله. ومما يجرى هذا المجرى: المنا الذى يوزن به لأنه تقدير يعمل عليه^(٢).

وقال الراغب: "المنى: التقدير يقال: منى لك المانى أى قدر لك المقدر. ومنه:

المنا الذى يوزن به فيما قيل. والمنى الذى قدر به الحيوانات قال تعالى:

﴿الْمَرِيكَ نُطْفَةٌ مِّن مَّنِيَّ﴾ ٣٧ القيامة. وقال: ﴿مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَى﴾

٤١ النجم. أى تقدر بالعزة الإلهية ما لم يكنه منه. ومنه:منية وهو الأجل

المقدر للحيوان؛ وجمعه منايا. والتمنى: تقدير الشئ فى النفس

وتصويره فيها^(٣).

(١) المفردات فى غريب القرآن ص ٤٩١.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٥/ ٢٧٦: ٢٧٧.

(٣) المفردات فى غريب القرآن ص ٤٧٥.

وقال المجد: "ومنى كإلى قرية بمكة وتصرف. سميت لمبا يمنى فيها من الدماء" (١).

(جـ) قال ابن فارس: مين: الميم والياء والنون كلمة واحدة هي: المين: الكذب ومان يمين قال عبيد بن الأبرص:
وزعمت أنك قد قتلت
سراتنا كذبا ومينا" (٢).

وزعمت أنك قد قتلت سراتنا كذبا ومينا".
وقال المجد: "مان يمين كذب فهو مائن وميون وميان. ومان الأرض شقها للزراعة" (٣).
ومنه قول بعض الشعراء:

..... من عمرو زيدا أى كذب يا عمرو زيدا (٤)

ففى هذه النصوص نجد (من) و (مان) و (منى) قد اشتركت فى الميم والنون. وانفردت الأولى بتضعيف النون. والثانية بأن عينها ياء أبدلت ألفا. والثالثة بأن لامها ياء أبدلت ألفا. ولا يخفى ما بين الياء والنون من قربى لأن النون أقرب الحروف من حروف المد واللين (واى) فالواو فى عمود والألف فى كتاب والياء فى رغيث. وذلك: أنها غنة فى الخيشوم تجرى فيه كما تجرى حروف المد واللين فى مواضعها؛ فتبدل منها الألف فى الوقف نحو: رأيت زيدا (٥).

فلا عجب إذاً من التقارب الواقع بين معانى هذه الصيغ الثلاثة لأنها متقاربة أصوات الحروف. والقرب فى اللفظ منبع القرب فى المعنى.

(١) القاموس ٤ / ٣٩٢.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٥ / ٢٩٠.

(٣) القاموس: ٤ / ٢٧٣.

(٤) انظر رسالة موقد الأذهان وموقف الومنان لابن هشام ص ١١٧.

(٥) شرح السيرافى لكتاب سيبويه ١ / ٦٩ : ٧٠.

موقع (من) فى هذا المقام:

لا شك أن لفظ (من) بكسر الميم بل بفتحها أيضا متحد تقريبا مع ألفاظ (من) و (مان) و (منى). فإذا دلت هذه الكلمات على التقدير والتجزئ والتقطيع كانت دلالة (من) على هذه الأشياء لازمة لا محالة. ومن ثم رأينا الراغب يذكرهما فى سياق كلامه على (ممنون) و (منية) و (المنة) حيث يقول: "و (من) عبارة عن الناطقين ولا يعبر به عن غير الناطقين إلا إذا جمع بينهم وبين غيرهم كقولك: رأيت من فى الدار من الناس والبهائم .. و (من) لابتداء الغاية ... إلخ^(١)."

وبالتأمل فى (من) و (من) ندرك أن كلا منهما فيه معنى القطع فالأولى تقطع الناطقين أى بنى الإنسان عن غيرهم. والثانية تفصل بين ما تشمله الأولى فإذا ما قلنا: مَنْ يقوم من الرجال والنساء ينال الخير. كان فى (من) عموما فصلته (من) وفى التفصيل معنى القطع والتجزئة. وبذلك تتوثق العلاقة المعنوية بين (من) بكسر الميم و (مَنْ) بتشديد النون مع فتح الميم. و (مان) و (منى).

هذا عن أصلها فى معاجم اللغة العربية.

فإذا يَمَمْنَا غيرها من اللغات قرأنا قول جرجى زيدان "وكان المصريون القدماء يعبرون عن (من) فى قولنا (ساعة من ذهب) بلفظ (نسو) ومعناها الأصلى (لسان) ولا ندرى أى علاقة بين هذين المعنيين حتى استعملت لهما لفظة واحدة.

ولعلهم تصوروا فى اللسان صفة الخروج فاستعملوه بمعنى (خرج من) أى (تكون من) وهو المقصود بقولنا (ساعة من ذهب) ...^(٢)."

ثم قرأنا قوله: "و(من) فى العبرانية جزء أو قسم فربما كانت مشتقة من أصل يفيد قولنا: قسم أو جزء"^(٣).

(٢) الفلسفة اللغوية ص ٦٨.

(١) المفردات فى غريب القرآن ص ٤٧٥.

(٣) الفلسفة اللغوية ص ٨٥.

وإذا تأملنا في النص الأول أدركنا أن (من) في لغة المصريين القدماء فيها معنى الجزء والبعض والقسم أيضا. فمن البدهي أن (الساعة) بعض (الذهب). وبهذا تحصل على نتيجة واحدة من النصوص العربية وغيرها ألا وهي: أن (من) بمعنى القطع والجزء والقسم والبعض. وسبق أنها تكون بمعنى: مثل وهذا ليس بعيدا عنها فبين الجزء والجزء من الشيء الواحد مماثلة ومشابهة لا تخفى على ذي بصر وبصيرة.

وسياتى فضل لآياتها. بل سياتى أن (من) تكون بمعنى (مع) وذلك في بعض آيات القرآن الكريم..

(من) بين ثنائية البنية وثلاثيتها:

من المعروف المقرّر لدى دارسى اللغة العربية أن حروف المعانى منها ما هو أحادى، البنية نحو: باء الخفض فى قوله تعالى: ﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ ﴾ ١ العلق. ولامه نحو قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ٢ الفاتحة أو ثنائية البنية نحو (فى) من قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ٢ البقرة. أو ثلاثية البنية نحو: حاش الحرفية ... إلى غير ذلك.

فهل (من) ثنائية أو ثلاثية.

إن الذى يتبادر إلى الذهن بناء على ما رأته العين ونطق به اللسان وسمعته الأذن أنها ثنائية فكم تردد بها اللسان والقلم وهى كذلك. ولكننا - على الرغم من هذه الشهرة الذائعة الشائعة - وجدنا من يثبت لها أصلا ثلاثى البنية: فالكسائى والفراء ذهبوا إلى أنها فى الأصل (م ن ي) فنكتب (منى) مثل (إلى). ولما كثر استعمالها حذفت الألف فصارت (من) بسكون النون. واستدلا بقول بعض قضاة:

بذلنا مارن الخطى فيهم وكل مهتد ذكر حسام

منى أن ذر قرن الشمس حتى أغاب شريد هم قتر الظلام

فرد (من) إلى أصلها لما احتاج إلى ذلك؛ وقال ابن مالك: هو لغة لبعض العرب^(١).

ونص ابن مالك في التسهيل: "من. وقد يقال: منا. وفي شرحه: "حكى الفراء أن بعض العرب يقول في (من): منا؛ وزعم أنه الأصل وخففت لكثرة الاستعمال بحذف الألف وتسكين النون"^(٢).

ومعنى البيهقي السالفي الذكر أن الإيقاع بهم حصل من طلوع الشمس إلى حين فشو الظلمة وإخفاؤها شريدهم نكره الشنقيطي وقال: و (منى) حينئذ كـ (من) الابتدائية^(٣).

ولست أدري: هل يعنى الشنقيطي: أن (منى) كلمة غير (من) وإن كانت بمعناها أو يعنى: أنها أصل لها على ما قال للكسائي والفراء؟ الذى يدركه العقل لأول وهلة أن جعلها أصلاً لـ "من" هو الحق والصواب لأننا لو زعمنا أنها كلمة مستقلة لوقعنا فى خطأ جسيم حيث إننا لم نرها مستعملة فى غير هذا البيت حسب اطلاعنا. ولو اطلع عليه غيرنا لنص عليه. وحتى نجد نصاً لا يسعنا إلا القول بأن (منى) أصل (من) بدليل قولنا: من الرجل بفتح النون. فقد استدل به الكسائي على أن أصلها (منى)^(٤).

ومما يزيد يقيننا بذلك ما قدمناه من مواد لغوية تتقارب معانيها مع (من) لتقارب مادتها اللغوية.

(١) انظر البحر المحيط ٣٩ / ١ والهمع ٣٤ / ٢.

(٢) شرح التسهيل ١٣٠ / ٣.

(٣) الدرر اللامعة ٣٤ : ٣٥ / ٢.

(٤) شرح الشافية ٢٤٦ / ٢.

وأيضاً قول الكسائي والفراء بحذف الألف من (منى) لكثرة الاستعمال قانون من قوانين لغة العرب وقاعدة راسخة من قواعدها فكم قرأنا للنحاة من لدن سيبويه إلى آخر مجتهد في النحو أن العرب بفطرتهم كانوا يستغنون عن بعض أحرف الكلمة لكثرة استعمالها لأن لغتهم لغة السهولة والتيسير والذوق الرفيع، وهذا الذوق يشهد بأن كثرة دوران الكلمة على اللسان للاحتياج إلى معناها يكسبها ثقلًا وملا. فكان العربي بفطرتة يحذف بعض أحرفها وخاصة من آخرها لأن الثقل بالأواخر قد حصل. فأى شئ في أن (منى) ولدت هكذا ثم هذبتها الطباع المستقيمة لما احتاجت إليها كثيرا فجعلتها (من). ولا ينبغي عن كثرة استعمال (من) إلا بحثنا هذا فقد زاد عددها عن ثلاثة آلاف مرة في القرآن الكريم، ناهزت الأسمية ألفا وثمانمائة مرة. والحرفية ألفا وأربعمائة مرة.

ومع هذا لا نترك السامع دون أن نحمله على الإقرار بما نقرر فنضرب له مثلا هو حسبنا في هذا المقام وهو:

من المعروف المشهور أن الفعل ماض نحو: ضرب ومضارع: يضرب وأمر نحو: اضرب وكم مشهور يحتاج إلى بحث وراء سر شهرته وبالبحث نتطائر هذه الشهرة تطاير الذباب هربا من اللهب. لأن كلمة (فعل الأمر) تحمل في ثناياها معنى لا يقر بأن هناك فعلا للأمر إذ الأمر معنى من معاني الحرف نحو اللام في قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ ٧ الطلاق. ولما كان أكثر استعمال صيغة الأمر للمخاطب الذي يحضر الأمر حصل بذلك ثقل وملا. فالعربي بفطرتة لم يقل: لتضرب بل قال: اضرب بتخفيف الكلمة إذ حذف لام الأمر وترك معناها أمانة على الفعل ترشد إليها وتدل عليها. ثم حذف حرف المضارعة. ومع هذا الحذف ظل الفعل كأصله فاضرب أصله: لتضرب. وهذا مذهب جمهور النحاة.

والذى نبه إليه وأشار عليه هو سيبويه أمامهم حينما قال: استغنى العرب بـ
(قل) عن (لتقل) ^(١).

وبهذا يتأكد عندنا أن (من) أصلها (منى) خففت لكثرة الاستعمال. فتكون مثل
(إلى) التى تقابلها معنى أليس (من) لابتداء الغاية و (إلى) لانتهاى الغاية. ولكن (من) خففت لكثرة استعمالها عن (إلى).

وإقناعا للقارئ أكثر أقول: إننا نجد بعض مفردات اللغة يخفف بحذف أحد
أصوله نحو: يد فى قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ ١٠ الفتح و (غد) فى
قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾. إِلَّا أَنْ يَشَاءَ
اللَّهُ ﴿٢٢، ٢٣ الكهف و (دم) فى قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾
٣ المائدة و (سنة) فى قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ ٢٨٥ البقرة
و (عِضَه) فى قوله تعالى: ﴿جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ ٩١ الحجر. و (عِزَه) فى
قوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ ٣٧ المعارج إلى غير ذلك. فإذا
ثبت تخفيف، مثل هذه الكلمات مع قلة دورانها على الألسنة فى القرآن وغيره فكيف
لا يثبت فى (من) مع كثرة استعمالها فى القرآن وسواه.

موقف بعض العلماء:

على عادة النحاة يكاد الاتفاق لا يعرف إلى آرائهم سبيلا ومن ثم لم يكن
غريبا أن وجدنا بعضهم لا يرضى عما ذكره الكسائى والفراء فقد علق الرضى

(١) انظر الكتاب ٢/ ١٩٧ وغيره.

على قول الكسائي بقوله: "ولم يأت فيه بحجة؛ وهذا كما قال: أصل (كم): كما"^(١).
وقال أبو حيان: "من: ثنائية الوضع لا ثلاثية فأصلها"^(٢) **منا** حذفت منها الألف
لكثرة الاستعمال خلافا للكسائي والقراء في دعواهما ذلك"^(٣).
ونقل عنه أن قال عن البيت السالف (منا أن ذر قرن الشمس...) أنه
ضرورة^(٤).

وقال في البحر: "وتأوله ابن جني رحمه الله على أنه يعنى (منا) مصدر على
فعل من (منى يمنى أى قدر. واغتر بعضهم بهذا البيت فقال: وقد يقال: منا"^(٥).
فابن جنى والرضي وأبو حيان يابون التسليم بأن (منا) أصل (من). على
الرغم مما أوردناه من كلمات حذفت بعض أصولها. مع أن بعضها لا تبلغ مرتبة
(من) كثرة واستعمالا. ومن ثم فنحن في أشد الاستغناء عن رد ما ذكره هؤلاء بما
أسلفنا ذكره من أدلة وحجج قائمة على التقارب المعنوي بين كلمات اللغة المتقاربة
في حروفها.

ولعل ما يحتاج إلى توضيح الرد عليه هو قول الرضى عن الكسائي
(وهذا كما قال: أصل (كم): كما). وخلاصة ذلك أن قياس (من) على (كم) قياس
باطل لأن الكسائي لم يزعم أن (منا) كلمتان ألقت منهما كلمة واحدة بل قصارى
أمره أنه قرر حذف ألفها تخفيفا لكثرة استعمالها ولهذا نظائر كثيرة. وأما (كم) فقد
ذهب الكسائي ومعه سائر الكوفيين على حد تعبير الأنباري وهو: ذهب الكوفيون
إلى أن (كم) مركبة لأن أصلها (ما) زيدت عليها الكاف.. وكان الأصل أن يقال في
(كم مالك): كما مالك إلا أنه لما كثرت في كلامهم وجرت على ألسنتهم حذفت
الألف من آخرها وسكنت ميمها... إلى آخر ما قال"^(٦).

(٢) لعل أصل هذا التعبير (فليس أصلها... إلخ.

(١) شرح الشافية ٢ / ٢٤٦.

(٤) الهمع ٢ / ٣٤.

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٤٤١..

(٥) البحر ١ / ٣٩.

(٦) انظر الإنصاف ص ١٨٧ م ٤٠.

والرد عليه من عدة وجوه:

(أ) دعوى تركيب كلمتين وجعلهما كلمة واحدة باطلة لأننا لم نعرف في لغة العرب ذلك إلا في مثل (بعليك) و (قالى قلا) و (معد يكرب) و (شاب قرناها) مما فيه تركيب مزجى أو إسنادى. وملاح الكلمتين واضحة فلا حذف ولا حيف.

(ب) دعوى زيادة الكاف قبل (ما) أشد بطلاناً لأننا نألف استعمال (ما) في الاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿ آدَع لَنَا رَبُّكَ يُبَيِّن لَنَا مَا هِيَ ﴾ ثم قوله: ﴿ مَا لَوْنُهَا ﴾ ٦٨، ٦٩ البقرة.

كما نألف استعمال (كم) كذلك نحو قوله تعالى: ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ ١١٢ المؤمنون، كما نألف استعمال الكاف للتشبيه كما في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ ﴾ ٧٤ البقرة.

فلكل كلمة معنى ومقام يقتضى هذا المعنى فلسنا في حاجة إلى دعوى زائفة لا تقوم على أساس صحيح.

(ج) إننا في (من) و (يد) و (غد) وجدنا حذف لام الكلمة واردا في اللغة العربية قرآنا وغير قرآن. وقد عرفنا أن هذا المحذوف قد وجد في بعض استعمال الكلمة مثل (منا) في قول الشاعر: منا أن نرفرن الشمس: البيت وفي (أيديهم) ففيه لام الكلمة التي حذفت في المفرد. وهى الياء الأخيرة. وفي

(إن مع السيوم أخاه غدوا). بهذا الاستعمال للكلمة تامة دليل الحذف الذى قرره علماء اللغة.

أما (كما) فلم توجد إلا فى تصور بعض الأذهان دون واقع ملموس يشهد له وبعضه فالقول بترحيبها لا أساس له إلا الظن والتخمين وهذان لا يقوم عليها اللغة أساس متين.

هذا: ومما تجدر الإشارة إليه أن (من) هذه تشبه فى الصورة واللفظ فعل الأمر من (مَنْ يَمِينُ) أى كذب يكذب فهو (من) أى اكذب ووزنه (فل) لحذف عينه وأما المحذوف فى (من) فهو لامها إن صح التعبير. فـ (من) أمرا تشبه (بع) أمرا من (باع يبيع) إذ وزنه (فل) أيضا. وكذا (زن) أمرا من (زان يزين) فوزنه (فل) وربما يشبهه على أحد الدارسين (زن) من (زان) بـ (زن) من (وزن) فهما فى صورة واحدة لفظا ولكن بينهما فرقا فى الوزن إذ وزن الثانى (عل) لحذف فائه.

فلغتنا لغة العجب والطرب والدقة والحكمة ومن ثم يحتاج دارسها إلى فكر ثاقب، وعقل دقيق الملاحظة حتى يدرك ما بين المتشابهات من فروق دقيقة. فقد أشرنا إلى أن (من) كلمة من الكلمات تكون حرفا وتكون اسما كما سيأتى تحقيق القول فى ذلك.

كما تكون فعلا. فإذا كانت حرفا فمعناها: الابتداء؛ وإذا كانت اسما فهى مرادفة لـ (بعض) فى المعنى. وإذا كانت فعلا فهى تدل على أن المتكلم يطلب من المخاطب أن يكذب كما سبق فالابتدائية والبعضية أصلهما (منى). والفعلية أصلها (مان) وهى أمر منه كما أن (زن) أمر من (زان).

معانى (مِنْ) عند النحاة:

١- إنما أريد هنا أن أذكر المعانى التى ورتت فى كتب اللغة نحوا وغيره. وهى متعددة عند العلماء. وحسبنا ما ذكره سيبويه وما ذكره آخر مجتهدى النحاة وهو ابن هشام.

معانى (مِنْ) عند سيبويه:

١- أما سيبويه فقد ذكر لـ (من) أربعة معان هى: الابتداء والتبعية والتوكيد والغاية ونصه: "وأما (من) فتكون لابتداء الغاية فى الأماكن وما هى بمنزلتها. وتكون أيضا للتبعية نقول: هذا من الثوب؛ وهذا منهم كأنك قلت: بعضه؛ وقد تدخل فى موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ولكنها توكيد بمنزلة (ما) إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة وذلك قولك: ما أتانى من رجل ... لأن هذا موضع تبعية فأراد أنه لم يأت بعض الرجال... ونقول: رأيت من ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى" (١).

يتضح من هذا النص ما يلى:

(أ) أن سيبويه قد ذكر لـ (من) معنى الابتداء وخصه بالأماكن نحو قوله تعالى: ﴿ سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ١ الإسراء. وما هو بمنزلتها نحو قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ ٥ البقرة ومقتضى ذلك أنها لا تكون لابتداء غاية الزمان وهذا هو المشهور عن البصريين؛ أما الكوفيون فجمهورهم على أن هذا جائز واستدلوا له بقوله تعالى: ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ ١٠٨ التوبة. وسيأتى تفصيل ذلك.

(١) الكتاب ٢ / ٣٠٧ : ٣٠٨. وانظر ٤ / ٢٢٤ : ٢٢٥.

(ب) أن سيبويه قد ذكر معنى التبعية في (هذا من الثوب) وفي (ما أتاني من رجل) حيث قال في الأول: كأنك قلت: بعضه. وقال في الثاني: لأن هذا موضع تبعية فأراد أنه لم يأت به بعض الرجال^(١).

ثم ذكر في موضع آخر أساليب لـ (من) البعضية حيث قال: وكذلك ويحه من رجل، إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال. وكذلك: لي ملؤه من غسل وكذلك: هو أفضل من زيد إنما أراد أن يفضل على بعض ولا يعم وجعل (زيدا) الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك: شر من زيد. وكذلك إذا قال: أخزى الله الكاتب مني ومنك إلا أن هذا و (أفضل منك) لا يستغنى عن (من) فيهما لأنها توصيل الأمر إلى ما بعدها^(٢).

وربما يفهم من كلام سيبويه عن (أفضل من زيد. وشر من زيد وأخزى الله الكاتب مني ومنك) أن (من) في هذه الأساليب، تشمل على معنى البعضية والابتدائية لأنه فسرهما بـ (بعض) أولا ثم قال: وجعل (زيدا) الموضع الذي ارتفع منه .. إلخ). ففي هذا إشارة إلى أنها ابتدائية.

وهنا يقال: هل يجوز أن يجتمع هذان المعنيان في (من)؟

والجواب: أننا لو تأملنا كلمة (زيد) لعلمنا أنه بعض أمة كل منها (زيد) على حد تعبير سيبويه في موضع آخر من كتابه^(٣) وعلى هذا يكون هناك وجه شبه بين (رجل) و (زيد) فكما أن (رجل) جنس يشمل جميع الرجال. فكذا (زيد) جنس يشمل جميع الزيود فهو مشترك لفظي فإذا صح أن تكون (من) في (من رجل) بمعنى (بعض) صح ذلك أيضا في (أفضل من زيد) لأن المقصود بعض أمة (زيد).

(١) وانظر الكتاب ٤/ ٢٢٥.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٥.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٩٧، ١٠٣.

وكذا يقال فى علامات الإضمار فى (منى ومنك) إذ المراد فرد من أفراد المتكلم والمخاطب.

هذا وقد أشار سيبويه إلى أن (من) لا يستغنى عنها فى أفضل منك. ومنى ومنك.

ومقتضى هذا أنها يستغنى عنها فى (من رجل) و (من عسل). والصواب أن المقام إذا اقتضى ذكرها فلا يمكن الاستغناء عنها. وإذا لم يقتض ذلك كان ذكرها لغوا وعبثا.

والذى يدركه العقل ذو التفكير الدقيق أن هذا الأسلوب لا يمكنه الاستغناء عن (من) لفظا ومعنى ولا سيما أنها عاملة لا مهملة. ولكن ذلك لا يتفق مع قول سيبويه (وقد تدخل فى موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما) وخاصة أن السحابة من بعده قد عبروا عن هذا بقولهم: إنها زائدة واعتمدوا فى ذلك على قول سيبويه (ولكنها توكيد بمنزلة: ما) وهو يعنى مثل قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَهِمْ﴾ ١٥٩ آل عمران. فهناك من يزعم أن (ما) هنا زائدة للتوكيد.

وليس المقام هنا مقام مناقشة القول بزيادة بعض كلمات اللغة إنما نقصد هنا أن نكشف ما فى تعبير سيبويه من غموض وإيهام حتى يتضح معنى الأسلوب بلا لبس ولا خفاء.

فقول سيبويه (لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما) يعنى به قولنا (ما أتانى رجل) فهذا الأسلوب صحيح التركيب والمعنى ولكنه لا يؤدى معنى قولنا (ما أتانى من رجل).

ذلك: أن الأول يثبت نفي المجئ عن رجل واحد ومن ثم يجوز أن نقول: بل رجلان أو ثلاثة... وأما الثانى فإنه يثبت نفي المجئ عن جنس الرجال كله

بلا استثناء ولذا لا يجوز أن نقول: بل رجلان أو ثلاثة. لأن النفي قد استغرق الجنس كله فلا يجوز الاستدراك عليه بفرد من هذا الجنس بل بفرد من جنس آخر فنقول: بل امرأة. أى ما جاعنى أحد الرجال بل امرأة.

وبهذا يتضح معنى قول سيبويه (ولكنها تأكيد) فمعناه الصواب الدقيق أنها جعلت الأسلوب لنفى المجئ عن أى فرد من أفراد الرجال. وهذا شمول معهود فى (كل) حيث نقول: جاعنى الرجال كلهم فـ (كل) تثبت عموم المجئ للجنس كله. و (من) تنفى المجئ عن الجنس كله. فبينهما تقابل جميل رائع. وكما أن (كل) يعبر عنها بأنها للتوكيد فكذا (من) يعبر عنها بالتوكيد. وإذا لم يجر لأحد أن يزعم أو يتوهم أن (كل) زائدة فكذا لا ينبغي أن يدعى أحد أو يتخيل أن (من) زائدة.

ولنا مع هذا المعنى وقفة أخرى تزيده وضوحا عند عرض أساليب القرآن الكريم.

(جـ) ذكر سيبويه أن (من) تكون لانتهاء الغاية مثل (إلى) وقد أشرنا فيما سبق إلى أن أصل (من) هو (منى) وهذه مثل (إلى). ونحن نعلم أن أحدا لم يقل بأن (إلى) تكون لابتداء الغاية بل هى مقصورة على انتهاء الغاية. فكيف يجوز أن تكون (من) لابتداء وانتهاء الغاية. ألم يقل سيبويه: (ونقول: رأيت من ذلك الموضع. فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى).

فإذا قلت رأيت الطائر من فوق الشجرة. كان (من فوق الشجرة) مرتبطا بـ (الطائر) وكان ابتداء رؤية الطائر هو (فوق الشجرة). وإذا قلت: رأيت من فوق الشجرة الطائر يسبح فى الماء. كان ابتداء رؤيتك للطائر هو (فوق الشجرة) وقد عبر سيبويه عن المعنى الأول بانتهاء الغاية كأنك لم تستطع رؤية الطائر إلا عند انتهاء غاية رؤيتك. بمعنى أن نظرك قد سافر برهة من الزمان حتى وقع على

الطائر فعند انتهاء رؤيتك ابتداء رؤية الطائر. وهذا هو معنى قول سيبويه: (حيث أردت الابتداء والمنتهى). أى ابتداء رؤية الطائر عند انتهاء رؤيتك.

تلكم هي المعانى التى ذكرها سيبويه لـ (من) ويمكننا - بناء على ما شرحناه ووضحناه أن نوجزها فى ثلاثة وهى: ابتداء غاية المكان وحده أو ما هو بمنزلته وهذا مذهب البصريين وعلى رأسهم سيبويه. أو غاية المكان والزمان وهو مذهب الكوفيين.

والتبعض: وهذا بحسب ما يذكر بعدها. فلو قلت: شربت من الماء وأكلت من التفاح كانت (من) دالة على (بعض الماء) و (بعض التفاح) ولو قلت هذه من النساء الفضليات كانت دالة على (بعض النساء) ... ولو قلت: ما رأيت من منكر كانت (من) دالة على أنك ما رأيت بعض المنكر فضلا عنه كله. مع أن النحاة يعدونها زائدة وسيأتى الرد على ذلك.

والغاية كما عبر سيبويه ومثّل له بقوله (رأيت من ذلك المكان) وقد ذكره ابن هشام قائلا: "فجعلته غاية لرؤيتك أى محلا للابتداء والانتهاء قال: "وكذا أخذته من زيد" ... والظاهر عندي أنها للابتداء لأن الأخذ ابتدئ من عنده وانتهى إليك" (١).

وقد عرفنا أن سيبويه قد ذكر أنها يراد بها (الابتداء والمنتهى).

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن المرادى يقول: "وكون (من) لانتهاء الغاية هو قول الكوفيين" (٢).

والحق أن أصله فى كتاب سيبويه فالواجب نسبته إليه.

وأیضا مما ينبغى التنبيه إليه أن المرادى قد جعل الانتهاء معنى منفردا ثم جعل (الغاية) معنى آخر فنكر: "أنها تكون للغاية نحو: أخذت من الصندوق ذكره

(١) المغنى بحاشية الأمير ٢ / ١٦.

(٢) الجنى الدانى ص ٣١٣.

بعض المتأخرين وحمل عليه كلام سيبويه المتقدم قال: معناه أنه محل لابتداء الغاية وانتهائها معا. فعلى هذا تكون (من) فى أكثر المواضع لابتداء الغاية؛ وفى بعضها لابتدائها وانتهائها معا".^(١) وهذا ما قررناه سابقا.

معانى من عند ابن هشام:

وأما ابن هشام فقد أحصى لـ (من) خمسة عشر معنى هى: ابتداء الغاية، التبعية، بيان الجنس، التعليل، البديل، مرادفة (عن)، مرادفة الباء، مرادفة (فى)، موافقة (عند)، مرادفة (ربما) وذلك إذا اتصلت بـ (ما) كقول الشاعر:

وإنا لما نضرب الكباش ضربة
على رأسه تلقى اللسان من الفم

قاله السيرافى وابن خروف وابن طاهر والأعلم وخرجوا عليه قول سيبويه: "واعلم أنهم مما يحذفون كذا" والظاهر أن (من) فيهما ابتدائية و (ما) مصدرية وأنهم جعلوا فى البسيت كأنهم خلقوا من الضرب. وفى مثال سيبويه: كأنهم خلقوا من الحذف. مثل: ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ۚ ﴾ ٣٧ الأنبياء.

ومرادفة (على)، والفصل، والغاية، والتتصيص على العموم وهى الزائدة. فى نحو: ما جاءنى من رجل، وتوكيد العموم فى نحو: ما جاءنى من أحد^(٢). وبالتأمل فى هذه المعانى يتبين ما يأتى:

(١) الجنى الدانى ص ٣١٣.

(٢) المغنى بحاشية الأمير ٢ / ١٤ : ١٦ وانظر فى معانى (من): المفصل للزمخشري وشرحه

لابن يعيش، وشرح الكافية للرضي؛ والجنى الدانى للمرادى. وشرح ألفية ابن مالك. والهمع... وغير ذلك.

(أ) أن ابن هشام قد ذكر المعاني الأربعة التي ذكرها سيبويه وهي: الابتداء؛ والتبعية، والغاية؛ ثم جعل قول سيبويه (وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ولكنها تأكيد ... إلخ) نوعين:

أحدهما: التنصيص على العموم وهي الزائدة في نحو: ما جاعني من رجل ... وتوكيد العموم وهي الزائدة في نحو: ما جاعني من أحد^(١).

فما جعله سيبويه (توكيدا) مثل له بمثال قال عنه ابن هشام (التنصيص على العموم) ومعنى ذلك أننا لو لم نذكر (من) في (ما جاعني من رجل) فقلنا (ما جاعني رجل) لما كان فيه عموم لأن النفي فيه ينصب على واحد من الجنس ومن ثم جاز أن يقال (بل رجلان أو ثلاثة). فجاءت (من) لتكون نصا على أن النفي قد عم الجنس كله فلا يفلت منه رجل واحد. وقد أشرنا فيما سلف إلى أن هذا التنصيص إنما حصل لأن نفي بعض الجنس يستلزم نفيه كله. ومن ثم صح لنا أن نرد زعم ابن هشام بأنها زائدة إذ هذا المعنى لا يوجد بدونها.

الثاني: توكيد العموم وهي الزائدة أيضا في نحو: ما جاعني من أحد. ومعنى هذا أننا لو قلنا: ما جاعني أحد لوجد فيه العموم ثم جاءت (من) توكيدا له لا تأسيسا كما في النوع الأول. وبذلك يكون قد ذكر خمسة معان.

فسيبويه قد أجمل وابن هشام قد فصل كما أن سيبويه قد عبر بـ (التوكيد) فيما جعله ابن هشام (تنصيضا) ومقتضى ذلك أن (ما جاعني رجل) فيه عموم كما في (ما جاعني أحد) فدخلت (من) منهما توكيدا. فلا فرق بينهما عند سيبويه.

والدليل على ذلك قوله: "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما وكلها تأكيد بمنزلة: (ما) إلا أنها تجر لأنها حبر إضافة وذلك قولك:

(١) المغنى بحاشية الأمير ٢ / ١٦.

ما جاء بنى من رجلان وما رأيت من أحد، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسنا ولكنه أكد بـ (من) لأن هذا موضع تبعية، فأراد أنه لم يأت به بعض الرجال والناس^(١).

فلم يفرق سيبريه بين (رجل) و (أحد) في أن (من) مع كل منهما فيها معنى التبعية. غير أنه أشار إلى أن المراد بـ (رجل) في (من رجل) كل الرجال أى الذكور من بنى آدم. وأن المراد بـ (أحد) الناس عموما أى ذكورا وإناثا

. ومنشأ هذا الفرق عند ابن هشام هو الفرق بين (رجل) و (أحد) فقد قال عن الأول "إنه قبل دخول (من) يحتمل نفى الجنس ونفى الوحدة؛ ولهذا يصح أن يقال: بل رجلان ويمتنع ذلك بعد دخول (من). وقال عن (أحد) ومثله (ديار) إنهما صيغتا عموم^(٢).

ومن ثم كانت (من) تؤكد لهذا العموم لا نصا عليه كما فى (رجل).

وقول ابن هشام هو المعروف للمشهور عند دارسى اللغة العربية فكلهم يظن - إن لم يعتقد - أن هناك قرقا بين (رجل) من جانب و (أحد وديار) من جانب آخر.

والذى وجدته فى معاجم اللغة هو: أن أصل (أحد): وحد ومعناه الفرد؛ وقال الدرديرى: ما أستاذت بهذا الأمر أى ما انفردت به^(٣).

وقال ابن منظور: الأحد الفرد الذى لم يزل وحده ولم يكن معه آخر. وهو اسم بنى لنفى ما يذكر معه من العدد تقول: ما جاعنى أحد .. وقال الله سبحانه: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ ٤٧ الحاقة^(٤).

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٥.

(٢) المغنى بحاشية الأمير ٢ / ١٦.

(٣) معجم مقاييس اللغة ١ / ٦٧. وانظر ٦ / ٩٠ : ٩١.

(٤) اللسان ص ٣٥.

وقال المجد: "الأحد بمعنى: الواحد؛ ويوم من الأيام جمع آحاد وأحدان؛ لو
ليس له جمع ... ويقال للأمر المتفاقم: إحدى الإحدى وفلان أحد الأحدىين. وواحد
الأحدىين والآحاد^(١).

فهذه النصوص المعجمية تثبت أن (أحد) معناه فرد وأنه لا يكون نصا في نفى
العام. وإلا لما دخلت عليه (من) كما في قوله تعالى: "فما منكم من أحد عنه
حاجزين". فما الفرق بين هذه الآية وقوله تعالى: ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا
نَذِيرٍ ﴾ ١٩ المائدة. فـ (من) فيهما معا تفيد عموم النفي لأنها دلت على بعض
ما دخلت عليه ونفى بعض الجنس يستلزم نفى كله.

ومما يدل على أن (أحد) تقبل التنوين قوله تعالى: ﴿ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ
النِّسَاءِ ﴾ ٣٢ الأحزاب ومثله ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾ ٤٧ الحاقة فالأول نكر ثم
بين بعض المراد أى النساء. وأما الثانى فبين المراد بمدلول (منكم) وهو الرجال
فـ (من) لبيان بعض الرجال. أى فما بعضكم خالة كونه بعض الرجال حاجزين
عنه ما يفعله به ربه، وإنما خص الرجال لأنهم لولو القوة والمنعة.

وباستعمال القرآن هذا يتضح أن شهرة دلالة (أحد) على العنوم لا تستحق
ما هي عليه من نبوغ وانتشار. بدليل ما سبق ومثله قوله تعالى: ﴿ لَا تُفَرِّقُ
بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ ﴾ ٢٨٥ البقرة وقوله: ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ
وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجُورَهُمْ ﴾ ١٥٢ النساء.

(١) القاموس ١/ ٢٧٣: ٢٧٤.

فما الفرق بين هذه الآيات وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ

فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا ۚ ٢٨ غافر. أليس في كل منهما بيان

بعض ما يقع عليه؟!

وبهذا يتضح أن صنيع سيئويه حيث إنه لم يذكر فرقا بين (من رجل) و (من أحد) هو الأجدر بالقبول لأنه يتفق وما ورد من أساليب القرآن الكريم.

ومما يزيدنا يقينا على يقين هنا ما ذكره ثعلب في قول النابغة:

(عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ)

ونصه: "إدخال (من) وإخراجها واحد في هذا المعنى فإذا دخلت فإنما أريد به التجزئة أى تدخل (من) تجزئة على (كل أحد) كأنه إذا قال (وما بالربيع أحد) أمكن أن يريد اثنين أو ثلاثة"^(١).

ففي هذا النص يقرر ثعلب أمرين:

أحدهما: أن (من) زائدة وهذا هو معنى قوله (إدخال (من) وإخراجها واحد) وهو بذلك يجرى في غبار نص سيئويه الذى وضحناه ثم قررنا أن (من) غير زائدة.

الثانى: أن (أحدا) مثل (رجل) فإذا قلنا: ما جاعنى رجل احتمل أن يكون قد جاعنى رجلان أو ثلاثة. وكذا إذا قلنا: ما جاعنى أحد. احتمل أن يكون قد جاعنى اثنان أو ثلاثة.. وإذا دخلت (من) فقلنا (من رجل) و (من أحد) امتنع ذلك. لأن (من) بمعنى (بعض) ونفى بعض الشئ يستلزم نفى كله هذا هو معنى استغراق النفي للجنس كله.

(١) مجالس ثعلب ص ٤٣٦.

وقد سبق عن سيبويه أنه لا فرق بينهما. وهو السيد الصواب.

(ب) عبر ابن هشام عن أربعة معان بقوله: بيان الجنس والتعليل والبدل والفصل ومثّل للأول بقوله تعالى: ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ ٢ فاطر وقوله: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ ١٠٦ البقرة وغير ذلك.

والحق أن (من) هنا بمعنى (بعض) أى حال كونه بعض رحمة. وبعض آية ... كما سيأتى تحقيق القول فيه.

ومثّل للثانى بقوله تعالى: ﴿ مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾ ٢٥ نوح. أى لأجل خطيئاتهم أغرقوا. أو من أجل خطيئاتهم. وأكد المص معنى الابتداء فيها أى أن بدء إغراقهم هو خطيئاتهم.

ومثّل للثالث بقوله تعالى: ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ ٢٨ التوبة.. وغيره، والحق أن (من) للتبعية. كما سيأتى أى حالة كونها بعض الآخرة.

ومثّل للرابع بقوله: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ ٢٢٠ البقرة فهى فصلت بين المتضادين وهذه الجملة قصد بها تحذير البشر لأن من يعلم الصالح والفساد هو الذى يستطيع محاسبتهما. وقال أبو حيان: "و (من) متعلقة بـ (يعلم) على تضمين ما يتعدى بـ (من) كأن المعنى: والله يميز يعلمه المفسد من المصلح" (١).

وقد عرفنا أن التضمين لا داعى إليه فى اللغة لأن العلم أساس التمييز فليس فى حاجة إلى أن يتحمل شيئاً هو حامله ولا أن يحمل على غيره بدون سبب إلا دعوى مبنية على الظن والتخمين.

وبالتأمل فى الآية يدرك العقل أن المصلح مبدأ علم المفسد فـ (من) هنا تفيد ابتداء الحدث وتحدد بدأه. ولذا قال ابن هشام: "وهى الداخلة على ثانى المتضادين^(١) - أى المفسد والمصلح - وقال المرادى من قبله: "وقد تدخل على ثانى المتباينين من غير تضاد نحو: لا يعرف زيدا من عمرو"^(٢).

فالداخلة عليه هو ابتداء العلم أو المعرفة. فالمصلح يثبت به المفسد. وعمرو لا يعرف به زيد. أى لا يكون زيد بدءاً لمعرفته.

(جـ) عبر ابن هشام بمرادفة (من) لكلمات خمس هى: (عن والباء وفى وربما وعلى) وقد سبق الكلام على (ربما). ومثّل لـ (عن) بقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبِهِمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ ٢٢ الزمر. أى (عن) ذكر الله. وأرى أن (من) ليست بمعنى غيرها. بل إنها للابتداء لأن ذكر الله هو بدء قسوة قلوب تلك الطائفة.

ومثّل للباء بقوله تعالى: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ ٥؛ الشورى. أى بـطرف. ثم قال: "والظاهر أنها للابتداء.

ومثّل لـ (فى) بقوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾؛ الأحقاف أى فى الأرض. وأرى أن (من) هنا بمعنى (بعض) أى ماذا خلقوه حالة كونه بعض

(١) المغنى بحاشية الأمير ١٦ / ٢.

(٢) الجنى الذانى ص ٣١٤.

الأرض. ولكن ابن هشام قال: والظاهر أنها لبيان الجنس. وقد ذكرنا. أنفاً أن (من) في هذا إنما هي بمعنى (بعض).

ثم مثل لـ (على) بقوله تعالى: ﴿ وَنَصَرْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا

بِغَايَتِنَا ﴾ ٧٧ الأنبياء. أى على القوم كما فى قوله تعالى: ﴿ فَأَنْصَرْنَا عَلَى الْقَوْمِ

الْكَافِرِينَ ﴾ ٢٨٦ البقرة: قال ابن هشام: "وقيل: على التضمين أى منعناه

منهم بالنصر" وقد عرفنا ما فى التضمين من مجازفة لغوية فيها ما لا يليق باللغة

العربية. فكان على ابن هشام وغيره كالمرادى أن يربا بنفسيهما عن تلكم الدعوى

التي لا رجع لها ولا فائدة فيها. ولولا الجرى فى غبار من سبق لوجدوا الفرق بين

(نصر من) و (نصر على). فإذا وردت (من) بعد (نصر) دلت على أن المنصور

نجابدون حرب مع خصمه وإذا وردت بعد (نصر) كان المعنى وقوع حرب بين

الخصمين وانتصار أحدهما واندحار الآخر. وبذلك تكون (من) لا ابتداء الغاية أى أن

القوم المعادين لنوح عليه السلام كانوا بدء نجاته وعدم تمكنهم منه.

وهكذا تستقيم معانى النصوص القرآنية التى زعم العلماء فيها (مرادفة كلمة

لأخرى) أو نيابتها عنها فى معناها. بدون داع. لأن (من) فى تلكم النصوص

لا تخرج عن معنى هو لها وهى له.

(د) ثم عبر ابن هشام عن معنى واحد بقوله (موافقة: عند) نحو قوله

تعالى: ﴿ لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴾ ١٠،

١٦ آل عمران. ثم قال: قاله أبو عبيدة؛ وقد مضى القول بأنها فى ذلك

للبدل^(١).

(١) انظر فى هذه المعانى المعنى بحاشية الأمير ٢ / ١٤ : ١٦.

وبمعنى بذلك أنها هنا مثلها فى قوله تعالى: "أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ" كما سبق ذكره والحق أن (من) فى هذه الآية بمعنى (بعض) أى حالة كونها بعض الآخرة. لأن منزلة الدنيا من الآخرة منزلة الشجرة من الثمرة والمقدمة من النتيجة فلا تكون بدلها بل هى جزء منها وإن شئت فقل (هى جنسها وجذعها وأصلها).

وبذلك يتضح أن معنى (بدل) فى ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا﴾ أى بدل الله غير لائق إذ كيف يكون المخلوق بدل الخالق.

والذى أراه أن (من) فى هذه الآية بمعنى (بعض) على استحضار مضاف إليه يدركه العقل وتمثيله (من نعم الله أو عطاء الله) أى أن هذه الأموال والأولاد لن تغنى عنكم شيئاً حالة كونها بعض نعم الله أو عطائه. وكما يدرك العقل ذلك يدرك أن هناك وصفاً لـ (شيئاً) يوضح المراد به أى شيئاً من عذاب الله. ومعنى (تغنى) تدفع وتمنع. أى لا تمنع بعض نعم الله عليكم عنكم شيئاً من عذاب الله إذا كفرتم أى بعض عذاب الله.

وقال أبو حيان: وهى عامة تتناول كل كافر؛ ومعنى (من الله) من عذابه الدنيوى والأخروى ومعنى (أغنى عنه) دفع عنه ومنعه^(١).

فقدّر بعد (من) (عذاب) وبذلك تكون (من) بمعنى (بعض) أى لن تدفع أموالكم ولا أولادكم بعض عذاب الله عنكم ويكون (شيئاً) بدلاً من (من عذاب الله).

فعلى كل حال ليست (من) بمعنى (عند) ولا بمعنى (بدل) بل هى بمعنى (بعض) فإذا جعلنا التقدير (بعض نعم الله) كانت حالاً. و (شيئاً) مفعول (تغنى).

(١) البحر ٢ / ٣٨٧.

وإذا جعلنا التقدير (بعض عذاب الله) كانت مفعولا به و (شيئا) بدل منه. فـ (من) في محل نصب على الوجهين.

ومن ثم تستغنى (من) عن الافتئات على غيرها من الكلمات إذ صفة الفقر لا تقر بها ولا تحوم حولها. ولكن تأويل العلماء يلوى عنقها ويسلب قوتها وغناها فتصبح طريحة كسيحة تتسول المعاني من هنا ومن هناك ومن هنالك. وكأنى بها تمثل حال المسلمين في عصرنا فقد نأوا عن دينهم فذلوا وافتقروا مع توافر أسباب العزة والغنى عن كثر منهم. والله في خلقه شئون وشجون.

ولذا رأيت ابن جنى يقرر أن منهج العلماء في نيابة بعض الحروف عن بعض في معانيها يبعد كل البعد عن الصواب حيث يقول: (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض).

هذا باب يتلقاه الناس - أي النحاة - مغسولا سانجا من الصنعة - يعني: عاريا من الدقة يستحق أن يغسل ويمحى - وما أبعد للصواب عنه وأوقفه دونه.

ونلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ ١٤ الصف. أي مع الله. ويقولون: إن (في)

تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله - عز اسمه - ﴿وَلَا صَلْبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ

النَّخْلِ﴾ ٧١ طه أي عليها. ويقولون: تكون الباء بمعنى (عن) ويحتجون بقولهم:

رمى بالقوس أي عنها وعليها ... إلى آخر ما ذكره مما يفهم منه أنه يمنع نيابة حرف في المعنى عن آخر وهذا هو المنهج الرشيد السديد. غير أن ابن جنى قد لجأ في النهاية إلى دعوى التضمن وقد عرفنا ما في هذه الدعوى من بطلان^(١).

(١) الخصائص ٢ / ٣٠٦ فما بعدها.

٢- مما سبق يثبت أن (من) لا يمكن تجردها من أحد معنيين هما: ابتداء الشيء وبعضه. فقد أمكننا أن نثبت أحد هذين المعنيين لها في الأساليب السابقة. لأننا عرفنا أن بيان الجنس والبدل بمعنى (بعض). وأن التعليل والفصل من (الابتداء).

كما عرفنا أن ما زعموها مرادفة لـ (عن والباء وربما وعلى) للابتداء. وما زعموها مرادفة لـ (فى وعند) بمعنى: بعض.

ومن قبل ذلك علمنا أنها فى المعانى التى ذكرها سيبويه لا تخرج عن الابتداء ومعنى (بعض).

ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نقلت ذهن القارئ إلى أن قول العلماء: إن (من) ترادف (عن) و (عند) و (على) يترتب عليه اسمية (من) دائماً لأن هذه الكلمات أسماء كما حققنا ذلك فى (عن) و (على) وكما هو معلوم فى (عند).

فقصر معانى (من) على (ابتداء الغاية ومعنى: بعض) يغنينا عن البحث فى ذلك كله لأننا سنعلم أن (من) لا تخرج عن كونها (حرفاً) إذا كانت للابتداء و (اسماً) إذا كانت بمعنى (بعض).

٣- إذا تقرر ما سبق ثبت أن منهج سيبويه منهج دقيق عميق فقد ذكر ما لا يمكن أن يسمح لأحد بالاستدراك عليه، ألا وهو: أن معنى (من) إما ابتداء أو (بعض):

وقد كان هذا المنهج هو محور الخلاف الذى نشأ بين النحاة؛ ويمكننا حصر هذا الخلاف فى ثلاثة آراء.

الرأى الأول: أن الأصل فى دلالة (من) ابتداء الغاية وهو: للمبرد والأخفش الأصغر وابن السراج وطائفة من الحذاق والسهيلى: فقد رأوا أن سائر معانيها يرجع إليه. ألا ترى أن التبويض من أشهر معانيها وهو راجع إلى ابتداء الغاية،

فإنك إذا قلت: أكلت من الرغيف إنما أوقعت الأكل على جزء فأنفصل، فمآل معنى الكلام ابتداء الغاية وإلى هذا ذهب الزمخشري في أحد قوليه..^(١)

فقد جعل (من) في (عشرون من الدراهم) وهي المشهورة بأنها بيانية جعله الزمخشري ابتدائية. ورده للرضي قائلا: "إنه بعيد لأن الدراهم هي العشرون، ومحال أن يكون الشيء مبدأ نفسه، وكذلك الأوثان في قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا

الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ ٣٠ الحج هي نفس الرجس فلا تكون مبدأ له"^(٢).

والحق أن (من) هنا بمعنى (بعض) فهي تثبت أن (عشرون) بعض الدراهم لا غيرها. كما تثبت أن الرجس بعض صفات الأوثان لا حقيقتها.

هذا: وقد سبق عن سيبويه أنه جعل (من) التي زعم زيادتها بمعنى (بعض) ولكن الزمخشري يجعلها ابتدائية ففي (ما جاعني من رجل) يقرر أن معنى (من) ابتداء الغاية كقولك: سرت من البصرة وكونها مبعضة ومبينة ومزيدة في نحو: ما جاعني من أحد راجع إلى هذا"^(٣).

هذا هو منهج الزمخشري في المفصل. وأما منهجه في الكشف قد عدد معانيها وأغلبها هو البعضية وسنعلم صدق ذلك في أساليب (من) في القرآن.

الرأي الثاني: أن الأصل فيها للتبعيض، فبعد أن ذكر أبو البقاء في كلياته الرأي الأول قال: وقال الآخرون: الأصل هو التبعيض^(٤).

(١) انظر الجنى الداني ص ٣١٥: ٣١٦ والمفصل بشرح ابن يعيش ٨/ ١٠: ١٣. والمخصص جـ ١٤ ص ٥٣ وكليات أبي البقاء ص ٥١.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٢٢.

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٨/ ١٠.

(٤) كليات أبي البقاء ص ١٥ وانظر الشرح الكبير للرازي ١/ ٥٥.

وهذا ما ذهب إليه علماء أصول الفقه فهم يرون أنها للتبعيض فقط، وما عداه يرجع إليه نحو قوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ ٢٥٣ البقرة. .. ومن هؤلاء الإمام أبو حنيفة ولذلك يقول لو قال السيد لشخص: من شئت عتقه من عبيدى فاعتقه جاز له أن يعتقهم إلا واحدا^(١).

ومما يؤيد دلالتها على معنى (بعض) ما يلى:

- ١- أثبتت الدراسة اللغوية المقارنة أن (من) فى العبرانية (جزء أو قسم) ولذا قال جرجى زيدان: "إن معانى (من) الخمسة عشر تُردُّ جميعها إلى التبعيض فربما كانت مشتقة من أصل يفيد قولنا: قسم أو جزء"^(٢).
- ٢- قال الأوسى: "استعمال (من) فى التبعيض شائع أينما وقع فى التنزيل واستعمالات الفصحاء"^(٣).
- ٣- قد ثبت أن معنى (بعض) فيه معنى (بدء) والبدء هو النصيب من الجزور^(٤) والنصيب بعض من كل فكما يقال: قسمت الشئ إلى أنصباء يقال: بعضته فتبعض أى صار أبعاضا وأجزاء^(٥).
- ٤- أثبتت الدراسة القرآنية العلاقة الوثيقة بين (من) بفتح الميم و(من) بكسرها فى المعنى فكل منهما يدل على جزء ما يضاف إليه. فإذا قلنا: من الرجال من يقاتل فى سبيل الله فينال الجنة. دلت (من) على بعض الرجال ودلت (من) على بعض المقاتلين وهم المقاتلون فى سبيل الله لا غيره.

(١) علم أصول الفقه ص ٥٢.

(٢) الفلسفة اللغوية ص ٤١.

(٣) روح المعانى ٤ / ٥٥٥.

(٤) القاموس ١ / ٨.

(٥) القاموس ٢ / ٣٢٥.

وقد ذكر هذا المعنى الإمام الطبرى عند تفسير قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ

هَادُوا تَحَرَّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ ٤٦ النساء حيث قال: "الثانى: أن يكون معناه: من الذين هادوا من يحرفون الكلم، فتكون (مَنْ) محذوفة من الكلام بدلالة (مِنَ الَّذِينَ هَادُوا) عليها. وذلك أن (مَنْ) لو ذكرت فى الكلام كانت بعضا كـ (مِنْ) فاكتفى بدلالة (مِنْ) عليها.

والعرب تقول: منا يقول تلك ومنا لا يقوله بمعنى: منا من يقول ذلك ومنا من لا يقوله. فتحذف (مَنْ) اكتفاء بدلالة (مِنْ) عليه^(١).

ففى هذا النص ثبوت القرب فى المعنى بين (مِنْ) و (مَنْ). غير أن قول الطبرى (فتحذف من ...) غير محتاج إليه إذ المعنى تام بدونها فـ (مِنْ) مبتدأ والفعل بعدها خبر. وسيأتى ذلك مفصلا فى نصوص القرآن.

ولعلك هنا تستحضر ما ذكره ابن خلدون من أنه: من ميزات اللغة العربية دلالة الحركة على معان متعددة كما مثله بـ (قمت) بضم التاء وفتحها وكسرها.

ومثل ذلك ما ذكره القرافى فى مادة (دان) وهو: أن الأصمعى نقل عن بعض العرب فرقا ظريفا بين (الدين) بفتح الدال و (الدين) بكسرها فقال: إنما فتح الدال من (الدين) لأن صاحبه يعلو المدين. وكسرت فى (الدين) لابتنائها على الخضوع وضم دال الدنيا لابتنائها على الشدة^(٢).

وبالتأمل فى معانى صيغ المادة (دى ن) نجد بينها نفوا وقربا إذ لا يخلو أى من (الدين) بالكسر و (الدين) بالفتح و (الدين) أى المتمسك بدينه من الخضوع لما يعلوه.

فالمادة واحدة والمعانى متعددة؛ وسر تعددها إنما هو الحركة ذات السر العميق الدقيق فى لغة العرب.

(٢) هامش القاموس ٤ / ٢٢٥ عن الشارح.

(١) جامع البيان ٥ / ٧٠.

فلا عجب إذا مما ذكره الطبرى من العلاقة بين (من) و (من) بفتح الميم وكسرها.

ولعل هذا من وراء قول أبى البقاء: "وكلمة (من) مفتوحة نص فى العموم، ومكسورة - وإن كانت للتبعيض - إلا أنها تحمل على التمييز"^(١).

وقوله (نص فى العموم) ليس على إطلاقه كما وضحه الطبرى وإنما هو باعتبار معنى (من) بكسر الميم إذ معناها بالفتح أوسع دائرة من معناها بالكسر.

الرأى الثالث: أن الأصل فيها بيان الجنس وهو رأى فخر الدين الرازى فى قوله تعالى: ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ ٢ فاطر ويرى هذا الرأى من الفقهاء الإمامان أبو يوسف ومحمد. فقالا: لو قال السيد لشخص: من شئت عتقه من عبيدى فاعتقه فله أن يعتق الجميع لأن (من) عندهما للبيان^(٢).

ولعلك تذكر هنا ما رددنا به على هذا الرأى لأن (من) بمعنى (بعض) فى هذه الأساليب. ولذا كان ينبغى أن يقال: إذا شئت أن تعتق عبيدى فاعتقهم.

وبهذا تنحصر دلالة (من) فى معنيين هما: أن تكون بمعنى (بعض) وأن تكون بمعنى (ابتداء). وعلى هذين المعنيين قامت آيات (من) فى القرآن الكريم وهذا ما قمنا بعمل ذلك البحث من أجله، لننزه القرآن عن دعاوى زائفة مثل التقديم والتأخير، والحذف والتقدير. فالحذف حيف والتقدير تكدير.

تعقيب:

من المقرر عند دارسى اللغة أن الكلمة لا بد أن تكون دالة على معناها حقيقة لا مجازاً. إذ الحقيقة هى الأصل وأما المجاز فضرب من السعة فى التعبير ربما يلجأ إليه الكاتب فى بعض الأساليب.

(١) الكليات ص ٣٣٧. والصواب حذف (إلا أنها) لأن الخبر لا يعتمد بها.

(٢) علم أصول الفقه ص ٥٢.

ولم يستطع أحد في مقامنا أن يزعم المجاز في دلالة (من) على معنى (بعض) أو معنى (بدء). لما حققناه آنفا من متون اللغة. فمادة (من): منى كما علمنا ومعناها يرادف معنى مادة (ب ع ض) ومادة (ب د ء) وليس معنى كون هذه المواد مترادفة أنها متحدة المعنى بل لابد من فرق لا يلحمه إلا صاحب اللغات اللغوية الدقيقة.

وهذا ما جعلنا نقف عند هذين المعنيين لـ (من) لأن الذين توسعوا في معانيها لم يمكنهم الاستغناء عن دعوى المجاز في بعض معانيها. وما دام المعنى يمكن حمله على الحقيقة فلا يجوز جعله من المجاز لأن المجاز خلاف الأصل.

وبيان ذلك:

رأى بعض العلماء أنها تكون حقيقة في: التبعية وبيان الجنس وابتداء الغاية والبدل والتعليل. وتكون مجازا في: الزيادة والظرفية وموافقة (عن) والباء و (على).

فهذه المعاني عشرة ذكرها الأشموني وعلق عليها الصبان بأن ظاهر كلامه أنها حقيقة في الجميع، والظاهر خلافه لأنها حقيقة في الخمسة الأولى مجاز في الخمسة الثانية لعدم تبادرها الذي هو علامة الحقيقة^(١).

وقال الخضرى: "واعلم أن ما ذكره - أى ابن عقيل - لهذه الحروف من المعاني المتعددة إن تبادرت كلها من الحرف كالابتداء والبيان والتبعية في (من) كان حقيقة في جميعها بطريق الاشتراك اللفظي فرارا من التحكم إذ التبادر علامة الحقيقة"^(٢).

فما ينبغي ملاحظته أن الصبان قرر أنها حقيقة في خمسة معان هي: التبعية والابتداء وبيان الجنس والبدل والتعليل؛ على حين قرر الخضرى أنها حقيقة في الثلاثة الأولى.

(١) انظر منهج السالك للأشموني وحاشية الصبان عليه ٢ / ٢١٢.

(٢) حاشية الخضرى على ابن عقيل ١ / ٢٢٨.

وقد عرفنا أن البديل ليس من معانى (من) إذ معناها فيما زعموه بدلا هو معنى (بعض) كما عرفنا أن التعليل على معنى الابتداء. ويبقى بيان الجنس وقد حققنا أن (من) فيما زعموه فيه بمعنى (بعض). ولذا لم يبق إلا الابتداء والتبعيض. وهما من قبيل الحقيقة.

هذا: وقد علمنا أن دعوى زيادة (من) رائجة ولكنها باطلة خاسرة. ومما يزيدنا خسرانا أن الصبان قد نكر أنها مجازية الاستعمال.

ولعله فى ذلك متأثر بما وقع فيه أبو حامد الغزالي فى كتابه (المستصفى) فقد جعل المجاز أربعة عشر قسما ثم قال: "الثانى هذه الزيادة فى الكلام لغير فائدة كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ ١٥٩ آل عمران:

وهو يعنى (ما) من (فبما) وكأن أصل الآية فى نظره (فبرحمة من الله) ... وهذا لا يليق لا بأبى حامد الغزالي ولا بالقرآن من باب أولى.

ولذا رأينا ابن الأثير ينبى له رادا عليه زعمه ومقررا الحق والحقيقة حيث يقول: "وهذا القول لا أراه صوابا وفيه نظر من وجهين:

أحدهما: أن هذا القسم ليس من المجاز لأن المجاز هو دلالة اللفظ على غير ما وضع له فى أصل اللغة.

الوجه الآخر: أنى لو سلمت أن ذلك من المجاز لأنكرت أن لفظة (ما) زائدة لا معنى لها. ولكنها وردت تقخيما لأمر النعمة التى لان بها الرسول ﷺ وهى محض الفصاحة. ولو عرّى الكلام عنها لما كانت له تلك الفخامة. ومن ذهب إلى أن فى القرآن لفظا زائدا لا معنى له فإما أن يكون جاهلا بهذا القول وإما أن يكون متسما فى دينه واعتقاده" (١).

(١) المثل السائر نسخة خطية بالمكتبة الأحمديّة بطنطا.

وإنكار وصف الزائد بالمجاز هو ما ذهب إليه الإمام عبد القاهر^(١).

ونتيجة ذلك أن (من) في قوله تعالى: ﴿ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا

نَذِيرٍ ۚ ١٩ المائدة و (ما) في آية آل عمران السابقة حقيقة لا مجاز وهنا نرى عبد القاهر وابن الأثير في ورطة لا يحسدان عليها وهما من هما فقها للغة وفهما لأسرارها.

إذ كيف تكون الكلمة مستعملة في معنى حقيقى ومع ذلك تسول لأحد نفسه أن يتوهم أنها زائدة؟ هل الدال على الحقيقة يكون زائدا؟ إنا لو سرنا في هذا المضمار ضللنا وأضللنا لأن ذلك نعترف أن في القرآن كلمات لا حقيقة في معناها. وهل يستسيغ عاقل هذا؟!

ومن هنا يتضح دقة منهج دراسة اللغة القائمة على أن ما زعم زيادته له معنى وعمل فمعنى (من) هو معنى: بعض. وعملها هو خفض ما بعدها. وبهذا المعنى تحقق استغراق النفي لجنس المتحدث عنه.

وهذا ما وضحناه عند بيان نص سيبويه والوقوف على ما فيه من تناقض إذ كيف يقرر معناها وعملها في (هذا من الثوب) وفي (ما أتانى من رجل) حيث يقول: كأنك قلت: بعضه وبعض الرجال. ثم يزعم بعد ذلك كله أنها زائدة؟!

والى هنا يحق لى أن أطمئن إلى أن (من) لا تخرج عن معنيين فى أساليب اللغة وهما: معنى: بعض ومعنى: بدء واستعمالها فيهما على الحقيقة التى لا يحجبها ضباب ولا ينال منها وهم واهم أو زعم زاعم.

مِنْ (البعضية) بين الاسم والحرف.

مرادفة (مِنْ) لـ (بعض):

١- لقد ثبت فيما سبق بما لا خفاء عليه ولا ضعف فيه أن (من) ترادف (بعض) ومن ثمَّ صح وقوعها موقعها فى بيان معناها. كما قال سيبويه إمام النحاة فى (هذا من القوم) وفى (ما أتانى من رجل): كأنك قلت: بعضهم وبعض الرجال.

ولم يكن سيبويه ليقرر ذلك بدون سند له من لغة العرب. لأننا قرأنا في الكشاف للزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ٩٢ آل عمران قوله: "قراءة عبد الله: حتى تنفقوا بعض ما تحبون. وهذا دليل على أن (من) للتبويض. ونحوه: أخذت من المال أى بعضه" (١).

ألا يحتمل أن سيبويه كان يعلم هذه القراءة فقام عليها ما ذكره من أساليب؟! وربما يقال إن الزمخشري كان ذا فكر ثاقب وعقل واع ومن ثم لم يكن مقلداً لمن سبقه بل هو مجتهد يتمتع بأدوات الاجتهاد. ولا أدل على ذلك من أنه في افتتاح تفسير سورة البقرة قال: "اعلم أن الألفاظ التى يتهجى بها أسماء. مسمياتها الحروف المبسوطة التى منها ركبت الكلم. فقولك: ضاد اسم سمي به: ضه من (ضرب) إذا تهجيته. وكذلك را. با اسمان لقولك: ره وبه

فإن قلت: لم قضيت لهذه الألفاظ بالاسمية؟ وهلا زعمت أنها حروف كما وقع فى عبارات المتقدمين؟ قلت: قد استوضحت بالبرهان النير أنها أسماء غير حروف؛ فعلمت أن قولهم خليف بأن يصرف إلى التسامح، وقد وجدناهم متسامحين فى تسمية كثير من الأسماء التى لا يقدح إشكال فى اسميتها كالظروف وغيرها بالحروف مستعملين الحرف فى معنى: الكلمة" (٢).

وبهذه النصوص الثلاثة أعنى: نص سيبويه ونصى الزمخشري أكون قد رفعت مصباحاً يضئ الطريق إلى إثبات اسمية (من) التى ترادف (بعض) أى تقع موقعها.

بل إنى أقول: إن ذلك يحتاج إلى بذل جهد وطول فكر وعمق تأمل حتى لا يبقى حوله شبهة ولا تقربه ريبة ولا ينال منه غموض. لأن كثيراً من دارسى

(١) الكشاف ١ / ٢٩٤.

(٢) الكشاف ١ / ١٦.

اللغة العربية - بل أكثرهم - لا يعرف شيئاً عن اسمية (من) هذه ولو حاولت إقناعه بذلك لما ألقى إليك إنتيه فضلاً عن عقله وفكره وكان اسمية (من) لا ترقى إلى مرتبة حسن الاستماع والإنصات، وكيف ترقى وقد قال السيوطي: "من: مبنية على السكون مكسورة الأول قال ابن درستويه: وكان حقه الفتح لكنه قصد الفرق بينها وبين (من) الاسمية"^(١).

ولعلك تذكر وتتذكر ما سلف نقله عن ابن جرير الطبري من أن (من) و (مَنْ) بينهما قرب في المعنى وإنما فتحت الأولى لأن معناها أوسع مدى وكسرت الثانية لأن معناها أقل وأضيق. فالأولى تدل على العموم والثانية تدل على بعض العموم. وأن معنى كل منهما يتحدد بما يضاف إليه فقولنا (من الناس من يؤمن) تدل فيه (من) على بعض الناس. وتدل (من) على الذين يؤمنون منهم. ففي كل منهما معنى (بعض) وقد صرح الطبري بذلك حيث قال: "إن (من) لو ذكرت في الكلام كان بعضاً كـ (من) فاكتفى بدلالة (من) عليها"^(٢).

ومن البدهي أن (من) بالفتح اسم وعليه تكون اسمية (من) بالكسر بدهياً كذلك. وقد سبق مناقشة الطبري في حذف (من) لدلالة (من) عليها من قوله تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ.....الآيَةَ﴾ ومن قول العرب: منا يقول ذلك ومنا لا يقوله.. إذ الأسلوب ليس في حاجة إلى حذف وتقدير فقد عرفنا أن الحذف (جيف) وإن التقدير (تكدير). فما دامت (من) اسماً فهي في محل رفع مبتدأ وجملة (يقول ذلك) خبره...

وعلى الرغم من تلك الإشارات الجمالية الموحية المرشدة إلى اسمية (من) بكسر الميم نكاد لا نرى شيئاً يشير إليها في مراجع اللغة نحواً وغيره. فهي حقيقة ضائعة وحسبك دليلاً على ضياعها أن المراجع النحوية التي اطلعت عليها ومنها

(١) الهمع ٢ / ٣٤.

(٢) جامع البيان ٥ / ٧٠.

على سبيل المثال لا الحصر: الكتاب لسيبويه. والمفصل للزمخشري. وشرحه لابن يعيش. والكافية لابن الحاجب وشرحها للرضي. والمغنى لابن هشام وشرحه لدماميني وحاشيتا الأمير والشمي عليه. والتوضيح لابن هشام والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى وحاشية يسن عليه.

وحاشية الخضري على شرح الألفية لابن عقيل ... إلى غير ذلك. كل هذه المراجع لم تذكر أن (من) تستعمل اسما فيما اطلعت عليه منها مع نكرها معنى (التبعيض) لها. اللهم إلا ما جاء في منهج السالك للأشمونى وحاشية الصبان عليه فى غير باب حروف الإضافة، وكذلك ما جاء فى حاشية الخضري عند إعراب قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَا أَيُّهَا النَّاسُ آمِنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ الآية ٨ البقرة كما سيأتى.

أثر دراسة القرآن فى اسمية (من):

لقد كان لدراسة القرآن الفضل كل الفضل فى إكتشاف حقيقة اسمية (من) التى بمعنى (بعض) تلك الحقيقة اللغوية التى بها استقام فهم كثير من آياته والمحافظة على صياغتها المعجزة ونسقها الرائع.

ومما يؤخذ على النحاة فى هذا المقام أن كثيرا منهم قد جعل (من) أم حروف الإضافة. ومما يثبت ذلك أن كل كتب النحو بدأت الكلام عليها دون غيرها من الحروف. وقد سبق عن سيبويه ذلك. وكذا فعل الزمخشري وعلل ابن يعيش لهذا بقوله: "قد صدر صاحب الكتاب - يعنى: الزمخشري فى المفصل - كلامه وابتدأه بـ (مِنْ) وهى حَرِيَّةٌ بالتقديم لكثرة ورودها فى الكلام وسعة تصرفها"^(١).

وكذا ابن مالك فى ألفيته وعلل له الأشمونى فقال: "إنما بدأ بـ (من) لأنها أقوى حروف الجر، ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها نحو (من عندك) وأضاف الصبان: "ولأن من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها ثم بين أن المراد بنحو (من عندك) كل ظرف ملازم للنصب على الظرفية"^(١).

وقال الشيخ خالد: "إنما بدأ بـ (من) لأنها أم حروف الجر قاله صاحب: درة الغواص"^(٢).

أقول: مع هذا كله لم تر أحداً منهم عنى أيما عناية أو اهتم تمام الاهتمام ببيان اسميتها التى تكون وساما لها يميزها على ما عداها من بناتها أو أخواتها ولم يكتفوا بذلك بل زاد إجحافهم بحقها حينما أثبتوا لبعض هؤلاء البنات أو الأخوات استعمالهن أسماء أحيانا كالكاف وإلى ومذ ومنذ وعن وعلى ... أليس هذا عجيبا يدعو إلى التعجب!؟

وظل هذا منها سائدا عند النحاة حتى الأستاذ عباس حسن فقد بدأ معانيها بالتبعية أى الدلالة على البعضية. وعلامتها: أن يكون ما قبلها - فى الغالب - جزءاً من المجرور بها مع صحة حذفها ووضع كلمة (بعض) مكانها نحو: خذ من الدراهم. وكقولهم: ادخر من غناك لفقرك، ومن قوتك لضعفك، فالأخوذ بعض الدراهم، والمدخر بعض الغنى والقوة، ويصح وضع كلمة (بعض) مكان كلمة (من). ومثل هذا قول الشاعر:

وإنك ممن زين الله وجهه .. وليس لوجه زانه الله شائن

فالمخاطب جزء من الاسم المجرور بها وهو (من) الموصولة التى بمعنى (الذين).

(١) منهج السالك وحاشية الصبان عليه ٢/ ٢١٢.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣ ونظر درة الغواص ص ٢٥ وشرح ملحة الإعراب ص ٨٨.

وقد يكون الجزء متأخرا عنها وعن الاسم المجرور بها في اللفظ دون الرتبة كقولهم: إن من آفة المنطق الكذب، ومن لؤم الأخلاق الملق، فالكذب والملق متأخران في الترتيب اللفظي وحده ولكنهما متقدمان في درجتهما لأن كلا منهما اسم (إن) والأصل في اسم (إن) تقتمه في الرتبة على خبرها^(١).

إن هذا الكلام ينطوي على أمرين:

أحدهما: أن الأستاذ عباس حسن قد حدد متى تكون (من) بمعنى (بعض) ووضحه بأن ما قبلها يكون جزء ما بعدها. وبأنه يصح وضع (بعض) موضعها. ولا يخفى على ذي عقل وبصيرة أن هذا يقتضى اسميتها. غير أن هناك مميزات لـ (من) على (بعض) سيأتى بيانها مما جعلها أكثر دورانا في الاستعمال عنها كما اتضح ذلك من أساليب القرآن الآتية.

وقد كان بوسع الأستاذ عباس حسن أن يدرك العلاقة الوثيقة بين (من) و(مَن) في قول الشاعر: (وإنك ممن زين الله وجهه) كما فعل ابن جرير الطبري فقد صرح بأن (من) و (مَن) فيهما معنى (بعض) بيد أن كسر الميم في الأولى جعلها أضيق دائرة من الثانية المفتوحة الميم. وليس من العدل أن نجعل (من) بالفتح اسما وبالكسر حرفا بل الذى يقتضيه الإنصاف أن يكونا اسمين لكل منهما خصائصه في الاستعمال.

وعلى هذا تكون (من) فى الأمثلة التى ذكرها الأستاذ عباس حسن فى محل نصب لأنها مفعول به. وتكون فى قول الشاعر (وإنك ممن زين الله وجهه) فى محل رفع لأنها خبر (إن).

الأمر الآخر: أن الأستاذ عباس حسن لم يمنعه سعة اطلاعه وعمق فكره النحوى عن أن يتخلى عن دعوى التقديم والتأخير التى هى - بالإجماع - خلاف الأصل ولا تليق إلا بموطن الضرورة وهو الشعر. فدأب على إعراب (من آفة)

و(من لؤم) خبرا مقدما و (الكذب) و (الملق) مبتدأ مؤخرا. ونسى أن (الكذب) هو المحكوم به على بعض الآفات. و (الملق) هو المحكوم به على بعض الأخلاق. ومما يثبت ذلك أن هذين الأسلوبين قبل دخول (إن) عليهما كانا: من آفة المنطق الكذب، ومن لؤم الأخلاق الملق. فـ (من) فيهما في محل رفع مبتدأ لأنها في موضع المحكوم عليه. و (الكذب) و (الملق) خبران لأنهما في موضع المحكوم به. فلما دخلت (إن) لم تزل من ذلك شيئا إذ قصارى أمرها أنها أكدت نسبة الخبر إلى المبتدأ.

وهنا نجدنا في حاجة إلى وقفة تأمل إذ يمكننا أن نجعل (من) في محل نصب اسم (إن) ونرفع (الكذب) و (الملق) لأنهما خبرها.

ومثل هذا قول الرسول عليه السلام: "إن من البيان لسحر. أو إن بعض البيان سحر. فـ (من) اسم (إن) و (سحر) خبرها.

وعلى ذلك يعرب قول الرسول عليه الصلاة والسلام: "إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون".

فـ (من) في محل نصب اسم (إن) و (المصورون) خبرها. ولكن النحاة جريا وراء المشهور غير المحقق يجعلون اسم (إن) محذوفا وهو ضمير الشأن فيكون تقدير الحديث (إنه) أى الحال والشأن و (من أشد) متعلق بمحذوف خبر مقدم و (المصورون) مبتدأ مؤخر^(١).

أرأيت بعد ذلك تعقيدا وتفسيراً مع أن نسق الحديث بأباه كل الإباء وينفر منه أشد النفور. إذ المراد به أن الذين يعذبون أشد العذاب طوائف متنوعة وبعضهم المصورون. وهذه هي الصورة التى رسمها الحديث بنسقه ووضع كل كلمة من كلماته فى مكانها الذى لا تزول عنه. فالمصورون محكوم بهم على (بعض أشد الناس عذابا) لا كلهم.

(١) انظر حاشية الصبان ١ / ٢٧٨.

ومثل هذا الحديث أحاديث أخرى ورتت فيها (من) اسم (إن) وخبرها جملة فعلية ومنها قوله ﷺ: "إن من أشراط الساعة أن يرفع العلم ويثبت الجهل ويشرب الخمر ويظهر الزنا" فـ (من) اسم (إن) في محل نصب ورفع العلم وثبوت الجهل وشرب الخمر وظهور الزنا أخبار عنه.

وغير ذلك من أحاديث منها (من) اسم (إن) وبعدها جمل فعلية مصدرية بـ (أن) المصدرية فهي في تأويل مصدر خبرها^(١).

ولكن السائد في الاستعمال العربي نصب نحو (الكذب) و (الملق) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَأَحْذَرُوهُمْ﴾ ١٤ التغابن. وقد يبدو للقارئ لأول وهلة أنه لابد من جعل (عدوا) اسم (إن) و (من) أزواجكم) خبرها مع ارتكاب دعوى التقديم والتأخير. وهنا أقول له: لا لأننا لو فعلنا لجعلنا المحكوم به محكوم عليه ولا يخفى ما في ذلك من خلل واضطراب وخروج عن نسق لغتنا العربية المحكم الدقيق.

ومن هذا الأحكام وتلك الدقة أننا وجدنا لهجة عربية تنصب بـ (إن) الجزعين أى المبتدأ والخبر فلم لا يكون مثل هذه الآية على تلك اللهجة التي تجعل النص سليم البناء منسق المعنى فلا تقديم ولا تأخير. وخاصة أن (العداوة) واضح الحكم بها على بعض الأزواج والأولاد وهم المحكوم عليه. وبهذا ينطبق الإعراب على المعنى؛ إذ هو فرعه كما قرره علماء النحو قاطبة.

ومثل هذه الآية قول الرسول عليه السلام: "إن من الشعر حكمة" بنصب (حكمة) فـ (إن) ناصبة المبتدأ والخبر... وغير ذلك. كما سيأتى تفصيله في أساليب القرآن:

(١) انظر هداية الباري إلى ترتيب صحيح البخاري جـ ٢ ص ٢٠٥ فما بعدها.

ومن هنا اتضح لنا مدى فضل دراسة القرآن على اكتشاف اسمية (من) التي هى بمعنى (بعض) وكان على الأستاذ عباس حسن أن يدلو بدلوه فى هذه المسألة ولكن قوة الشهرة وجلبية المشهور قد صرفاه عن ذلك فله العذر.

ومما ينبغى أن ننوه به فى مقامنا هذا أننا حاولنا أن نضع عين القارئ ونلفت ذهنه إلى أول من صرح باسمية (من) التي بمعنى (بعض) فكان هو الإمام محمود بن عمر الزمخشري فى (الكشاف) لا فى (المفصل) ولا فى (الأنموذج) وغيرهما من كتبه وهذا (الكشاف) كتاب فريد فى بابيه ومن ثم قيل عنه "قأنت لو قرأته وجدت مسائل العربية نحوها وبلاغتها قد عرضت لك فى ثوب رائع يمثل لك حسن الأسلوب وبقته، وجمال المعنى وروعته، ويعطيك مع تلك الفكرة العلمية الدقيقة، وقلمما وجدت ذلك عند غيره إلا الذين قفوا آثاره وأخذوا عنه.

وفى الحق أن الزمخشري - رحمه الله تعالى - قد أفاد علوم القرآن وعلوم اللغة العربية بتفسيره هذا أكبر الفائدة؛ وعاد عليها منها أعظم النفع، حتى كان خليقا بما قيل فيه وفى السكاكي: "لولا الأعرجان لجهلت بلاغة القرآن" (١).

فلا عجب إذا من وصول الزمخشري إلى كنوز القرآن وحصوله عليها ثم إظهارها جميلة رائعة تأخذ بعين القارئ وتستقر فى ذهنه فتصير شعاعا له يهديه إلى دقة مسلك أسلوب القرآن.

ولعل أول ما لفت نظري ونبه عقلى هو ما جاء فى الكشاف عند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجَ مِنْهُم مِّنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ ٢٢ البقرة. وهو: "و (من) فى (من الثمرات) للتبعيض لأن المنكرين أعنى: ماء ورزقا يكتنفانه، وقد قصد بتكثيرهما معنى البعضية فكأنه قيل: وأنزلنا من السماء بعض الماء فأخرجنا به بعض الثمرات ليكون بعض رزقكم؛ وهذا هو المطابق لصحة المعنى" (٢).

(١) مقدمة فى نشأة علوم البلاغة لكتاب السعد/ بقلم الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد

ج ١ ص ٢٣.

(٢) الكشاف ١/ ٧١.

ولو أتصف لجعل (من) فى (من السماء) بعضية كذلك فقد حققنا فى أساليب (من) فى القرآن أن المراد بـ (السماء) التى أنزل الله منها الماء هو (السحاب) والماء بعضه وعليه يكون مستهل عبارة الزمخشري: وأنزلنا بعض السحاب حالة كونه بعض الماء ... إلخ.

ولعل مثل هذا النص للزمخشري فى معنى (من) هو الذى جعل السيوطى يقول: قال الزمخشري فى الكشاف والطيبى فى حاشيته: وترد (من) اسما مفعولا كقوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ أعرب (من) مفعولا لـ (أخرج) و (رزقا) مفعولا لأجله، قال - يعنى: الزمخشري - وكذا حيث كانت للتبعيض فهى فى موضع المفعول به. قال الطيبى: وإذا قدرت (من) مفعولا كانت اسما كـ (عن) فى قوله: من عن يمينه^(١).

ولا يخفى أن (من عن يمينه) ليس (من) فيه بمعنى (بعض) بل هى حرف ابتداء لأن ما بعدها لا يصلح للتبعيض أى للتجزئة وسيأتى الحديث عنها.

هذا: ومما يجدر ذكره أنه قد سبق تصريح الزمخشري باسمية (من) البعضية فى آيتين من سورة البقرة هى قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ ٣ وقوله: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ٨ فقد قال فى الأولى: "وأدخل (من) التبعيضية صيانة لهم وكفا عن الإسراف والتبذير المنهى عنه؛ وقدم مفعول الفعل دلالة على كونه أهم كأنه قال: ويخصون بعض المال الحلال بالتصدق به".

وقال فى الثانية: "فإن قلت: كيف يجعلون - أى المنافقون - بعض أولئك - أى الكافرين - والمنافقون غير المختوم على قلوبهم.

قلت: الكفر جمع الفريقين معا وصيرهم جنسا واحدا؛ وكون المناققين نوعا من نوعي هذا الجنس... لا يخرجهم أن يكون بعضا من الجنس، فإن الأجناس إنما تنوعت لمغايرات وقعت بين بعضها وبعض^(١).

أليس في ذلك أبلغ الأدلة على أن (من) مفعول في الآية الأولى وذكر أولا للاختصاص. وأنها في الآية الثانية مبتدأ خبره (من يقول آمنا...!!؟

٥- مما سبق يتضح أن (من) التي تكون بمعنى (بعض) تعرب مبتدأ ومفعولا به .. إلى غير ذلك مما يأتي بيانه في أساليب القرآن.

وسنعلم أن القول باسميتها حنيئذ أكثر مرونة وأوضح وأقوى بلاغة وبيانا. وحسبنا في هذا المقام قول الأشموني شارحا قول ابن مالك:

والاسم منه معرب ومبنى لشبهه من الحروف مدنى

"والاسم (منه) أى بعضه (معرب) على الأصل فيه ويسمى متمكنا (و) منه أى بعضه الآخر (مبنى) على خلاف الأصل فيه ويسمى غير متمكن".

قال الصبان: "قوله (أى بعضه): تفسير (من) بـ (بعض) أقرب إلى مذهب الزمخشري الجاعل (مين) التبعيضية اسما بمعنى (بعض) وعليه فـ (من) مبتدأ و (معرب) خبر؛ وهذا أحسن في المعنى"^(٢).

معنى البعضية في (من):

يثبت مما سبق بلا شك أن (من) تكون بمعنى (بعض). ومن ثم اشتهرت بـ (من) البعضية أى المنسوبة إلى بعض في معناها.

(١) الكشف ١/ ٣٢، ٤٢.

(٢) منهج السالك إلى الفية ابن مالك للأشموني وحاشية الصبان عليه ١/ ٥٦.

وهنا ينبغي أن نوضح المراد بـ (بعض) التي تنسب إليها (من) هل هي
بعضية الأجزاء أو بعضية الأفراد؟

جاء في كليات أبي البقاء: "والبعضية المعتبرة في (من) التبعية هي:
البعضية في الأجزاء لا البعضية في الأفراد. خلاف التكرير الذي يكون للتبعيض
فإن المعتبر فيه التبعية في الأفراد لا في الأجزاء. وقد صرح الزمخشري في
مواضع من الكشاف بأنه قد يقصد بالتكرير الدلالة على البعضية في الأجزاء منها ما
ذكره في قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ ١ الإسراء (١).

ونص عبارة الزمخشري: "أراد بقوله (ليلاً) بلفظ التكرير تقليل مدة الإسراء
وأنه أُسْرِيَ به في بعض الليل من مكة إلى الشام مسيرة أربعين ليلة، وذلك أن
التكرير فيه قد دل على معنى البعضية، ويشهد لذلك قراءة عبد الله وحذيفة: من الليل
أي بعض الليل كقوله: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدَ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾ ٧٩ الإسراء (٢).

والفرق بين بعضية الأجزاء وبعضية الأفراد أن الأولى تكون في ذى أجزاء
مرتبط بعضها ببعض ارتباطاً عضوياً أي كأعضاء جسم الإنسان بحيث إذا أخذ
جزء منها اختلف شكله. ومن ذلك: أكلت من الرغيف أي بعضه وشربت من الماء
أي بعضه. وأما الثانية فتكون في ذى أفراد مستقل كل منها في تكوينه عن الآخر.
نحو: محمد من العلماء أي بعضهم.

وبالتأمل في هذا الفرق يتضح أن (مِنْ) صالحة لبعضية الأجزاء والأفراد معا
وهذا خلاف ما ذكره أبو البقاء في كلياته. ولذا كان كلام الزمخشري أعم وأجمل
حيث جعل (مِنْ) لبعضية الأجزاء في (من الليل) ومثله (من النهار) في قوله
تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ

بَيْنَهُمْ ﴿٤٥﴾ يونس. وقوله: ﴿إِذَا تُدِىَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ ١٠ الجمعة.

فـ (من) فى هذه كلها بمعنى (بعض) قال المجدد: "وبعض كل شئ طائفة منه" (١).

بل إن الزمخشري نكر ما يثبت أنه قد يراد بـ (بعض) المتكلم نفسه حيث قال: "ويقال للرجل من القوم: من فعل كذا فيقول: أحدا أو بعضنا يريد نفسه. ومنه قول لبيد:

تَرَكَ أَمَكْنَةَ إِذَا لَمْ أَرْضَها أو يرتبط بعض النفوس حمامها

يريد نفسه. وهذه جارية حَسَّانة يشبه بعضها بعضا" (٢).

وحكى المعري محاوراة بين لبيد وغيره فى هذا البيت: قال أحدهم: هل أردت ببعض: معنى كل فقال لبيد كلا إنما أردت نفسي، وهذا كما تقول للرجل إذا ذهب ماله: أعطاك بعض الناس مالا وأنت تعنى نفسك فى الحقيقة، وظاهر الكلام واقع على كل إنسان وعلى كل فرقة تكون بعضا للناس" (٣).

فـ (بعض) هنا يراد بها فرد من الناس. وقد ورد مثل ذلك فى (من) حيث قال الله عز وجل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ ٢٠٤ البقرة وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ ٢٠٧ البقرة. فالمراد بـ (من) فى الأولى. الأحنس بن شريق. وبها فى الثانية: شهيب بن سنان" (٤).

(١) القاموس ٢ / ٣٢٤.

(٢) الأساس ص ٥٥.

(٣) رسالة الغفران ص ٣٨.

(٤) الكشف ١ / ١٩٠.

وكذا فى قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِ لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ ٦ لقمان.

فالمراد بها: الضر بن الحارث^(١).

ف— (من) يراد بها الأجزاء كما يراد بها الأفراد ولذا وجدنا أبا البقاء يعقب على النص السابق قائلا: "والحق ما قاله الشيخ سعد الدين وهو: أن البعضية التى تدخل عليها (من): البعضية المجردة المنافية للكلية لا البعضية التى هى أعم من أن تكون من ضمن الكل أو بدونه لاتفاق النحاة على ذلك حيث احتاجوا إلى التوفيق بين قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ ٤ نوح. وبين قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ ٥٣ الزمر. إلى أن قالوا: لا يبعد أن يغفر جميع الذنوب لقوم وبعضها لقوم ولم يذهب أحد إلى أن التبعض لا ينافى الكلية"^(٢).

ما تعرف به (من) البعضية:

من نصوص العلماء سيبويه ومن بعده إلى يومنا هذا يتبين أن (من) البعضية تعرف بأن يصح حلول (بعض) محلها، والدليل على ذلك ما ورد فى بعض قراءات القرآن كما فى قراءة (بعض ما تحبون) فى (مما تحبون) بل إن هناك قراءة بـ (من) تثبت أن التتوين للتبعض كما عرفنا فى قوله تعالى: ﴿أَسْرَىٰ بَعْدَهُ لَيْلًا﴾ فقد قرئ: من الليل: فكان (من) بمعنى (بعض) أصلا لأنها لو لم تكن كذلك لما دلت على معناه دون التصريح بها.

ومع وضوح هذا وقوته رأينا علماء النحو لا يكتفون به بل يذكرون أشياء أخرى يعرف بها معنى (بعض) فى (من). يقول الرضى: "وتعرف (من) التبعية بأن يكون هناك شئ ظاهر وهو بعض المجرور بـ (من) نحو قوله تعالى:

(١) الكشف ٣ / ٣٨٧.

(٢) الكليات ص ٣٣٤.

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ ١٠٣ التوبة. أو مقدر نحو: أخذت من الدراهم. أى من الدراهم شيئاً^(١).

ومعنى الآية واضح جداً وهو: خذ بعض أموالهم حالة كونه صدقة. وكذا معنى أسلوب الرضى وهو: أخذت بعض الدراهم. أى لا كلها.

فلمست أدري ما معنى قول الرضى (أن يكون هناك شئ ظاهر) وهو يعنى: صدقة فما العلاقة بين معنى (من) و (صدقة)؟ إن (من) بعض الأموال. و (صدقة) مصرف الأموال. ونسق الآية ليس فى حاجة إلى أن يكون: خذ صدقة من أموالهم. بل هو جميل رائع دقيق بديع وحسبه أنه وحى الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلقه لأنه تنزيل من حكيم حميد:

وأما أخذت من الدراهم فليس به حاجة إلى تقدير شئ إذ مقامه وهو إفادة أخذ المتكلم بعض الدراهم لا كلها كما فى (أكلت من الرغيف) و (شربت من الماء).

وبهذا يظهر تدخل الرضى فى أسلوب القرآن بالتعديل تقديمًا وتأخيرًا بدون حاجة إليه إلا ما وقر فى صدور علماء النحو من أنه لا بد فى اللغة من (التعديل) ومثل ذلك تدخله فى الأسلوب الثانى بنكر شئ ليس المعنى فى حاجة إليه. وفضلاً عن ذلك لو استجاب الرضى لنزعة التقديم والتأخير لقال: أخذت شيئاً من المال. وبهذا يكون قبح ثم قدم وأخر.

وبعض العلماء يحتم أن يكون المذكور قبلها لفظاً أو معنى بعضاً مما بعدها كقولك: أخذت درهماً من الدراهم^(٢).

ومقتضى هذا أننا لا نقول: أخذت من الدراهم. وهذا شئ عجيب يدعو إلى التعجب لأننا قرأنا فى القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ وقوله:

﴿ أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ ٢٥٤ ، ٢٦٧ البقرة.

(١) شرح الكافية ٢ / ٣٢٢.

(٢) كليات أبى البقاء ص ٣٣٤.

فلم نجد شيئاً قبلها لا لفظاً ولا تقديراً إذ المعنى تام واضح لا نقص فيه ولا غموض أى أنفقوا بعض ما رزقناكم. وأنفقوا بعض طيبات ما كسبتم. وقد نبه الزمخشري إلى أن التعبير بـ (من) لمنع الإسراف والتبذير.

ويبقى للرد على ذلك كله أنهم بتقديرهم شيئاً قبل (من) فى (أخذت من الدراهم) أى (شيئاً من الدراهم) يرتكبون خطأ فاحشاً حيث يحذفون الموصوف وحذف الموصوف قبيح بل هو أقبح من القبيح.

كما أنهم إذا قدروا (شيئاً) بعد (من) فى قولهم: (أخذت من الدراهم) فجعلوه أخذت من الدراهم شيئاً. يجعلون المبعوض بعد أداة التبعض وذلك لا يستسيغه عقل ولا يجيزه تفكير مستقيم.

على أنهم بتقديرهم (شيئاً) يجعلون معنى التبعض فيه وبذلك تتجرد (من) عن المعنى وهذا واضح الفساد.

لذلك كله وجدنا فريقاً من العلماء مستقيم الفكر معتدل البيان يجعل علامة (من) البعضية حلول (بعض) محلها. قال ابن هشام: "وعلامتها إمكان سد (بعض) مسدها كقراءة ابن مسعود فى قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنفَقُوا مَا تَحِبُّونَ﴾: حتى تنفقوا بعض ما تحبون"^(١).

وقال أبو البقاء: "المبعضة ما يصح فى موضعها (بعض) كما فى: أخذت من الدراهم"^(٢) وبذلك يثبت أن (من) هى المبعضة لأن فيها معنى (بعض) وما بعدها هو (المبعض) فـ (من) بعض ما تضاف إليه مثلها مثل (بعض) فى قول الشاعر:

إذا بعض السنين تعرفتنا كفى الأيتام حقد أبى اليتيم

قال سيبويه: لأن (بعض) هنا سنون^(٣).

(١) المغنى بحاشية الأمير ٢ / ١٤.

(٢) الكليات ص ٣٣٤.

(٣) الكتاب ١ / ٥٢.

وواضح أن (من) مثل (بعض) فتكون بعض ما تضاف إليه. وهذا هو الصواب.

الرد على من ينكر بعضية (من):

لعل القارئ قد اطمأن قلبه وطابت نفسه بما حققناه ووثقناه من دلالة (من) على معنى (بعض) ومن ثم تكون اسما مثلها إذ لا يقوم الاسم إلا في مقام الاسم فما دامت (بعض) تخلف (من) وهى اسم فلا مناص من كون (من) اسما.

ولكنى أقول إن هناك من ينكر هذا المعنى - مع ما سبق ذكره - كابن جنى وأبى حيان.

أولاً: أما ابن جنى: فقد ذكر أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكانت مختصرة لها هى أيضاً واختصار المختصر إجحاف به .. ثم شرح ذلك قائلاً: "إذا قلت ما قام زيد فقد أغنت (ما) عن (أنفى) وهى جملة فعل وفاعل... وإذا قلت: ليس زيد بقائم فقد نابت الباء عن (حقاً) و (البئة) وغير ذى شك. وإذا قلت: (فبما نقضهم ميثاقهم) فكأنك قلت: فينقضهم ميثاقهم فعلنا كذا حقاً أو يقينا. وإذا قلت: أمسكت بالحبل فقد نابت الباء عن قولك: أمسكته مباشرة له وملاصقة يدي له. وإذا قلت: أكلت من الطعام فقد نابت (من) عن البعض أى أكلت بعض الطعام" (١).

والذى يعنينا فى مقامنا هذا هو نيابة (من) عن (بعض). ولعلك تلاحظ أن هذا التعبير يختلف عما سبق ذكره عن العلماء فقد قرروا أن (من) تردفها (بعض) فهى الأصل وإنما تقع (بعض) موقعها للدلالة على أنها اسم. فإذا جاء ابن جنى وجعلها نائبة عن الاسم اقتضى ذلك حتماً أن تكون اسماً. إذ كيف ينوب حرف عن اسم؟؟ أليس ذلك بعجيب غريب؟؟

(١) الخصائص ٢/ ٢٧٣: ٢٧٤.

وربما نلتبس لابن جنى مخرجا من مأزقه هذا بما نكرة الإمام الزمخشري ونقلناه عنه فيما مضى من أن منهج العلماء في التعبير عن الأسماء بالحروف مبنى على التسامح لأنهم يستعملون الحرف مرادا به: الكلمة. فلعن ابن جنى يعنى بقوله (حرف): كلمة.

وهذا ما قرأناه - وقرأه غيرنا - كثيرا في كتاب سيبويه. فلعن ابن جنى جرى هذا المجرى حتى لا يقع في ضيق ليس له منه مخرج.

ولكننا لا نلبث حتى نرى لابن جنى موقفا غريبا بالنسبة لـ (من) هذه. فعلى الرغم من نصه السالف الذكر عن أنها تتوب عن (بعض) نرى الشنقيطي يقول: "وقد حرص ابن جنى بإنكار أن تكون (من) للتبويض. ثم يورد اعتراضا على ذلك بأنه شهادة على نفى فلا تقبل ثم يرد هذا الاعتراض بأنها شهادة على أمر مضمون نشأ عن استقراء صحيح فتقبل لأن ابن جنى شديد الإطلاع على لسان العرب قاله الدماميني^(١).

ومع أننا لا ننكر فضل ابن جنى وجهده المشكور في تجلية كثير من حقائق اللغة وكشف أسرارها الدقيقة العميقة لا نرى ما قرره الدماميني في مقامنا هذا بل نخالفه ولا نسلم بأن ابن جنى اطلع على لسان العرب بصورة أعم وأتم وعلى نحو أشمل وأكمل من اطلع سيبويه الذي شافه العرب أو من شافهم وتأدب على أساليبهم ودون كثيرا من نصوصهم. ومع ذلك كان هو إمام النخاة في إثبات معنى (بعض) لـ (من) فقوله: "وتكون أيضا للتبويض، تقول: هذا من الثوب وهذا منهم فكأنك قلت: بعضه وبعضهم"^(٢).

وقد مضى النخاة على هذا النهج لم يشذ منهم أحد - حسب علمنا - إلا ابن جنى.

(١) الدرر اللامعة ٢/ ٣٤ بتصرف.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٠٧.

ما ترتب على إنكار ابن جنى:

ولقد ترتب على إنكاره هذا المعنى أن ضاق فكره عن استيعاب معناها فى قول النابغة:

كانك من جمال بنى أقيش يققع خلف رجله بشن

يقول البغدادى فى حديثه عن قول الشاعر وهو الأعشى ميمون

انتتهون ولن ينهى نوى شطط كالطعن يهلك منه الزيت والقتل

: "أنشده الرضى على أنه يتعين فيه اسمية الكاف إذا طلبها عامل رفع كما هنا فإنها اسم بمعنى (مثل) وقعت فاعلة لـ (ينهى) قال ابن جنى فى سر الصناعة^(١):
"إن قال قائل: هل يجوز أن تكون الكاف فى (كالطعن) حرف جر وتكون صفة قامت مقام الموصوف والتقدير: ولن ينهى نوى شطط شئ كالطعن فيكون الفاعل المحذوف الموصوف حذفاً جائزاً كما حذف الموصوف فى قوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً

عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ ١٤ الإنسان. أى جنة دانية وكقول الشاعر

كانك من جمال بنى أقيش يققع خلف رجله بشن

أى جمل من جمال بنى أقيش.

فالجواب: أن حذف الموصوف وإقامة الوصف مقامه قبيح وفى بعض الأماكن أقبح. فأما قوله (ودانية عليهم ظلالها) فالحجة أن يكون حالا معطوفة على (متكئين) فهذا لا ضرورة فيه.

(١) انظر جـ ١ ص ٢٨٣.

ولما قوله (كأنك من جمال بنى أقيش) فإنما جاز في ضرورة الشعر؛ ولو جاز لنا أن نجد (من) في بعض المواضع قد جعلت اسماً لجعلنا ها ههنا اسماً ولم نحمل للكلام على إقامة للصفة مقام الموصوف^(١).

لرأيت كيف وقع ابن جنى وهو من هو في هذا الضيق حين يخرج البيت على أقبح القبيح؛ ولو اعترف باسمية (من) لأنها بمعنى (بعض) لما احتاج إلى قوله: (ولو جاز لنا أن نجد (من) في بعض المواضع قد جعلت اسماً... إلخ) إذ كونها بمعنى (بعض) يستلزم اسميتها لأن الاسم لا يخلفه إلا اسم مثله. فجعلها حرفاً وحذف موصوفها مردود بما قاله ابن السراج عن بيت للكاف وهو: "فإن قال قائل إنما هي - أي للكاف في (كالطعن) - نعت لمحذوف أراد (شيء كالطعن وهي حرف قيل له: إنما يخلف الاسم ويقوم مقامه ما كان اسماً مثله نحو: جاءني عاقل ومررت بظريف. وليس بالحسن^(٢). إلا فيما يشكل من النعوت ولو كان غير الاسم يخلفها لصلح أن نقول: جاءني يقوم، وكلمت يضرب تريد: إنساناً ورجلاً ونحو ذلك. وكذلك يلزمك أن تقول: جاءني في الدار تريد: رجل في الدار انتهى^(٣).

فما ترتب على جعل الكاف في (كالطعن) حرفاً يترتب على جعل (من) في (من جمال) حرفاً وهو: حذف الموصوف وإقامة للوصف مقامه. وهذا قبيح بل أقبح منه.

إذ يترتب عليه أمر آخر وهو خاص بابن جنى ألا وهو تناقضه مع نفسه في كتابيه (الخصائص وسر الصناعة) حيث صرح في الأول بأن (من) تتوب عن (بعض) في: أكلت من الطعام. وفي هذا اعتراف بمعنى بعضية (من). ثم ينكر ذلك في الثاني.

(١) خزانة الأدب ٤/ ٢٦٣: ٢٦٤.

(٢) إلى هنا ينتهي نص ابن السراج في المطبوعة جـ ١ ص ٤٤٠.

(٣) خزانة الأدب ٤/ ١٣٢.

مما جعلنى أقول: ربما يكون (سر الصناعة) أسبق تأليفا على (الخصائص) وعليه يكون الإنكار أولاً ثم الرجوع عنه آخره وهذا ترتيب فكرى مستقيم فكم للإنسان من شطط فى صدر حياته العلمية ثم يزول هذا الشطط ليحل محله فكر رزين وتأمل دقيق وقد عرض لترتيب هذين المؤلفين أستاذنا المرحوم الشيخ محمد على السنجار فقال: "ويذكر أيضا (سر الصناعة) فى (الخصائص) فى (باب فى العربى يسمع لغة غيره) وفى (باب فى الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه) وعلى هذا فقد ألف (الخصائص) بعد (سر الصناعة).

ولكنه فى (سر الصناعة) فى المقدمة فى الكلام على مرتبة للحركة من الحرف يقول: وقد ذكرنا فى كتاب (الخصائص) فيما بعد فساد هذا القول عن أبى على رضى الله عنه.

ومقتضى هذا تقدم الخصائص على سر الصناعة".

فيتضح من هذا أن صنيع ابن جنى أمر بحار فيه القارئ إذ لا يستطيع أن يعلم فضلا عن أن يظن أن (الخصائص أسبق من سر الصناعة) أو العكس.

فتظل قضية اعترافه بـ (من) للنائية عن (بعض) وإنكار معنى البعضية لها حائرة فى ذهن القارئ لا يهتدى إلى جواب قاطع فيها.

وهذا ما جعل الشيخ محمد على النجار يعقب على النص السابق قائلا: "والذى يبدو لتفسير هذا التدافع أنه ألف الكتابين ووضع نظامهما أولا فى وقت مبكر ثم كان يزيد فيهما فقد يلحق بأحد الكتابين شيئا ثم يحيل فى الآخر عليه"^(١).

فربما أنكر ابن جنى دلالة (من) على معنى (بعض) فى (سر الصناعة) أولاً ثم عدل عن ذلك فى (الخصائص) ثانيا حيث قرر أنها تنوب عن (بعض) فى قولنا: أكلت من الطعام. وإن كان لا يعترف بأنها اسم كما هو شأن بعض النحاة.

(١) مقدمة الخصائص ص ٦٩.

ثانياً: وأما أبو حيان: فقد قرر منع دلالة (من) على معنى (بعض). فحينما فسر الزمخشري قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾ ٧٩ الإسراء بقوله: وعليك بعض الليل فتعبد به^(١).

اعترض عليه قائلا: "وتقديره (من) بـ (بعض) فيه مسامحة لأنه ليس بمرادفه البتة. إذ لو كان مرادفه للزم أن يكون اسماً ولا قائل بذلك. ألا ترى إجماع النحويين على أن واو (مع) حرف وإن قدرت بـ (مع)^(٢).

وقد أجاب الألوسى على هذا بأنه يحتمل أن يكون القائل بذلك قائلاً باسمية (من) في مثل ذلك كما قالوا باسمية الكاف في نحو قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ ٥ الفيل و (عن) في نحو (من عن يميني تارة و شمالي) و (على) في (من عليه)^(٣).

ونزيد على ذلك بأن كلا من الشيخ الجرجاوى والشيخ محمد محيى الدين نقل اسميتها في قول الشاعر:

جارية لم تاكل المرقعاً ولم تذق من البقول الفستقاً

فالمشهور أن (من) في هذا البيت (بدل) أى بدل البقول. هكذا قال ابن مالك وجماعة من النحويين. وقال آخرون: إن (من) هنا للتبعية. وعندهم أن الفستق بعض البقول وعلى هذا تكون (من) اسماً بمعنى (بعض) وموقعها من الإعراب مفعول به لـ (تذق) ويكون قوله (الفستقاً) بدلاً منها^(٤).

(١) انظر الكشف ٢ / ٥٣٦.

(٢) البحر ٦ / ٧١.

(٣) روح المعاني ٤ / ٥٦٩.

(٤) انظر شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوى ص ٢٣٧ : ٢٣٨. وتعليق الشيخ محيى الدين على

ابن عقيل ٢ / ١٦.

وبأدنى التفاته ذهنية يبدو للقارئ جمال المعنى مع المحافظة على نسق العبارة وتيسير الأمر على دارسى النحو. والمحافظة على نص القرآن من دعاوى لا أصل لها مثل: التقدير، والتقديم والتأخير...

ولعل القارئ يريد هنا أن ينبهنى إلى قول أبى حيان عن الواو ومع. فأقول له: هناك فرق دقيق بين (من) مع (بعض) والواو مع (مع). إذ لـ (من) مادة لغوية تفيد معنى التبعض والتجزئة كما حققنا ذلك ولكن الواو مجردة عن ذلك فكيف تعامل معاملة (مع).

هذه واحدة تتعلق بأصل الكلمتين. وأخرى تتعلق باستعمالهما وهى: أننا علمنا استعمال (بعض) مكان (من) واستعمال (من) مكان (بعض). وأغلب الظن أن الواو لم تقع موقع (مع) ولم تقع (مع) موقعها استعمالا.

فهل سمعنا فى قول العرب (لا تأكل السمك وتشرب اللبن): مع تشرب اللبن؟ وهل سمعنا فى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ ٣٥ محمد وفى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ ٤ الحديد. قراءة بالواو بل هل نتصور ذلك؟

لهذا: كله نرى ما ذكره أبو حيان غريبا على جسم اللغة العربية لأنه يقف أمام سيل جارف من نصوص علماء اللغة فى توضيح معنى (من) بـ (بعض) وحسبنا ذلك.

على أن قوله: إن (واو) مع حرف وإن قدرت بـ (مع) يحمل فى ثناياه الرد عليه إذ قصارى أمر الواو أن تقدر بـ (مع) فلا تقع موقعها ولا تؤدى دورها فى الإسلوب.

علامة اسمية (من) البعضية:

من النصوص السابقة يتضح أن القول باسمية (من) البعضية صار واضحاً لا يعتريه غموض. ثابتاً لا ينال منه خلل. ولكننا قد ألفنا من منهج النحاة أن يجعلوا لكل اسم علامة فهذا علامته التتوين وذاك علامته (أل) المعرفة. وذلك علامته الخفض... إلى غير أولئك. فما علامة اسمية (من):

والجواب: أن علامة اسمية (من) أقوى علامات الاسم وأحسنها ألا وهي الإسناد الذي قال عنها ابن هشام: "وهذه العلامة هي أنفع علامات الاسم وبها تعرف اسمية (ما) في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهِو وَمِنَ النَّجْرَةِ﴾ ١١ الجمعة. وقوله: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ ٩٦ النحل. ألا ترى أنها قد أسند إليها الأخيرة في الآية الأولى. والنفاد في الآية الثانية والبقاء في الثالثة. فلهذا حكم بأنها فيهن اسم موصول بمعنى: الذي" (١).

وما قيل في (ما) يقال في (من) فقد سبق أن علمنا إعراب قول ابن مالك: (والاسم منه معرب) أى بعضه معرب. فـ (من) مبتدأ أى مسند إليه. ولا غرابة فى ذلك لأن العلاقة اللفظية بين (ما) و (من) واضحة جلية فإذا صح الإسناد إلى (ما) فما المانع من صحته إلى (من).

بل إننا عرفنا أن بين (مِنْ) و (مِنْ) علاقة وثيقة ومن ثم كان بينهما قرب فى المعنى كما قرره الطبرى فيما سبق. ومما لا ريب فيه وقوع (من) مسند إليه كما فى قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَن عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ ١٩٤ الأنبياء. فـ (من) فى الجملتين مسند إليه. غير أن الأولى

(١) شرح شذور الذهب ص ١٦.

يحتمل أن تكون مبتدأ وخبره (له) على التقديم والتأخير. ويحتمل أن تكون فاعلا لـ (له) فلا تقديم ولا تأخير. فهي مسند إليه على كلتا الحالتين. وأما الثانية فهي مبتدأ إذ ليس قبلها ما يصلح رافعا لها كالأولى.

فما المانع إذاً من جعل (من) مسندا إليها في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ وقوله: ﴿ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ ﴾ ١١، ١٤ الجن.

فهي مبتدأ وخبرها (الصالحون) و (دون ذلك) و (المسلمون) و (القاسطون).
أي بعضنا كما سبق في (والاسم منه معرب)

هذا: وقد قال ثعلب: لم تقع (من) في موضع الاسم إلا في ثلاثة مواضع (جاءت بكفى كان من أرمى البشر) وقوله: (ألا رب منهم من يقول بمالكا) وقوله: (ألا رب منه وادع وهو اشوس) ^(١).

ففي هذه الأساليب وقعت (من) خبرا لـ (كان) فعلمة اسميتها الإسناد. ودخلت عليها (رب) مرتين وهي حرف إضافة ومن علامات الاسم دخول حرف الإضافة عليه. ومن عجائب اللغة العربية أن (من) البعضية تكون اسما وعلامة أسميتها الإسناد وإذا لم تكن بمعنى (بعض) كانت حرف ابتداء ثم تكون علامة من علامات اسمية بعض الكلمات كما سبق في نص الألسوسي في (من عن يميني) و(من عليه).

فلغتنا لغة العجيب المعجب ولا غرابة في ذلك لأنها لغة وحى الله عز وجل.
ولهذا كله لا يبقى في نفس القارئ أدنى شبهة في اسمية (من) إذا كانت بمعنى (بعض).

(١) مجالس ثعلب ق ٢ ص ٤٤٥.

مناقشة بعض التعقيدات فى اسمية (من):

وإذا كان هناك من يبقى فى نفسه أدنى شبهة فى اسمية (من) هذه لأن معناها فى غيرها والمشهور عند النحاة: أن الجرف ما دل على معنى فى غيره لا فى نفسه وقد ناقشنا هذه القضية بما لا يدع فيها صلاحا للاستعمال. لما تتطوى عليه من تعقيد غريب تنفر منه لغتنا العربية لعنوبتها وسلاستها وسهولتها.

ودونك ما تختص به (من) البعضية من ذاك التعقيد لو قيل بحرفيتها. يقول الصبان معلقا على كلمة التبعية: "إن أريد به التبعية الملحوظ لغيره أى لكونه حالة بين المتعلق والمجرور وآلة الربط أحدهما بالآخر فلا مسامحة فى العبارة.

وإن أريد به مطلق التبعية كان فى العبارة مسامحة لأن معنى (من) ليس مطلق التبعية بل التبعية الملحوظ لغيره لما تقرر أن معنى الحرف فى غيره .. وبذلك يفهم أن قول الشارح: وعلاقتها أن يخلفها (بعض) أى فى أصل المعنى لا من كل وجه^(١).

وهنا نرى الصبان واقعا فى ورطة لأنه ناقض نفسه فقد سبق تفسير (من) بـ (بعض) فى قول ابن مالك (والاسم منه معرب) وقرر الصبان اسميتها لأنها أحسن فى المعنى. وهنا نراه ينكر اسميتها. فلست أدري لماذا؟

وهذا التناقض يجعلنى أقول: ينبغى أن يعنى الدارسون المحدثون ببيان ما وقع فيه النحاة السابقون من تناقضات ثم يعملون على تنقية الكتب منها حتى يسهل فهم اللغة ويتيسر الوقوف على أسرارها.

وربما يقال: إن الصبان فى مقامنا هنا قد تأثر بما ذكره السكاكى فى (من) الحرفية التى معناها الابتداء والانتهاى حيث قرر أنها ليسا معنيين لها إذ لو كانا معنيين لها - وهما اسمان - لكانت هى أيضا اسما. لأن الكلمة إذا سميت اسما سميت لمعنى الاسمى فيها.

(١) حاشية الصبان على منهج السالك ٢/ ٢١٦.

وإنما هي متعلقات معانيها أى إذا أفادت هذه الكلمة معانى رجعت إلى هذا بنوع استلزام^(١).

فقوله (متعلقات معانيها) بمثابة أصل لقول الصبان: "إن أريد به التبعية الملحوظ لغيره أى لكونه حالة بين المتعلق والمجرور) ولكنى أقول: إن السكاكى لم يذكر (من) التى بمعنى (بعض) بل ذكر (من) الحرفية الدالة على ابتداء الغاية وانتهائها كما عرفنا ذلك من نص سيبويه. فهى أحيانا تشبه (إلى).

إذا فـ (من) بمعنى (بعض) اسم والداخله عليه هو (المبعض) فقولنا: محمد من الكرام فيه أنه: بعض الكرام. وليس كلهم. وقد سلف قول سيبويه فى (بعض السنين) إن (بعض) سنون. فهو مستقل على العكس من معنى (ابتداء الغاية) فليس مستقلا وهذا يشبه إلى حد ما قول الرضى مفرقا بين الكاف الاسمية والحرفية: "وأما الكاف الاسمية فمعناها (المثل) بخلاف الحرفية فإن معناها التشبيه الحاصل فى لفظ آخر، وكذا معنى (كم)، كثير لا الكثرة التى هى معنى فيما بعدها"^(٢).

والذى أراه أن الكاف اسم دائما كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

ومن ثم أرى من اللازم أن نستبدل بـ (التبعية): (بعض) لأن الأول فيما بعد (من). وأما الثانى فمعناها هى.

القول باسمية (من) الابتدائية:

أشرنا فيما سبق إلى ما ارتكبه بعض النحاة من التعقيد فى معنى (التبعية) ومن ثم قررنا أن نستبدل به معنى (بعض).

وهنا نود أن نشير إلى أن القول باسمية (من) ليس مقصورا على كونها بمعنى (بعض) بل هناك من يجعلها اسما إذا كانت بمعنى (الابتداء) أيضا. وقد سلف

(١) مفتاح العلوم للسكاكى ص ٢٠٢.

(٢) شرح الكافية ١ / ١٢.

قول السكاكى فى (مَنْ) التى بمعنى الابتداء والانتهاء إنهما ليسا معنيين لها إذ لو كانا معنيين لها - وهما اسمان - لكانت هى أيضا اسما.. وإنما هى متعلقات معانيها.

وإذا كان السكاكى سلك هذا المسلك فإن الأستاذ عباس حسن قد سلك مسلكا آخر وهو التعجب من التفرقة بين (الابتداء) و (مَنْ) حيث يكون الأول اسما. وتكون (مِنْ) حرفا. ومن الدعوى الباطلة التى روجها النحاة وهى أن معنى الحرف فى غيره.

استمع إليه بقول: لَمْ التفرقة فتقول: إن كلمة ابتداء وحدها التى تفهم من الحرف (مِنْ) هى اسم. وكلمة (مِنْ) نفسها هى حرف؛ مع أنها تفيد عند وضعها فى الجملة معنى الابتداء فكلاهما يتوقف فهمه على أمرين: شئ كان هو المبتدئ وشئ آخر كان المبتدأ منه^(١).

وبذلك ينهار ما هو مشهور ومحفوظ فى صدور دارسى النحو من تعليقات لا تساوى ما كتبت به ولا تستأهل التفكير فيها لأنها طمس لما هو واضح. وقتل لما هو حىّ نام وإبعاد أهم عناصر كيان اللغة العربية عنها ألا وهو عنصر العمق فى الدلالة، والوضوح فى المعنى، والقوة فى الأداء، والاعتماد على العقل الذى يميز بين المعانى ويختار لكل معنى ما يناسبه من لفظ يقوم بنقله من يتكلم إلى مخاطب ومن كاتب إلى قارئ..

(١) النحو الوافى ١ / ٨٩ وسيأتى مزيد بحث لذلك فى دراسة آيات (من) البعضية و (من) الابتدائية.

١- بين التفسير والنحو:

١- أشرنا في المقدمة إلى أن المؤلف الذي كتب في النحو والتفسير لم يلتزم منها واحدا في كتابته بل كان له قلم في التفسير وآخر في النحو فيذكر في أحدهما نقيض ما ذكره في الآخر. ومصادق ذلك ما نحن بصده الآن فالزمخشري الذي كان له الفضل الأكبر في إثبات واكتشاف اسمية (من) التي بمعنى (بعض) وغيرها حصل منه ذلك في كتابه عمدة المفسرين وهو (الكشاف). على حين نراه في كتاب (المفصل) وهو كتاب نحو ينكر أى معنى لـ (من) إلا الابتداء ويجعل معنى (بعض) راجعا إليه ومن ثم عده السيوطي ممن ينكرون معنى (بعض) فقال: "وممن أنكر ورود (من) للتبعيض المبرد والأخفش الصغير وابن السراج والجرجاني والزمخشري وقالوا: هي للابتداء"^(١).

وربما يدفع ذلك عن الزمخشري أنه في (المفصل) يعنى (مِنْ) الحرفية وفي (الكشاف) كان يعنى (من) الاسمية وهى التى بمعنى (بعض).

أو أنه ألف المفصل قبل الكشاف فذكر في الأول ما قرأه في كتب النحو ولما ألف الثانى زاد على ذلك أن (من) تكون بمعنى (بعض) ومن ثم تكون اسما غير أن ذلك يحتاج إلى تحقيق إذ الثابت أنه شرع فى تأليف المفصل فى غرة شهر رمضان سنة ٥١٣هـ. وفرغ منه فى غرة المحرم سنة ٥١٥هـ أى أنه قد ألفه فى سنة عشر شهرا. وكان عمره إذ ذاك ثمانية وأربعين عاما.

حيث إنه قد ولد ليلة السابع والعشرين من شهر رجب سنة سبع وستين وأربعمائة.

فلم يكن قد بلغ السن التى توهن العظم وتشعل الرأس شيئا.

(١) الهمع ٢/ ٣٤. وانظر المفصل بشرح ابن يعيش ٨/ ١٠.

ثم قال لما طلب منه تأليف الكشاف: "قد ضاقت على المستعفى الحيل، وعيت به العلل، ورأيتي قد أخذت منى السن وتقعق الشن وناهزت العشر التي سمتها العرب دقاقة الرقاب - ولعله يعنى العقد السابع من عمره ...

ووفق الله وسدد ففرغ منه فى مقدار مدة خلافة أبى بكر الصديق رضى الله عنه - أى سنتين وثلاثة أشهر على الصواب - وكان يقدر تمامه فى أكثر من ثلاثين سنة" (١).

وبهذا يثبت أن الكشاف مؤلف بعد الفصل فيكون قوله باسمية (من) يعد تمام التجربة وعمق الفكر وحسن التأمل.

وسواء صح ذلك الدفع أم لم يصح فقد وجد انفصام بين النحو والقرآن وصار الذى يدرس النحو إذا عرض القرآن على قواعده وجد تناقضاً وتداييراً؛ وحينئذ يعمد إلى التأويل فيما قاله الله، وكان الأجدر به أن يعمد إلى التعديل فيما وضعه النحاة.

بل إن الذى لا ينقضى منه العجب أن الزمخشري كان لا يلتزم طريقة واحدة يوضح بها معانى أسلوب القرآن فكان يقول برأى فى أحد أساليبه ويقول برأى آخر فى أسلوب مشابه للأول.

وعلى سبيل المثال قول الله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا ﴾ ٥٣ مريم وقوله: ﴿ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ ﴾ ٨٤ الأنعام فى هاتين الآيتين تقع (من) مفعولاً به وما بعدها بيان لها أو بدل منها دون حاجة إلى تقدير عامل. ولكن الزمخشري فى الآية الأولى يجعل (من) اسماً بمعنى (بعض) فهى مفعول به و (أخاه) بدلاً و (هارون) عطف بيان. وكان المعتقد أن يجعل (من ذريته) معطوفاً

(١) مقدمة تفسير الكشاف ص ك، ص ك.

على المفعول أى: ونوحا هدينا من قبل وبعض ذريته ثم يجعل (داود) وما عطف عليه بدلا من (من).

ولكنه لم يفعل بل جعل (داود) مفعولا لفعل مقدر^(١). وسيأتى تفصيل ذلك.

وليس الزمخشري وحده هو الذى وقع فى هذا الاضطراب بل إننا إذا تأملنا وجدنا لكل جواد كبرة.

وإنما أردت بهذا المثال أن أقرر حقيقة وهى: أننا يجب علينا أن ندرس القرآن أولا ونستخلص من تلك الدراسة قواعد النحو الموجودة فيه ثم نطبقها على غيره من الأساليب. فكم من حقيقة ضائعة أوجدها القرآن، وكم من قاعدة قلقة ثبتها القرآن، فاللغة العربية إنما هى بالقرآن وفى القرآن وللقرآن أى خالدة به، موجودة فيه، مدروسة لأجله، ولولاه لزال. فقد قرر (رينان) أن اللغات السامية مدينة ببقائها للدين، فلو لا اليهودية ما بقيت العبرية، ولو لا المسيحية ما بقيت السريانية، ولو لا الإسلام ما حفظت العربية^(٢).

ومع هذا أقول: شتان بين حفظ القرآن للعربية وحفظ التوراة للعبرانية فقد قال الشيخ أحمد حسن الباقورى: "إن بقاء العربية إلى اليوم وإلى ما شاء الله راجع إلى الدفاع عن القرآن لأن الدفاع عنه لكونه أصل الدين ومستقى العقيدة يستتبع الدفاع عنها لأنها السبيل إلى فهمه...

ولو فرضت أنه نزل كما نزل غيره من الكتب المقدسة حكما وأحكاما وأمرأ ونهيا ووعدا ووعيدا ولم يتحر هذا الأسلوب الذى جاء به فلم يُعَنَّ الناس بلفظه ولم ينظروا إليه قولا فصلا وبيانا شافيا وبلاغة معجزة لكان من الممكن أن تزول هذه اللغة ... وفى اللغة العبرية ما يؤكد ذلك الذى نقول فإنها - وهى لغة كتاب مقدس

(١) انظر الكشف ٢/ ٣٣.

(٢) وحى الرسالة ٣/ ١٧٨.

- صارت إلى ذمة التاريخ ولو أن التوراة جاءت كما جاء القرآن فتحدث اليهود على النحو القرآني لاحتفظوا بلغتهم لأن في تلك احتفاظا بمعجزة نبيهم فكان ممكنا أن نرى اليوم لغة موسى عليه السلام^(١).

٢- ومما يثبت فضل القرآن على اللغة العربية بحثنا هذا لأننا في إثبات اسمية (من) المرادفة لـ (بعض) قد اعتمدنا عليه وابتغنا به. ولم نكن ندري أننا سنحصل على حقيقة كبرى بهذا المعنى الذى نظن - إن لم نعتقد - أنه جديد على دارسى اللغة العربية وربما نقول: إنه سيكون محل شك عند ما يدهون به حتى يستقر فى وجدانهم ويتمكن من إحساسهم ويتضح فى عقولهم وحينئذ يعترفون بأن ثمرة هذا البحث لا تدانيها ثمرة لذة ومذاقا.

تلك الحقيقة هي: أن (من) البعضية وردت فى القرآن حوالى ١٨٠٠ ثمانمائة وألف مرة. على حين وردت (بعض) فى القرآن تسعا وعشرين ومائة مرة.

وهنا يقف العقل متأملا ثم ينطلق بعد تأمله متهللا حينما يدرك الفرق الشاسع بين صوتى (الميم والنون) من جانب. وأصوات (الباء والعين والضاد) من جانب آخر.

وبيان ذلك:

(أ) قام الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس بإحصاء علمى تبين منه أن نسبة شيوع النون وأخواتها فى اللغة العربية تعد من أكبر النسب، ففي كل ألف حرف نجد حوالى ١١٢ نونا، ١٢٤ ميمًا... على حين نجد حرفا مثل الظاء لا يكاد يتكرر أكثر من ثلاث مرات فى كل ألف من الحروف^(٢).

ولعلك تدرك أيها القارئ تقارب نسبة الميم والنون فالأولى تزيد على الثانية اثنتى عشرة مرة.

(١) أثر القرآن الكريم فى اللغة العربية ص ٣٣.

(٢) مجلة مجمع اللغة: ١٤/١.

هذا في اللغة خارج القرآن؛ أما في القرآن - وهو أصل بحثنا ومصدر دراستنا - فقد وردت الميم ٢٦١٣٥ مرة على حين وردت النون ٢٦٥٢٥ مرة. ولسنا نجد عكس ما سبق في غير القرآن إذ النون تزيد على الميم ٣٩٠ مرة. ولكن ذلك لا يقف مانعا دون تقارب النسبة بينهما.

أما صوت الضاد فقد ورد ٢٥٠٩ مرات أى أن كلا من الميم والنون قد ورد في القرآن ما ينوف على عشرة أضعاف ورود الضاد.

وما ذلك كله إلا لأن الضاد أثقل أصوات العربية ومن ثم قال بعض الباحثين: "الضاد القديمة كانت عصية للنطق على أهالي الأقطار التي فتحها العرب أو حتى على بعض القبائل العربية في شبه الجزيرة"^(١).

ولذا كثر استبدال غيره به من الأصوات ولا سيما الظاء والدال المفخمة ويكثر ذلك على السنة غير العرب فكان يقول أحدهم: أبيد بدل أبيض"^(٢).

ولا شك أن الدال أخف من الضاد. ولا أدل على ذلك من ورودها في القرآن ٥٦٤٢ مرة.

وأما الظاء فقد وردت في القرآن ٨٤٢ مرة"^(٣). أى أقل من ورود الضاد.

فهل هي أثقل من الضاد أو الضاد أثقل منها؟

يقول سيبويه عن مخرج الحرفين: "ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد" ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والدال والثاء"^(٤).

(١) الأصوات اللغوية ص ٥٠.

(٢) العربية ليوهان فك ترجمة الدكتور النجار ص ١٠١: ١٠٢.

(٣) انظر في هذه الإحصائيات: بصائر نوى للتمييز ١/ ٥٦٣ فما بعدها.

(٤) الكتاب ٤/ ٤٣٣.

والذى يتأمل فى النطق يدرك أن الضاد أثقل لأنها من حافة اللسان مع ضغط الأضراس عليها. وأما الظاء فمن طرف اللسان مع أطراف الثنايا إذ اللسان يخرج من بين الثنايا وفى خروجه راحة وسهولة وتيسير. على العكس من الضاد.

وعلى هذا تكون الضاد مع ثقلها أكثر استعمالاً فى القرآن من الظاء مع خفتها. فما سر ذلك؟

أنا هنا نحاول أن نلتمس لأنفسنا مخرجاً من هذا وإن كان يمكننا الاستغناء عنه إذ لا بد فى القرآن من أسرار لا نستطيع كشفها وحقائق لا يمكننا أن نصل إليها. أليس هو المعجز ونحن العجزة؟

والذى ينبغى أن نسلم به بل نستسلم له هو ما قرره الخطابى بقوله: "اعلم أن عمود هذه البلاغة التى تجتمع لها هذه الصفات - يعنى صفات الإعجاز - هو وضع كل نوع من الألفاظ التى تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به الذى إذا أبدل مكانه غيره جاء منه: إما تبدل المعنى الذى يكون منه فساد الكلام، وإما ذهاب الرونق الذى يكون معه سقوط البلاغة"^(١).

وكذا ما قرره السيوطى قائلاً: "والمفهوم من كلام ثعلب: أن مدار الفصاحة فى الكلمة على كثرة استعمال العرب لها فإنه قال فى أول فصيحه: هذا كتاب اختيار الفصيح مما جرى فى كلام الناس وكتبهم فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك فاخترنا أفصحهن، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا فلم تكن إحداهما بأكثر من الأخرى فأخبرنا بهما"^(٢).

(١) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ص ٢٩.

(٢) المزهر ١/ ١٨٥ وانظر التلويح فى شرح الفصيح ص ٢ فالمراد بقول السيوطى (فصيحه): فصيح ثعلب.

والقرآن كتاب العالم أجمع عربيه وأعجمية لأنه كتاب الدين العالمى الذى ارتضاه الله للبشرية جمعاء منذ آدم إلى محمد عليهم جميعا صلاته وسلامه.

فإذا كثّر فيه استعمال (من) التى بمعنى (بعض) عنها كان هذا دليلا على إعجاز القرآن فى اختيار أصوات الكلمات التى يستعملها فضلا عن الكلمات أنفسهم وقد لاحظ الرماني ذلك فى تفضيله قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾

١٧٩ البقرة على قول العرب: (القتل أنفى للقتل) فقال فى رسالته (النكت فى إعجاز القرآن): "وأما الحسن بتأليف الحروف المتلازمة فهو مدرك بالحس وموجود فى اللفظ فإن الخروج من الفاء إلى اللام يعنى فى (فى القصاص) - أعدل من الخروج من اللام إلى الهمزة - يعنى فى (القتل أنفى) - لبعد الهمزة من اللام، وكذلك الخروج من (الصاد إلى الحاء فى (فى القصاص حياة) أعدل من الخروج من الألف إلى اللام - يعنى فى (أنفى للقتل) فباجتماع هذه الأمور التى ذكرناها صار أبلغ منه وأحسن وإن كان الأول بليغا حسنا"^(١).

وبالتأمل فى هذه الأمور يدرك القارئ أنها تدور حول انسجام الأصوات واتساقها وعدم انسجامها واتساقها. وواضح أن ذلك موجود فى النص القرآنى غير موجود فى سواه.

ومن ثم قال أستاذنا الدكتور محمد عبد الله دراز: "إن أول شئ أحسّته تلك الأذن العربية فى نظم القرآن هو ذلك النظام الصوتى البديع الذى قسمت فيه الحركة والسكون تقسيما منوعا يجدد نشاط السامع لسماعه، ووزعت فى تضاعيفه حروف المد والغنة توزيعا بالقسط يساعد على ترجيع الصوت به وتهادى النفس فيه أنا بعد أن يصل إلى الفاصلة الأخرى فيجد عندها راحتة العظمى".

(١) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ص ٧٨. وانظر (عبد القاهر الجرجاني) ص ٣٣١.

ثم قال: "فإذا ما اقتربت بأذنك قليلا تطرقت سمعك جواهر حروفه خارجة من مخارجها الصحيحة فأجأتك منه لذة أخرى في نظم تلك الحروف ورصفها وترتيب أوضاعها فيما بينها؛ هذا ينقر وذاك يصفر وثالث يهمس ورابع يجهر وآخر ينزلق عليه النفس وآخر يحتبس عنده النفس وهلم جرا.

فترى الجمال اللغوى ماثلا أمامك في مجموعة مختلفة مؤتلفة لا كركرة ولا ثرثرة ولا رخاوة ولا معازلة ولا تتاكر ولا تتافر. وهكذا نرى كلاما ليس بالحضري الفاتر ولا بالسبدوي الخشن، بل تراه وقد امتزجت فيه جزالة البادية وفخامتها برقة الحاضر وسلاستها. وقد في الأمران تقديرا لا يبغى بعضها على بعض فإذا مزيج منهما كأنما هو عصارة اللغتين وسلاستهما، أو كأنهما هو نقطة الاتصال بين القبائل عندها تلتقى أنواقهم وعليها تأتلف قلوبهم" (١).

وأظن - إن لم أعتقد - أن القارئ الآن قد أسلم نفسه لعظمة الدقة في اختيار الصوت وضمه إلى ما يقوم معه بأداة المهمة، ثم لحكمة وضع الحرف مع الحرف بحيث يتناغم صفة أحدهما مع صفة الآخر فلا تتافر؛ ثم لعظمة نسج الكلمة مع الكلمة التي تتعاون معها أكمل تعاون على بناء الجملة بناء محكما قويا متينا لا ينال منه شيء على مر العصور وغير ذلك. فلا بد أن يكون نسيج وجده لا يناظره غيره ولا يدنو منه سواه.

واستعمال (من) التي تؤدي معنى (بعض) خير أداء وأكمله ما هو إلا نعمة في ذلك اللحن السلس العذب الذي يتناسب في مشاعر الإنسان ويختلط بأحاسيسه ويتمكن منه أيما تمكن فيلين قلبه ويقشعر جلده وينطلق فكره إلى حقائق الكون فيهمم بها حبا.

وكل هذا قد فاض على الحس الإنساني من اختيار صوتين هما صوت الميم والنون للتعبير بهما عن معنى ثلاثة أصوات. فمع نقص العدد نجد الخفة والسلاسة والليونة فلا عجب أن ترد (من) حوالي ١٨٠٠ مرة على حين ترد (بعض) ١٢٩ مرة.

(١) النبأ العظيم ص ١١١ : ١١٢.

(ب) ومما يجدر ذكره وتذكره هنا قول ابن جنى إن (من) قد نابت عن (بعض) لاختصار حروفها وقلتها عن حروف (بعض). فيجتمع في (من) قلة الحروف مع سلاسة الصوت ورخامته.

(جـ) ومما يزيد فضل (من) على (بعض) أنها بمثابة علامة على اكتمال ونضج في لغة العرب بحيث يتمكن المتكلم من اختيار صوت على صوت وإثبات كلمة على أخرى فلولاً استبحار اللغة وكثرة روافد النطق فيها لما جاءت أساليبها متينة قوية واضحة سخية.

فتفضيل كلمة على كلمة في الدلالة على معنى يبدو لأول وهلة أنهما - أى الكلمتين - قد اتحد معناهما أو قرب من الاتحاد أكبر دليل على اكتمال اللغة ونضجها ولم يتهياً ذلك في لغة غير العربية فقد أنضجها الزمان المتطاول في البقاع الشاسعة من الجزيرة وأخرجتها الفطرة السليمة والإحساس المرهف والإدراك النافذ لغة كاملة معجبة عجيبة... تكاد تتجلى معانيها في أجراس الألفاظ، وتتمثل في نبرات الحروف، فالمعاني المحسة والمعقولة مبيّنة في ألفاظ تدرك الفروق الدقيقة بين الأشياء المتشابهة فتضع للشبيه لفظاً غير ما وضعت له لشبيهه إدراكاً للفرق الدقيق بينهما^(١).

(د) عرفنا أن العلاقة وثيقة جداً بين (من) و (مَنْ) حيث إن كلا منهما يدل على بعض المضاف إليها. فـ (من الناس) يدل على بعض الناس. و (من يقول) يدل على الذى يقول. وهذا بعض القائلين لا كلهم. وشرنا إلى أن مصدر هذه التفرقة هي حركة الميم فيهما فالفتحة تدل على عموم أكبر من الكسرة. ولا يخفى أن الحركة صوت لغوى لا يكون مجرداً من المعنى. لأن كل صوت في لغة العرب له دلالةٌ وجد لأجلها ومعنىٌ وضع له. ومكان يوضع فيه ليتمكن من دلالة على معناه.

(١) مهد العزب ١٦ : ١٧.

وقررنا أن (من) تمتاز على (من) باستعمالها في مقام تكون هي مبينة لغيرها كما في قوله تعالى: وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ۚ ٢٥٥ البقرة، فـ (شيء) مبهم المدلول ومن ثم جاء (من علمه) ليبينه ويوضحه.

ويكون غيرها مبينا لها كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ﴾

٢٠ النساء.

فـ (شيئا) بيان لإبهام (من).

فـ (من علمه) وضحت نوع الشيء. و (شيئا) عينت مقدار (بعض).

ومن ثم لا ينبغي أن يظن ظان أو يتوهم متوهم أنه لا فرق بين (من) و (شيء) لأن هذا مستحيل في لغة العرب وخاصة ما جاء منها في القرآن الكريم.

فإننا لو قلنا في الآية الأولى: "ولا يحيطون بشيء" لما رضى العقل ولما اطمأن القلب لذا كان لابد من قوله (من علمه). لأن عموم (شيء) أوسع مدى وأكثر شمولاً من عموم (من) فربما يتبادر إلى ذهن القارئ أو السامع أنهم لا يحيطون بما هو أوسع وأفسح وأكبر إنما يحيطون بما هو أضيق وأصغر. فأراد القرآن أن يبين ذلك فقال (من علمه) فأفادت (من) بعض علمه. فيتفق هذا النص مع قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَوْتِيْتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ٨٥ الإسراء. ففسر (من) بـ (قليل).

ولو قلنا (فلا تأخذوا منه) لشمّل القليل والكثير فجاءت كلمة (شيئا) لتدل على أن المراد القليل. كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴾ النساء. وأما (من) فلا يتأتى ذلك فيها إذ لكل مقام مقال.

ولهذا كله صبح أن يقال: "فالجديد في لغة القرآن أنه في كل شيء يتناوله من شئون القول يتخير له أشرف المواد، وأمسها رحماً بالمعنى المراد، وأجمعها للشوارد، وأقبلها للامتزاج، ويضع كل متقال ذرة في موضعها الذي هو أحق بها وهي أحق به، بحيث لا يجد المعنى في لفظه إلا مرآته الناصعة. وصورته الكاملة.

ولا يجد اللفظ في معناه إلا وطنه الآمن وقراره المكين. لا يوما أو بعض يوم بل على أن تذهب العصور وتجيئ العصور فلا المكان يريد بساكنه بدلا، ولا الساكن يبغى عن منزله حولا.

وعلى الجملة يجيئك من هذا الأسلوب بما هو المثل الأعلى في صناعة البيان^(١).

أرأيت كيف كان القرآن مشتملا على خزائن العلم والمعرفة والهدى والرقى وكيف تفيض أساليبه بحقائق جيدة كلما نظر فيه المتأملون. واستبصر به المستبصرون.

وحسبنا في هذا المقام ما ذكرناه في المفاضلة بين (من) و (بعض) فذلك تمهيد لما سيأتى من استيعاب أساليب (من) البعضية مبوبة ومفصلة. أساليب تختص بها (من) البعضية:

مما يثبت أن معنى البعضية ومعنى الابتدائية هما المحور الذى يدور حول استعمال كلمة (من) أننا وجدنا لكل منهما أساليب لغوية تتفرد بالاستعمال فيها فمن أساليب (من) البعضية:

١ - أسلوب نفى الجنس:

وذلك نحو لا رجل فى الدار فإن النحاة قد اعتمدوا اعتمادا قويا على معنى (من) البعضية فى دلالة هذا الأسلوب على استئصال شأفة جنس الرجال من الدار ومن ثم جعلوا أصله لا من رجل فى الدار أى لا بعض هذا الجنس. وبدهى أن نفى بعض الجنس يستلزم لا محالة استغراقه. وفى ذلك يقول الأشمونى:

"اعلم أنه إذا قصد بـ (لا) نفى الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لأن قصد الاستغراق على سبيل التنقيص يستلزم وجود (من) لفظا أو معنى.

(١) النبأ العظيم ص ٩٦ : ٩٧.

وقال الشنوائى: كان الحاصل أنهم وضعوا للنفى الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة (لا) مضمنة معنى (من) البيانية فلزم من ذلك أنهم إذا قصدوا النفى المذكور اختصت بالاسم فليتأمل^(١).

وتفسير الشنوائى (من) بالبيانية غير دقيق لأننا قد عرفنا - وسنعرف فيما يلى - أن هذا المعنى يقتضى زيادة (من). وهذا ادعاء باطل. فالصواب جعلها بعضية فتكون اسما. وادعاء زيادتها فى (ما جاعنى من رجل) زائف لأنها هى محور المعنى وهو استغراق النفى لجنس الرجل. أى ما جاعنى بعض هذا الجنس ونفى البعض يستلزم نقي الكل كما قررنا آنفا.

وعلى هذا يفسر أسلوب (لا) التى تنفى الجنس فى القرآن نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ٢ البقرة وقوله: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ ١٩٧ البقرة... إلى غير ذلك مما يلحظ فيه معنى (من) الاستغراقية أى التى بمعنى (بعض).

وقد ينكر لفظها كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ ٢٤ فاطر أى وما بعض جنس أمة. أى أن كل أمة من الأمم كان لها نذير من قبل الله عز وجل. فـ (من) للبعضية هى أساس معنى الآية وركيزته التى يقوم عليها. ومع تلك يزعم علماء اللغة أنها زائدة وما هى كذلك وسيأتى لذلك مزيد بحث فى آيات (من) التى يقال أنها زائدة.

٢ - أسلوب التمييز:

سبق قول سيبويه: لى ملؤه من عسل^(١) وهو يعنى أن (من) بمعنى: بعض وهى تدل على التمييز بل هى التى تختص به دون غيرها من الكلمات ولذلك قال ابن مالك:

(١) انظر الكتاب ٢٢٥/٤.

اسم بمعنى (من) مبين نكرة ينصب تمييزا بما قد فسرته

فقولنا: نحن أكثر مالا على معنى: بعض مال. لا المال كله لأن الأكثرية والأقلية داخلتان في حيز البعضية.

وقد اختلفت كلمة النحاة في معنى (من) هنا. فاقترع ابن يعيش على أنها بيانية كما سبق في نفي الجنس وقد ردنا عليه.

يقول ابن يعيش: "وشرط التمييز أن يكون نكرة جنسا مقدرا بـ (من) وإنما كان نكرة لأنه واحد في معنى الجمع ألا تراك إذا قلت: عندي عشرون... احتل أنواعا من المعدودات. فإذا قلت: درهما أو دينارا فقد أزلت ذلك الإبهام.. وكانت جنسا لأن الغرض تخليص الأجناس بعضها من بعض. وقدرت بـ (من) لأنها لبيان الجنس تأتي بها لذلك وحذفت تخفيفا وهي مرادة"^(٢).

ولعلك تذكر هنا أن معنى البيانية ليس نصا في المراد بل الذي ينص عليه ولا يحتل غيره إنما هو معنى (البعضية).

وإذا كان ابن يعيش قد اقتصر على معنى واحد فقد وجدنا غيره يجعلها مترددة بين معان متعددة يقول الصبان تعليقا على قول ابن مالك (اسم بمعنى: من...): "أي الشائع استعمالها فيه كالبيان والابتداء والتبعيض كما يتبادر من إضافة المعنى إليها. والمراد بكونه بمعنى (من) أنه يفيد معناها لا أنها مقدرة في نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرها"^(٣).

فالصبان يجعل (من) محتملة للابتداء والبيان والتبعيض. ولا شك أن الثالث هو المراد الواضح إذ لا معنى لكون (من) في (إلى ملؤه من غسل) ابتدائية. وقد عرفنا أن البيانية لا مكان لها هنا فانفردت البعضية بالمقام.

(١) انظر الكتاب ٤ / ٢٢٥.

(٢) شرح المفصل ٢ / ٧٠.

(٣) حاشية الصبان على منهج السالك ٢ / ٢٠٠.

٣ - أسلوب التعجب:

سبق قول سيبويه في (ويحه من رجل): إنما يريد أن يجعل التعجب من بعض الرجال^(١).

وهذا تصريح واضح بأن (من) بعضية. وقال المجد: "ويح لزيد وويحا له: كلمة رحمة. ورفع على الابتداء ونصبه بإضمار فعل" قال شارحه: "والمسوغ للابتداء بالنكرة التعظيم. أو أنه جرى مجرى الأمثال أو أريد به الدعاء أو هو للتعجب دائماً"^(٢).

هذه المعاني الثلاثة مما تختص به (من) البعضية كما اتضح ذلك.

هذا: ومما ينبغي التنبيه إليه أن (من) الإسمية قد كشفت الدراسة القرآنية النقاب عن أنها ليست مقصورة على معنى (بعض) بل هي غالبية كثيرة في هذا المعنى. ولم تمنع هذه الكثرة من أن تكون بمعنى غير معنى (بعض). فقد حققنا أنها قد وردت في القرآن بمعنى (مثل) أي دالة على التشبيه وحسبنا هنا قوله تعالى:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رِئُوسُكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ - لِيَحْمِلُوا

أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ أَلَا

سَاءَ مَا يَزُرُونَ﴾ ٢٤: ٢٥ النحل.

ف— (من أوزار) معناه: مثل أوزار. لا بعض أوزار. والدليل على ذلك قوله

تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ

خَطَايَكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ -

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٥.

(٢) القاموس ١ / ٢٥٦ وهامشها بتصريف.

وَلِيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ ﴿١٢: ١٣﴾ العنكبوت: وحسبنا هذا هنا.

كما حققنا أنها قد وردت للمصاحبة أى بمعنى (مع) وشتان بين معنى البعضية ومعنى المعية. فلو قيل فى آية العنكبوت سألقة الذكر وأثقالا من أثقالهم. لضاع المعنى المراد ومن ثم وجدنا (من) المعية تدل على المصاحبة كما فى قوله تعالى: ﴿وَأَضْمُمُ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾ ٢٢ طه. وفى سورة الأعراف يقول الله: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّظِيرِينَ﴾ ١٠٨. فذكر (ببيضاء) مطلقة عن قيد (من غير سوء) فجاءت آية طه لتضيف هذا القيد معنا لما قد يتوهم أحد الدارسين من أن بياض يد النبى موسى عليه السلام مرض أو علة أو دمامة بل هو صحة ونقاء وجمال.

فلا يصح هنا معنى لـ (من) إلا المعية. أى أن بياض يد موسى عليه السلام لا يصحبه ما يعيبها أو يشينها أو يوحى بأنه علة تنفر من رؤيتها.

وهكذا نجد أن الدراسة القرآنية قد أثبتت لـ (من) الاسمية معانى ثلاثة وهى (البعضية) أى بمعنى (بعض) و (المتلية) أى بمعنى (مثل) فهى للتشبيه. و (المعية) أى بمعنى (مع) فهى للمصاحبة.

ومن يدرى فربما يكون لها غير هذه المعانى وفتوح الله ليس مقصورا على باحث بل يسع كل الباحثين فما غفل عنه أحدهم تنبه إليه الآخر والله فى كلماته أسرار تفوق أسرار كائناته الأخرى.

مِنْ : الابتدائية:

سبق أن ذكرنا نص سيبويه عن إفادة (من) معنى الابتداء وأنه جعلها أحيانا لابتداء الغاية وانتهائها.. ولكنه فى موضع آخر لم يتكرر هذا المعنى حيث قال: "وأما

(من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن وتلك قولك: من مكان كذا و كذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا كتبت كتابا: من فلان إلى فلان.

فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها^(١).

ومما تجدر الإشارة إليه أن سيبويه قد بدأ بمعنى الابتداء وبين ما هو بمنزلة نحو: من فلان إلى فلان. وواضح أن للدخلة عليه (من) هذه لا يقبل التبويض فليست (من) بعضه.

وقد حذا حذو سيبويه غيره من النحاة حيث بدأوا بمعنى الابتداء كالزمخشري في مفصله وعلله ابن يعيش قائلا: "قد صدر صاحب الكتاب - يعنى المفصل - كلامه وابتدأه بـ (من) وهى حرية بالتقديم لكثرة ورودها فى الكلام وسعة تصرفها"^(٢).

وكذا ابن مالك فى خلاصته وعلله الأشمونى قائلا: "إنما بدأ بـ (من) لأنها أقوى حروف الجر ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها نحو (من عندك) وأضاف الصبان: ولأن من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها ثم بين أن المراد بنحو (من عندك) كل ظرف ملازم للنصب على الظرفية"^(٣).

..... إلى غير ذلك مما ذكرناه سابقا وبيننا أنها مع ذلك لم تحظ بما يحظى به غيرها من حروف الإضافة عند كثير من النحاة ألا وهو: أن تكون اسما. ولكننا قد حققنا أنها تكون اسما إذا كانت بمعنى (بعض).

ومما ينبغى ذكره والعناية به أن (من) الابتدائية لم يزعم أحد من النحاة زيادتها. وإنما وجدناهم يزعمون زيادة (من) التى بمعنى (بعض) وقد عرفنا ذلك

(١) الكتاب ٢٢٤ / ٤. وانظر ٣٠٧ / ٢.

(٢) شرح المفصل ١٠ / ٨.

(٣) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك وحاشية الصبان عليه ٢ / ٢١٢. وانظر التصريح بحاشية

من سيبويه وغيره. ولكننا قد بينا أنها ليست بزائدة بل تكون إما في محل رفع فاعلا أو في محل نصب مفعولا.. وسيأتى تفصيل القول فيها عند دراسة أساليبها في القرآن الكريم.

ومن أعجب العجب أن النحاة الذين زعموا زيادتها جعلوا هذه الزيادة ميزة فيها لأنها أم الباب فقد جاء في حاشية يس على التصريح: "ولأجل أنها أم الباب اشترطوا لزيادتها شروطا لم يشترطوها في زيادة غيرها لنقل زيادتها"^(١).

أرأيت أعجب من هذا؟! كيف يزعم النحاة أن إمام تلك القبيلة من الحروف إنما كانت إمامها لأنها يمكن أن توضع في مكان وتكون زائدة غير ذات فائدة إذ دخولها كخروجها كما عبر إمام النحاة سيبويه.

ألا يمكن أن نقيس على هذا فنزعم أن ملك الأمة أو رئيسها من مميزاته أنه يكون زائدا على عدد أمته أما غيره من الرعية فلا يمكن. إن ما يدل عليه هذا الكلام هو: أن العقل للنحوى يستطيع أن يبرهن على أى شئ بأى شئ؟!.

ومع هذا أقول: إنا نستطيع أن نجعل ما ذكره النحاة دليلا على قوة أثر (من) فى أساليب اللغة. ولا أدل على ذلك من أن (من) بمعنى (بعض) قد وردت فى القرآن حوالى ثمانمائة وألف مرة. وأما (من) الابتدائية فقد وردت فى القرآن حوالى أربعمائة وألف مرة.

وأظن - إن لم أستيقن - أن أى كلمة لم تحظ بما حظيت به (من) فقد عرفنا أن كثرة استعمال الكلمة فى اللغة - وخاصة فى القرآن - دليل على رقة صوتها وسلاسة نطقها وعذوبة استعمالها وبذلك يتحقق بها أعلى درجة فى الإيجاز والبلاغة والإعجاز.

أساليب تختص بها (من) الابتدائية:

سابق أن ذكرنا بعض ما تختص به (من) البعضية. وهنا نذكر بعض ما تختص به (من) الابتدائية تمهيدا لذكر أساليب كل منهما فى القرآن.

(١) انظر ج ٢ ص ٨ : ٩.

١ - الظُروف:

قال الرضى: وتختص (من) بجر (قبل) و (بعد) و (لدى) و (لدى) و (مع) يقال: جئت من معه أى من عنده وكذا (بله) نحو: فمن بله. واختصت بجر (عن) اسمين^(١).

ومن قبل الرضى قال سيبويه: وأما (عن) فاسم إذا قلت: من عن يمينك لأن (من) لا تعمل إلا فى الأسماء. و (عل) معناها الإتيان من فوق وقال امرؤ القيس: مكر مفر مقبل مدبر معا . . . كجلمود صخر حطه السيل من عل

وقال جرير:

إنى أنصبت من السماء عليكم . . . حتى اختطفتك يا فرزدق من عل

ثم قال: وأما (على) فاستعلاء الشئ تقول: هذا على ظهر الجبل.... وهو اسم لا يكون إلا ظرفاً ويدل على أنه اسم قول بعض العرب (نهض من عليه) قال الشاعر:

غدت من عليه بعد ما تم خمسهما تصل وعن قيض ببداء مجهل^(٢).

فدخول (من) على (عن) و (على) يثبت اسميتها دائماً كما أن (عند) و (لدى) وغيرها أسماء.

هذا: وما ذكره الرضى ليس كله من الظرف إذ أن (بله) ليست ظرفاً، وسيأتى أن (لدى) لا تدخل عليها (من) لأنها لا تدخل إلا على الظرف غير المتمكن مثل (عند) و (لدى) وسيأتى أمثلتها من القرآن الكريم. ودخولها عليه تأكيد لمعناه وتقوية له ولولا قوة (من) على سائر حروف الخفض لكونها ابتداء لكل غاية لما

(١) شرح الكافية ٢ / ٣٢٣.

(٢) الكتاب ٤ / ٢٢٨ : ٢٣١.

جاز دخول (من) عليه. ألا ترى أنه قد جاء في كلامهم كون (من) مراداً بها الابتداء والانتهاء في مثل: رأيت الهلال من خلل السحاب. فـ (خلل السحاب) هو ابتداء الرؤية ومنتهاها ولذلك أجازوا (من عنده) و (من لئنه) و (من معه) و (من قبله) و (من بعده) ولم يجيزوا: إلى عنده^(١).

وقد سبق عن سيبويه أن (من) تكون لابتداء الغاية ومنتهاها. وقد قال في موضع آخر "وأما (مذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت (من) فيما ذكرت لك. ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها. وذلك قولك: ما لقيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم و (مذ غداة إلى الساعة) و (ما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه) فجعلت (اليوم) أول غايته فأجريت في بابها كما جرت (من) حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا. وتقول: ما رأيته مذ يومين فجعلتها غاية كما قلت: أخذته من ذلك المكان. ولم ترد منتهى"^(٢).

ومقتضى ذلك كله أن سيبويه ومعه جمع غفير من النحاة لا يرون (من) لابتداء غاية الزمان. كما علمنا ذلك. وهناك من يرى أنها تكون لها قال المرادى: "وفى الزمان عند الكوفيين بكقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ ١٠٩ التوبة. وصححه ابن مالك لكثرة شواهد. وتأويل البصريين ما ورد من ذلك تعسف..."^(٣).

هذا: وقد خطأ الحريري قولهم: ذهبت إلى عنده لأن (عند) لا يدخل عليه من أدوات الجر إلا (من) لأنها أم حروف الجر؛ ولأم كل باب اختصاص تمتاز به وتتفرد بمزيتها^(٤).

(١) كليات أبي البقاء ص ٢٣٨.

(٢) الكتاب ٤ / ٢٢٦.

(٣) الجنى الدانى ص ٣٠٨: ص ٣٠٩.

(٤) درة الغواص ص ٣٢.

وقال عنه الشيخ محمد النجار: "وهذا منكر في اللغة فأدخل (إلى) على (عند) في المثال المسطور غير معروف عن العرب. ألا ترى أن (ذهبت عنده) يؤدي معنى: ذهبت إلى عنده كاملاً غير منقوص، فكان تكرر (إلى) مع (عند) ضرباً من العبث ولغو القول"^(١).

هذا: ولما كانت بعض الكلمات المذكورة التي دخلت عليها (من) لم ترد في القرآن الكريم رأينا أن نوضح معناها مع (من) وكذا نوعها.

(أ) معنى (عن) مع (من) هو (جانب) قال الشاعر:

ولقد أرائني للرماح دريئة من عن يميني نارة وأمامي^(٢)

وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن (عن) إذا دخل عليها (من).

فهي حرف وزعموا أن (من) تدخل على حروف الجر كلها سوى: من واللام والباء وفي .. ومعناها ابتداء الغاية.. وقال ابن مالك إذا أدخلت (من) على (عن) فهي زائدة^(٣).

هذا ما نسبته المرادى إلى ابن مالك. وأما نص ابن مالك فهو: "وإذا دخلت (من) على (قبل وبعد ولدن وعن) فهي زائدة لأن المعنى بثبوتها أو سقوطها واحد. وإذا دخلت على (عند ولدى ومع وعلى) فهي لا ابتداء الغاية.

و (عن) بعد دخول (من) بمعنى (جانب) .. قال جرير في (من عن):

وإني لعفُّ الفقر مشترك الغنى سريع إذا لم أرض دارى انتقاليا

جرى الجنان لا أهال من الردى إذا ما جعلت السيف من عن شماليا

(١) لغويات ١ / ١١١ : ١١٢

(٢) منهج السالك للأشمونى ٢ / ٢٣٣.

(٣) انظر الجنى الدانى ص ٢٣٤.

وقال آخر: ولقد أرايتي للرماح دريئة .. البيت^(١).

ففى هذا النص نرى ابن مالك مضطرب الفكر قلق العبارة لأنه عبر أولاً بأن (من) مع (عن) زائدة. ثم قال: و (عن) بعد دخول (من) بمعنى: جانب. وذكر لها من الشعر شاهدين. فكيف تؤثر (من) فى معنى (عن) فتجعلها بمعنى: جانب بعد أن كانت تفيد المجاوزة. وتؤثر فى نوعها فتجعلها اسماً. ثم تكون بعد ذلك زائدة؟ أليست بعد (من) مبنية فى محل خفض أى أنها نقلت إلى المعرب محلاً. فهذه أنواع ثلاثة من التأثير فى (عن) إذا دخلت عليها (من) وهى: معناها ونوعها وإعرابها محلاً.

بل إننا سنعرف إن شاء الله فى دراسة أساليب (من) الابتدائية فى القرآن أنها إذا دخلت على الظرف أفادت معنى لا يوجد إلا بها فقولنا (حضر عند محمد) غير قولنا: حضر من عند محمد. إذ الأول يفيد أن الحضور حصل فى مكان محمد.

وأما الثانى فيفيد أن الحضور ابتداءً من مكان محمد وانتهى عند غيره.

كما تفيد معنى المباشرة والتعقيب إذ قولنا: صليت الظهر قبل العصر غير قولنا: صليت الظهر من قبل العصر. إذ الأول يثبت أن صلاة الظهر قد حصلت فى أول وقتها فبينها وبين العصر زمن طويل. وأما الثانى فيثبت أن صلاة الظهر قد حصلت قبيل نهاية وقتها. فمعنى (من) هنا يشبه التقليل الذى يفيد أسلوب التصغير. أرأيت دقة اللغة وحكمتها؟

وكذا مع (عن) فقولنا: جلست عن يمين الأمير يفيد التراخى بين الجالس والأمير، فإذا ما قلت: جلست من عن يمينه أفادت المباشرة بينك وبينه فى الجلوس. ولكل مقام مقال^٢.

ولهذا كله أرى أن (عن) اسم حتماً دون التقييد بدخول (من) عليها لقول الصبان: "إن اسمية (عن) .. لا تتقيد بدخول (من) .. ولكنه عاد فى قوله حيث

(١) شرح التسهيل ٣ / ١٤٠.

استترك. قائلا: نعم تتعين اسميتها بدخولها. فإذا قلت: سرت عن البلد احتمال كونها. اسما وكونها حرفا وعند دخول (من) تتعين اسميتها^(١).

وربما يكون للصبان متأثرا بظاهر عبارة سيبويه "ولما (عن) فاسم إذا قلت: من عن يمينك، لأن (من) لا تعمل إلا في الأسماء"^(٢).

والحق أن (عن) اسم دائما ما دامت قبلت علامة الاسم في بعض أساليبها إذ لا يترتب على فقد العلامة فقد الاسم كما هو الحال في الحد لأن الحد مطرد منعكس أي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم. ولما العلامة فمطرودة غير منعكسة أي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم. فلا داعي لقول المرادى: (عن) لفظ مشترك تكون اسما وحرفا .. إلخ وأرى أن مصدر هذه البلبلة للفكرية في (عن) هو كتاب سيبويه لأن عبارته ليست نصا في المراد. ولسنا ملزمين بهذه البلبلة ما دام طريق الاستقرار أمامنا واضحا.

(ب) ومعنى (على) مع (من): فوق. وبدونها: الاستعلاء. قال ابن مالك وإذا دخلت (من) على (على) فهي - أي (من) لابتداء الغاية ... و (على) بمعنى فوق. قال الشاعر.

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قبض بزيء مجهل^(٣)

ومما يؤخذ على ابن مالك هنا أنه زعم زيادة (من) مع (عن) ولم يفعل ذلك مع (على). فليست أدري من أين له هذه التفرقة الموهومة. المزعومة؟؟

إن سيبويه لم يفعل ذلك مع (عن) كما سبق وكذا لم يفعله مع (على) فكان منهجه ثابتا غير قلق مستقيما غير ذي عوج. وقد قرر اسمية (على) دون احتمال

(١) حاشية الصبان ٢ / ٢٣٣.

(٢) الكتاب ٤ / ٢٢٨.

(٣) شرح التسهيل ٣ / ١٤٠.

لغيرها حيث قال: "وهي اسم لا يكون إلا ظرفاً، وبذلك على أنه اسم قول بعض العرب نهض من عليه قال الشاعر وهو مزاحم بن الحارث العقيلي.

غدت من عليه.... البيت^(١).

فقول سيبويه (وهي اسم إلخ) نص صريح على اسمية (من) فلا داعي لجعلها تارة حرفاً وأخرى اسماً إذ قبولها (من) ولو في بعض أساليبها يثبت ذلك دائماً وقال المرادى: وزاد بعضهم أنها تكون اسماً في موضع آخر وهو قول الشاعر:

هون عليك فإن الأمشور بيد الله مقاديرها

وما أشبهه لأنها لو جعلت حرفاً في ذلك لأدى إلى تعدّي فعل المخاطب إلى ضميره المتصل وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب وما حمل عليها ونقل بعضهم أن هذا مذهب الأخفش فإنه قال باسميتها في نحو: سوّيت على ثيابي ... إلى آخر ما سبق^(٢).

والحق أننا لسنا في حاجة إلى كل ذلك الخلاف الذي استطرد المرادى في نكّره لأن اسمية (على) واضحة صريحة قوية لا يعترّيها غموض ولا ينال منها ضعف. ولولا غموض بعض عبارات سيبويه في هذا الشأن لما وقع هذا الخلاف هنا. وفقى أدب الكاتب أن (علا) بالالف بمعنى (فوق) وتدخل عليها (من) أنشد الكسائي:

باتت تتوش الحوض نوشاً من علا نوشابه تقطع أجواز الفلا

قال محققه: يصف إيلاً باتت تشرب من ماء الحوض وتتناول ما فيه من الماء من فوق^(٣).

(١) الكتاب ٤ / ٢٣١.

(٢) الجنى الدانى ص ٤٧١ : ٤٧٢.

(٣) أدب الكاتب ص ٤٩٨ وها مشها.

وقال المرادى: واعلم أن (علا) قد تكون فعلا من العلو ترفع الفاعل.

كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ ٤ القصص. وأمر هذا بين؛ وليست من الحرفية في شيء إلا في الصورة (١).

وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ ٩١ المؤمنون.

فلا حاجة إلى ما ذكر في أدب الكاتب. وعليه ينبغي رسمها ياء لا ألفا. وقد تقرر أن معناها (فوق). إذ الفعل لا يقبل حرف الجر. ولعل رسمها بالالف في البيت للمشاكلة بينها وبين (الفلا).

ومما يثبت الفرق بين (علا) فعلا و (على) ظرفا أن الأولى من مادة (عل و) فهي تفيد العلو ومنه قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ ٨٣ القصص. فهذه الآية رد مفهم على ما اتصف به فرعون في أول السورة من قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا﴾ ٤ القصص. فقول المرادى إن (على) و (علا) بينهما شبه في الصورة غير دقيق.

وقد قيل إن أصل (من علا) (من عل) كقول امرئ القيس

مَنْ مَرَّ بِقَرْمٍ مَقْبِلٍ مَدِيرٍ مَعَا كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عِل

فقد ذكر الزوزنى في (عل) ثمانى لغات ... والثامنة أن أصل (عل): علا ثم ذكر البيت الذى أنشده الغراء وهو:

باتت تنوش الحوض نوشا من علا - نوشا به تقطع أجواز الفلا^(١)

وقد سبق أن هذا البيت أنشده الكمائي.

وجوز النحويون في (علا) أن يكون مبنيا على الضم وأن أصله (علو) بضم الواو فلما تحركت مع فتح ما قبلها قلبت ألفا فصارت (علا) بالبناء على الضم. وأن يكون معربا وأن أصله (علو) بكسر الواو فتحركت الواو بالكسر وفتح ما قبلها فقلبت ألفا فهي مربة بكسرة مقدرة على الألف^(٢).

وأما (على) الظرفية فبالبحث في معاجم اللغة وجدت فيها مادتين إحداهما واوية اللام (ع ل و) والأخرى يائية اللام (ع ل ي).

أما واوية اللام فيتفرع عنها صيغتان هما:

(أ) علا يعلو علوا قال المجد: "وعلا النهار ارتفع كاعتلى واستعلى وعلا الدابة ركبها" والمصدر علوا واعتلاء واستعلاء. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ فِرْعَوْنُ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ القصص وقوله: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ﴾ ٨٣ القصص.

(ب) عِلَى يَعْلى كَرَضَى يَرْضَى قال المجد: "وعلى فى المكارم كراضى علاء" وأصله (علو كرضو) أبدلت الواو ياء. وأصل (علاء): علو كاستعلاء أبدلت الواو همزة.

وأما يائية اللام فيتفرع عنها صيغتان هما:

(أ) على يعلى كرمى يرمى قال المجد: "على السطح يعليه. عليا وعلييا صعبه" وأصل (على) على كرمى أبدلت الياء ألفا وأصل (عليا): علويا أبدلت الواو ياء وأدغمت فى الياء. ثم كسرت ضمة اللام.

(١) شرح المعلقات السبع ص ٥٣.

(٢) انظر خزانة الأدب للبغدادى ٤ / ٢٦٢.

(ب) عَلَى يعلَى علاء. قال للمجد: "عَلَى يعلَى علاء كبقى بقاء" وأصل علاء: عَلاى أبدلت الياء همزة. ثم قال: "وعن سيبويه: على اسم للاستعلاء ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ ٨٠ غافر (١)".

ولا يخفى أن أصل (استعلاء) هنا ياء أبدلت همزة على عكس (استعلاء) من واوية اللام.

ونتيجة ذلك هي: أن (على) الاسمية يائية للام فبينها وبين (على السطح يعليه) جناس تام لأنها مثل (رمى يرمى). والدليل على ذلك أن ألفها تقلب ياء مثل (لدى) فكما يقال (لديك) يقال: عليك. ومنه قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ٧ الفاتحة.

هــذا: وقد جاء في القرآن قوله تعالى: ﴿وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ ٩١ المؤمنون. فـ (علا) فعل واوى للام. و (على) اسم يائى للام. وفيهما معا معنى الاستعلاء غير أن الأول من باب (نصر ينصر) والثانى من باب (رمى يرمى). وقد عرفنا أن أصل همزة (استعلاء) من الأول ولو ومن الثانى ياء.

وبهذا يتحقق الفرق بين (نوشا بن علا) و (علا فى الأرض) و (نزلت من على السطح) ولا غرابة فى أن يكون (على) صالحة للاسم والفعل فلذلك نظائر عربية مثل: جنى الجنة أى ثمرها. وجنى محمد القطن.

(جـ) وأما (بله) التى دخل عليها (من) فليست ظرفا وإنما تكرت مع الظروف استطرادا وقد اختلف فى معناها. فقال ابن هشام: بله على ثلاثة أوجه اسم لدع. ومصدر بمعنى الترك. واسم مرادف لكيف... ومن الغريب أن فى البخارى فى تفسير (آلم) السجدة: يقول الله تعالى: أعددت لعبادى الصالحين

ما لا عين رأت. ولا أذن سمعت. ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه. استعملت معربة مجرورة بـ (من) خارجة عن المعاني الثلاثة وفسرها بعضهم بـ (غير) وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يعدها في ألفاظ الاستثناء^(١).

ونقل الدماميني عن الرضى قوله: 'وإذا كان (بله) بمعنى (كيف) جاز أن يدخله (من). حكى أبو زيد: أن فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله أن يأتى بالصخرة أى كيف ومن أين؟ هذا كلامه.

قلت: وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بمعنى (كيف) التى يقصد بها الاستبعاد و (ما) مصدرية وهى مع صلتها فى محل رفع على الابتداء والخبر (من بله) والضمير فى (عليه) عائد على الذخر. أى كيف ومن أين اطلعكم على الذخر الذى أعدته لعبادى الصالحين. فإنه أمر قلما تتسع الأمور لإدراكه والإحاطة به^(٢). وقال الشُّمْنِيّ: لِقَاتِلٍ أَنْ يَقُولَ: جَازَ أَنْ تَكُونَ مُصَدِّرًا بِمَعْنَى: التَّرِكَ مَفِيدًا لِلتَّعْلِيلِ.

والمعنى: أعددت لعبادى الصالحين من أجل تركهم ما علمتوه من المعاصى. فلا تكون خارجة عن المعانى الثلاثة. يعنى: التى نكرها ابن هشام^(٣).

وبذلك يتلخص القول فى معنى (بله) التى تدخل عليها (من) فى ثلاثة آراء. الأول: أن تكون بمعنى (غير) وهذا ما نقله ابن هشام واستظهره.

الثانى: أن تكون بمعنى (كيف) وهذا ما نقله الدماميني عن الرضى ووجهه:

الثالث: أن تكون مصدرا بمعنى: الترك. وهذا ما قرره الشُّمْنِيّ.

(١) المغنى بحاشية الأمير- ١/ ١٠٥.

(٢) شرح الدماميني على المغنى ١/ ٢٤٠.

(٣) حاشية الشُّمْنِيّ على المغنى ١/ ٢٤٠.

٢ - التفضيل:

تختص (من) الابتدائية بأسلوب التفضيل قال سيبويه: "هذا باب أفعل منك، اعلم أنك إنما تركت صرف (افعل منك) لأنه صفة. فإن سميت رجلاً بـ (أفعل) هذا بغير (منك) صرفته في النكرة وذلك نحو: أحمر وأصفر وأكبر لأنك لا تقول: هذا رجل أصفر. ولا هذا رجل أفضل. وإنما يكون هذا صفة بـ (منك) فإن سميته (أفضل منك) لم تصرفه على حال"^(١).

وعلى هذا تكون دلالة (أفعل) على التفضيل وهو ما عبر عنه سيبويه بالصفة رهنا بذكر (من) فكأنها جزء منه. وهذا ما ذكره الرضى حيث قال: "وأما (من) التفضيلية فهي - وإن كانت لمجرد المجاوزة - لكنه لا تستعمل (عن) مكانها. لأنها صارت علماً في التفضيل وكبعض حروف أفعل التفضيل فلا تغير ولا تبدل"^(٢).

ومما ينبغي ملاحظته أن الرضى صدر الخبر بـ (لكنه) وذلك يشبه أن يكون لازمة من لوازمه في شرحي الكافية والشافية. والصواب حذفها ويكون التعبير (فهي - وإن كانت لمجرد المجاوزة - لا تستعمل (عن) مكانها).

ويؤخذ من هذا أن (من) لازمة لاسم التفضيل لا يغنى عنها غيرها وأن معناها المجاوزة. وقد ترتب على هذا أن يكون اسم التفضيل معها مفرداً منكراً مذكراً لا غير نحو: زيد أفضل من عمرو. لأنها كأنها من تمام الكلمة إذ أصل استعماله بها فلو ثنى وجمع وأنت لكان كثنائية الاسم وجمعه وتأنينه قبل كماله. ولذلك قالوا: لا بد أن يتصل به أى للمجرد (من) ويمتنع حذفها بلا دليل"^(٣).

(١) الكتاب ٢ / ٥.

(٢) شرح الكافية ٢ / ٣٢١.

(٣) عمدة السرى على أنموذج الزمخشري ص ١١٢.

ولو جرينا في مضمار المشهور عن النحاة في معاني حروف الجر لقلنا إن (من) في أسلوب التفضيل بمعنى (عن). ولكن الذي يضعف هذا المنهج أنهم هنا قرروا عدم صحة ذكر (عن) فكيف نحكم على الكلمة بأنها نائبة عن أخرى في معناها مع أن تلك الأخرى لا يصح استعمالها في هذا المكان؟! أليس هذا ضربا من المحال إذ كيف يزعم معنى لكلمة في مكان لا تصلح له؟! هل يجوز أن نزعم أن الأمير نائب عن الحقير مع أن الحقير يستحيل وجوده في مكان الأمير؟!!

إننا لو تأملنا قوله تعالى: ﴿كَانُوا أَكْثَرُ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً﴾ ٨٢ غافر وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ ١٥ فصلت. لأدركنا أن (من) ابتدائية المعنى إذ هي النسي تدل على ابتداء زيادة كثرة العدد وشدة القوة. ولا شك أن في معنى (الابتداء) مجاوزة إذ الشيء الذي يظل متروكا لا يبتدئه أحد لا تحصل فيه حركة. فإذا دنت الحركة وابتدئت تجاوز مكانه. فالابتداء أصل المجاوزة ألم تقل إن المسافة ألف ميل نبتدئها بخطوة ٢٢...؟

وهذا ما أشار إليه سيبويه حيث قال: "وكذلك (ويحه من رجل) إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال. وكذلك: لى ملؤه من غسل. وكذلك هو افضل من زيد إنما أراد أن يفضل على بعض ولا يعم. وجعل (زيدا) الموضع الذي ارتفع منه. أو سفل منه في قولك: شر من زيد" (١).

فعبارة سيبويه تشير إلى معنى (بعض) ولعل مصدر ذلك أن (زيد) الأفضل مبتدأ زيادة الفضل والابتداء بعض الحدث. وذلك ما وضحه سيبويه قائلا: (وجعل (زيدا) الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه) وهذا معنى الابتداء.

ولذا قال المرادى: "اختلف في معنى (من) المصاحبة لـ (أفعل) التفضيل فقال المبرد وجماعة: هي لابتداء الغاية ولا تفيد معنى التبعية. وصححه ابن عصفور. وذهب سيبويه إلى أنها لابتداء الغاية ولا تخلو من التبعية" (٢).

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٥.

(٢) الجنى الدانى ٣١١ : ٣١٢.

وهذا ما نراه لأن الابتداء يتضمن بعض المبتدأ. فلا تكون اسما بل هي حرف.

٣- رَبَّ فِي الْقِسْمِ.

ومما يختص به (من) الابتدائية لفظ (رب) في القسم قال ابن يعيش: "وأما قولهم من ربي لأفعلن" فالظاهر من أمرها أنها (من) في قولهم: أخذت من زيد، أدخلت في القسم موصلة لمعنى الفعل على حد إدخال الباء تكثيراً للحروف لكثرة استعمال القسم. واختصت بـ (ربى) اختصاص التاء باسم (الله) فلا يقولون: من الله لأفعلن.

وقد تضم الميم منها قالوا: من ربي إنك لأشـ. حكى ذلك سيبويه كأنهم جعلوا ضُمَّتْهَا دلالة على القسم. قال سيبويه: ولا تدخل الضمة في (من) إلا ههنا...^(١).

وقد وردت (من) هذه مضمومة الميم والنون ومكسورتها وذلك على سبيل الإتياع ويذهب بعض الكوفيين إلى أن مضمومة الميم مقصورة من (أيمن) ومكسورة الميم مقصورة من (يمين). وفيه نظر لأن (أيمن) مختص بالله أو بالكعبة و (من) مختصة بـ (ربى). ولا مانع أن يقال نغير حكمه عند اختصاره^(٢).

بل إن بعضهم قال: م الله أرادوا (من) فحذقوا النون تخفيفاً.

وقيل: إنها مخففة من: أيمن.

وإذا تأملنا أدركنا أن (من) القسمية معناها ابتداء الغاية لأن ابن يعيش قد قاسها على (من) في: أخذت من زيد فابتداء الأخذ زيد. فإذا قيل: من ربي لأجتهدن. كان قسماً بأن ابتداء اجتهاده هو ربه لا سواه.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٠٠.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٣٤.

٤ - التحذير:

ويعنى بأسلوب التحذير قول القائل (إياك من الأسد) فإن غير (من) من حروف الإضافة لا يستعمل في هذا الأسلوب.

وهناك أسلوب ثانٍ للتحذير وهو (إياك والأسد). وقد ذكر الحريري أن التحذير لا يكون بغير هذين الأسلوبين وأن الواو لا بد منها في هذا الأسلوب لأن (إياك) منصوب بإضمار فعل تقديره: اتق وباعد ... وهذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا كان قد استوفى عمله ونطق بعده باسم آخر لزم إدخال حرف العطف في معموله عليه كما لو قلت: اتق الشر والأسد، اللهم إلا أن يكون المفعول الثاني حرف جر كقولك: إياك من الأسد أى باعد نفسك من الأسد^(١).

وعلى هذا لا يجوز: إياك الأسد ومن ثم قال ابن يعيش: "فإن قيل فهلا جاز حذف حرف الجر فقلت إياك الأسد؟ قيل: ليس ذلك بالسهل ولا يقدم عليه السماع من العرب"^(٢).

وفصل ابن هشام القول في ذلك بما يثبت حذف (من) أو ذكرها فقال: "إذا كان التقدير: باعد نفسك من الأسد امتنع إياك الأسد - أى لا يجوز حذفها - وهو قول الجمهور. وإذا كان التقدير: أحذر من الأسد جاز: إياك الأسد - أى يجوز حذفها - وهو رأى ابن النازم. ثم قال: ولا خلاف في جواز (إياك أن تفعل) لصلاحيته لتقدير: من"^(٣).

وابن النازم تابع لأبى البقاء في هذا.

وإنما كان ممتنعاً عند الجمهور لأنهم يقدرون العامل فعلاً متعدياً لواحد فيلزم عليه حذف (من) ونصب المجرور. وهو غير مطرد إلا مع (أن و أن و كى).

(١) انظر درة الغواص ص ٢٩ وهم ١٧.

(٢) شرح المفصل ٢ / ٢٥.

(٣) أوضح المسالك ٣ / ١١٢ : ١١٣.

وكان جائزا على رأى ابن الناظم لأنه يقدر (أحذر) وهو متعد إلى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ ٢٨، ٣٠ آل عمران.

فالكلام على تقدير الجمهور إنشائي. وعلى تقدير ابن الناظم خبري^(١).

ويرى الأشموني أن (من) تقدر مع (أحذر) قال الصبان "لأن (أحذر) يتعدى بـ (من) كما يتعدى بنفسه"^(٢).

إذا تأملنا في هذه النصوص استخلصنا منها:

(أ) أن (إياك من الأسد) إذا كان على تقدير: باعد نفسك. لزم ذكر (من) فنقول: باعد نفسك من الأسد. وهو أسلوب إنشائي.

(ب) وإذا كان على تقدير (أحذر الأسد) جاز: إياك الأسد وإياك من الأسد. لأن (أحذر) ينصب المفعول بنفسه، وتأتي بعده (من) جارة لذاك المفعول فإذا قلنا: أحذر الأسد كان الأمر منصبا على (الأسد) مطلقا وإذا قلنا: أحذر من الأسد كانت (من) حرفة ابتداء بمعنى: اجعل حذرك من جهة الأسد. فالأسلوب إنشائي.

(جـ) وإذا كان التقدير: أحذرك الأسد. جاز أحذر من الأسد وهو أسلوب خبري فتكون (من) ابتدائية.

(١) التصريح بمضمون التوضيح وحاشية يس عليه ٢ / ١٩٣.

(٢) منهج السالك وحاشية الصبان ٣ / ١٩١.

خاتمة

وبعد: فقد انتهينا من المقدمة والدراسة الممهدة وبيان معاني (من) التي قد استطعنا أن نرجع بها إلى معنيين فقط:

أحدهما: أن تكون بمعنى (بعض) وهي الأكثر في الاستعمال والأوسع في الانتشار. وقد حققنا اسميتها لأن في ذلك تنزيه لغة القرآن عن التقديم والتأخير والحذف والتقدير فتلك أمور اصططنعها النحاة وأفسدوا بها أساليب اللغة ولا سيما أساليب القرآن فقد استباحوا لأنفسهم تعديل النص القرآني أو إضافة شيء إليه وهذا ما لا يجوز لأحد أن يفعله.

ومما يجدر ذكره هنا أننا قد حققنا: أن (من) الاسمية لا تقف عند معنى البعضية لأننا وجدنا بعض آيات القرآن يقتضي أن تكون بمعنى (مثل) فتفيد التشبيه. وأن تكون بمعنى (مع) فتكون للمصاحبة.

وبهذا يثبت أن دراسة القرآن تضيف إلى الكلمات معاني قد لا تخطر لباحث على بال.

الثاني: أن تكون حرف ابتداء. وقد عرفنا أن استعمالها في القرآن أقل من أختها. ومع أن الأستاذ عباس حسن قد تكلم عن اسميتها إذ لا فرق بين (من) وبين (ابتداء) رأيت أن استمسك بحرفيتها إذ من البدهي وضوح (من) التي بمعنى (بعض) في الاسمية إذ أنها قد وضعت موضعها. ولكننا لم نحفظ ولم نعهد وضع (من) موضع (ابتداء).

و هنا أدعو القارئ إلى رحلة جميلة جلييلة مع أساليب (من) بنوعها في القرآن. وقبل أن نبدأ هذه الرحلة القرآنية الممتعة نود أن نذكر قسول العلماء:

(القرآن كون الله المنشور، والكون قرآن الله المنشور) فمحال أن ندرك سر كلام الله كما أنه محال أن نطوف بأرجاء الكون.

إنما هي محاولة متواضعة أردنا بها أن نتلمذ على القرآن في تعلم أساليب العربية العليا فهو لها: (البادية والحاضرة السليمة النقية)^(١).

"والجملة القرآنية تقوم في تربية الملكة اللغوية وإرهاق المنطق وصقل الذوق مقام نشأة خالصة في أفصح قبائل العرب"^(٢).

ومهما حاولت كشف سر كلمة (من) في القرآن فلن أبلغ المدى، وإلا لما كان القرآن معجزاً. ومن ثم فنحن كما قال الدكتور طه حسين: "لا نزع لصورتنا هذه التي نعرضها أنها الصورة الأخيرة. وإنما نزع أنها الصورة التي انتهى إليها بحثنا على ما بذلنا فيه من جهد، وما اصطنعنا فيه من دقة، وما تحرينا فيه من إنصاف"^(٣).

وها أنذا بادئ السير بعون الله. وعلى الله قصد السبيل.

هذا: ولما كانت (من) الاسمية قد زاد استعمالها عن (من) الحرفية حوالى أربعمئة مرة. وكان في اسميتها صون لغة القرآن عن دعويين غير لائقتين بالقرآن وهما دعوى التقديم والتأخير، والحذف والتقدير بدون فائدة اقتضى ذلك ذكر أساليب (من) الاسمية في القرآن قبل ذكر أساليب (من) الحرفية.

(١) إحياء النحو ص ١٩٧.

(٢) تحت راية القرآن ص ٢٥.

(٣) مقدمة فجر الإسلام صفحة ز: ح.

نتائج المقدمة والباب الأول

• أولاً: نتائج المقدمة:

• موضوع البحث:

• تتمثل نتائج موضوع الرسالة فى النقاط الآتية:

١- أن الكلمة فى اللغة العربية هى اللبنة الأساسية التى يقوم عليها بناء الجملة ومن ثم تحتم أن تكون ذات مضمون ولا يجوز أن تكون فارغة جوفاء كالطبل الأجوف يصم الآذان بصوته ولا ينال الجنان منه شئ.

٢- أنه لابد من الدقة فى اختيار مكان الكلمة فى الأسلوب إذ المعانى تتمثل فى النفس وتجيش ألفاظها فى الحس ويتجلى مكان كل لفظ فى العقل ثم يأتى دور اللسان فيظهر المعنى بلفظه فى مكانه. فما اقتضى المعنى ذكر لفظه أولاً فلا بد من ذكره أولاً.. ومن ثم تحتم أن يستتبط المعنى من الأسلوب على حسب ترتيب كلماته دون تعديل ولا تبديل.

٣- أن النحو هو أساس علوم اللغة فى الكشف عن أسرار كلماتها لفظاً ومعنى ووضعاً فى الأسلوب. فهو الذى يعنى بالتعمق وراء وجود كلمة فى نص وعدم وجودها فى نص آخر. فالكلمة فى اللغة العربية لا ترضى أن ينبو بها مكانها لأن بينها وبينه ألفة لا تزول وعلاقة وثيقة لا تهى ولا تهن.

٤- أن علماءنا قد رسموا المنهج الدقيق لتحصيل معنى كلمات القرآن وفهم مراميها وحقائقها معتمدين فى ذلك على استعمال أهل اللغة لا على رأى فلان أو فهم فلان. فلكل كلمة من نفسها طرب. ومن ذاتها عجب.

٥- أن دراسة أساليب اللغة إنما تقوم دعائمها على بحث معانى مفرداتها.

إذ هى العناصر الجوهرية التى يقوم بها وعليها صرح المعنى العميق الشامخ.

٦- أن المنهج الدراسي الذي يليق باللغة ويؤتي ثماره الشهية في ذهن الدارس هو الذي يبتدئه الدارس بدراسة الأصوات فصوت الحرف هو الذي يستوحى منه مدلوله الذي يتألف مع مدلول غيره في الكلمة المفردة. ثم بدراسة الكلمات معجميا فصرفيا ثم نحويا وبيانيا.

• أهداف البحث:

١- إثبات أن الكلمة في اللغة وخاصة لغة القرآن معطاء لمعان غزيرة. ومن ثم تتعدد مواضعها لتعدد الوظائف التي تقوم بها. فهي ذات معان متعددة لأماكن متنوعة.

٢- بيان أننا إذا وضحنا معنى كلمة بأخرى لا يلزم من ذلك صحة وقوع الموضحة مكان الموضحة. لما بينهما من ضبط رقيق دقيق يفصل بينهما وهو الذي يحدد لكل كلمة مكانها. فشرح كلمة بأخرى لا يزيد عن كونه مقربا للمعنى لا مطابقا له.

ومن ثم كان الترادف المطلق أى للتطابق الكامل بين كلمتين في المعنى غير موجود في اللغة العربية. فكل كلمة ظل تابع لشمسها وكم للكلمات من ظلال وشموس.

٣- العمل على رأب الصدع بين التفسير والنحو أو المفسرين والنحاة. فكم رأينا في تفسير آية أو كلمة معنى يذكره المفسر ثم إذا ذهبنا إليه في كتاب نحو رأيناها يرجع عن ذلك المعنى إلى غيره الذي ربما يناقضه. وتلك فجوة يترتب عليها جفوة بين النحو والبلاغة مع أنهما عنصران لجوهر واحد. أو وجهان لعملة واحدة كما يقال.

فالنحو إذا تجرد من الذوق البلاغي نفرت منه العقول وعافه الوجدان. كما أن البلاغة إذا خلت من نظام النحو ضاعت بهجتها. وانطفأ بريقها. وفقدت أهم عناصرها.

٤- جمع آيات (من) في القرآن الكريم على مختلف أساليبها حسب نوعها (اسما أو حرفا) وحسب موقع الاسمى الإعرابى مبتدأ أو خبرا..... أو غير ذلك. وفى هذا دراسة نصية لأساليب متنوعة من القرآن الكريم ربما يبدو لأول وهلة أنها مكررة. والحق أنها دراسة يتضح منها أن استعمال الكلمة الواحدة فى كل أساليبها القرآنية تملأ العقل متعة والنفس طمأنينة والقلب قوة فكر ويقين لأن كلمة (من) قد وردت عدة مرات متتالية فى آية واحدة ولها عدة معان وذلك كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنْكَ الْدَّمَعَ مِمَّا عَرَفُوا مِنْ الْحَقِّ ۚ﴾ المائدة. ٨٣٤ (من) تكرت فى هذه

الآية ثلاث مرات لثلاثة معان كما سيأتى بيان ذلك فى موضعه من الدراسة.

٥- وجوب الالتزام فى دراسة اللغة العربية بالقرآن أو لا ثم بالحديث وغيره من كلام العرب نثرا. فنصوص هذه الأنواع الثلاثة هى التى يستنبط منها قواعد اللغة.

أما الشعر فوظيفته السامية وأثره العظيم إنما هو: إثراء مفردات اللغة وتكثير معانيها فهو نبع فياض وبحر زاخر بالعطاء. وكوكب ساطع لا مع يهتدى به إلى المعانى العصماء.

ذلك ما انتهت إليه تجربتى فى البحث اللغوى لأننى حينما قمت بعمل الرسالة قد جرئت فى غبار المشهور من أن الشعر ربما يتقدم فى الاستشهاد للغة على النثر بل على القرآن. وبطول البحث وبقوة التجربة رجعت عن هذا وسرت فى طريق من يجعل الشعر فيض اللغة الذى لا يغيض وعطاؤها غير المجنود

وصورها البديعة الرائعة التي تضم دقة الملامح وعمق التأمل وغازاة الرؤى.
وكم كان للعرب من وقفة عند معنى يرجعون فى معناها إلى الشعر العربى.

• ثانيا: نتائج الباب الأول:

• نتائج الفصل الأول: الحرف فى اللغة:

١- أن معنى مادة (ح ر ف) هو القوة فمنه: الكسب. يقال: يحرف لعياله أى يكسب.
وواضح أن الذى يكسب لابد له من قوة يغالب بها شدائد الحياة فيغلبها. ومنه
وضع الشئ فى غير موضعه حتى يكون نافرا نابيا مثل قوله تعالى: ﴿تُحَرِّفُونَ
الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ ٤٦ النساء فكانهم يخلعون الكلم من مكانه الذى يودى
فيه مهمته ويضعونه فى مكان آخر ليس بينه وبينه ألفة. فيضل معنا، ويضيع
مغزاه. فلا يفيد ولا ينفع. فبهذا التحريف أفرغ اللفظ من مضمونه.
مما يثبت تلك القوة لمادة (ح ر ف) أنها تتفق فى صورتين هما (الراء والفاء) مع
مادتي (طرف وصرف) وأطراف الشئ لابد أن تكون قوية لتدافع عن قلبه. كما
أنَّ صرف الشئ عن مجراه يفقده قوته وقدرته.

٢- أن فى الحروف من الإيجاز ما ليس فى غيرها والإيجاز دقة وعمق فى المعنى.
وخفة ويسر فى اللفظ. فالحرف يشبه سبيكة الذهب تجل قيمتها ويقل حجمها
ويخف حملها. فكان الحرف بمفرده جملة تحمل فى طياتها من المعانى ما يروق
النظر ويقنع الفكر. ومن ثم وصفت الحروف بـ (أنها مفاتيح البيان) وهذا
وصف يليق بها وهى جديرة به.

٣- لما كانت الحروف من أدوات الإيجاز ترتب على ذلك إبطال دعويين قد ذاعتا
وشاعتا فى بطون الكتب وعلى ألسنة الدارسين.

الدعوى الأولى: دعوى زيادة الحرف؛ فهذه باطلة وحجتها داحضة إذ كيف يكون زائدا وهو قائم مقام عدة كلمات؟ وكيف يكون زائدا مع أن الذين روجوا هذه الدعوى لم يمكنهم أن يجردوه من المعنى ولا عن العمل فيما ورد فيه. ففي قوله تعالى: ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ ١٩ المائدة يزعمون أن (من) زائدة مع اعترافهم بأن لها معنى وهو تأكيد المعنى وتقويته ولها عمل وهو خفض ما دخلت عليه. أليس هذا بعجيب منهم غريب على جنم اللغة؟!

إن الكلمة معنى كسأه ولبسه لفظ كنفس الإنسان وجسمه ولكل منهما كيان وجوهر لا يستطيع أحد أن يمحوه أو ينال منه. ولذا قررت أن دعوى الزيادة دعوى باطلة لأنها غير لا ثقة باللغة العربية فهي تحمل في طياتها عناصر بطلانها.

الدعوى الثانية: دعوى احتياج حروف الإضافة إلى متعلق بتصديده العقل كيفما اتفق. لأنه - أي هذا المتعلق - ينقض عنصر الإيجاز في الحرف فمثلا قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ ٥ البقرة لو وقفنا عند نصه وتأملنا لأدركنا معناه لوضوحه وبيانه. فهو إثبات أن أصحاب الصفات السالف ذكرها متمكنون أيما تمكن من هدى ربهم. والظرف (على) دليل على ذلك. وأما الحرف (من) فيدل على جهة نلكم الهدى وهى (ربهم) الذى خلقهم ثم هداهم فلا حاجة - بعد هذا - إلى أن يكون تقدير الآية: أولئك كائنون على هدى كائن من ربهم ومن ثم لا يجوز لعاقل أن يعترف به لأنه ينقض القول بإيجاز النص والإيجاز: أهم خصائص اللغة العربية فهو أداة الإعجاز فى القرآن. لأنه كله إيجاز.

٤- إثبات أن ما يزعمه النحاة من أن الحرف لا يحمل معناه باطل إذ كيف يكون أحد أنواع الكلمة ثم لا تكون له نفس يحيى بها ويتحرك لأداء وظيفته؟

إن السبـحث في اللغة علمنا أشياء خطيرة قد يكون أخطرها أن الكائن الحي ذا الصورة الكاملة أصله شيء يسير بل ربما يكون مهيناً. فالإنسان مثلاً يقول الله عنه: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ^ط وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ - ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾ ٧٤: ٨ السجدة فأصله حيوان منوى واحد من عدد وفير.

وهذا الحيوان لا يرى بالعين المجردة فهو لا يساوى ما يوضع على الحرف فيعجمه نحو: (د) فنقول (ذ) فهذه النقطة ذات دلالة خطيرة في اللغة بل إنها - في الحقيقة - أصل اللغة فما من حرف في اللغة إلا وهو نقطة ممتدة إلى عدة جهات وفي كل جهة يكون لها معنى. وتلك سنة الله في خلقه. فالمحيط أصله نقطة تكاثرت حتى لا يدرك لها مدى ولا غاية.

إذا كان هذا شأن أدنى شيء في الخط إذ هو غير فارغ ولا أجوف بل هو نفس ينمو بها ويتكاثر فكيف بكلمة كاملة للصورة واضحة الملامح؟ نحو: (فى والباء) من قولنا: صليت في المسجد النبوى. وطفيت بالكعبة الشريفة. أيجوز أن تكون هاتان الكلمتان صوتين فارغين؟

إن ما يبطل ذلك ما قرأناه من قول الإمام على لأبى الاسود الدئلى (والحرف ما أفاد معنى) وقول سيبويه: (وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل).

وهذا ما انتهى إليه الفكر اللغوى عند فلاسفة اللغة وعلماء اجتماع اللغة وعلماء نفس اللغة حيث قرروا: أن الأصوات إذا لم تحمل معنى إلى متلقيها فلن تكون لغة.

٥- كشف النقاب عن الخلط الذى وقع فيه الدارسون المحدثون في التطور اللغوى حيث يزعمون أن الكلمة الدالة على معنى في غيرها - وهى الحرف - إنما

هنى بقايا الفاظ ذات معنى فى نفسها. وأن الكلمة الدالة على معنى فى نفسها إنما ترجع إلى أصول ثنائية أحادية المقاطع تحاكي أصواتا طبيعية.

فهذا ضرب من البلبلة الفكرية اللغوية. إذ كيف يمكنهم الوصول إلى أصل كل نوع ثم تتبعه فى مختلف العصور والأماكن حتى يصاحبوا تغييره من حال إلى حال؟

إننا نقرأ فى قرآن الله الحكيم قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا

بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ ٤ إبراهيم ونذكر منه أن اللغة كانت قرينة

الإنسان من أبيه آدم إلى أن تقوم الساعة. وأنها كانت واضحة معلومة يقف على معناها ومرماها المتكلم والمخاطب. فأنى يمكن أن توجد مراحل لغوية تكون اللغة فيه أصواتا مبهمه ثم تنمو حتى تكون مفهومة. بل كيف يمكن أن تكون بعض كلمات اللغة ولدت ذات معنى فى نفسها ثم يصيبها انتكاسة فترجع إلى مستوى حضيض حيث نفتقر إلى غيرها فى معناها؟

أليس هذا كله ضربا من الضلالة التى تجعل الإنسان يهيم على وجه لا يدرك له جهة يسير فيها ولا غاية يريد الوصول إليها؟

٦- ما لفت الذهن فى هذا الفصل التفرقة بين المعنى الإفرادى أى الذى يكون الدال عليه كلمة مفردة. والمعنى التركيبى أى الذى يدل عليه طائفة من الكلمات أعنى (الكلام). فالمعنى الإفرادى لفظه الكلمة أيا كان نوعها: اسما أو فعلا أو حرفا. وهو مستقل بكلمته لا يزول عنها ولا يبغي حولا. كما أنه لا يحتاج إلى غيره فى أدائها والقيام بها والدلالة عليها. فالكلمة تشبه: الفرد.

وأما المعنى التركيبى فتحتاج كل كلمة فيه إلى غيرها. فهو يشبه الجماعة.

ولا شك أن الإنسان المفرد مستقل الذات والصفات حر الحركة والتصرف وأما إذا ارتبط بغيره من بنى الإنسان تغير وضعه وصار محتاجا إلى سواء فى تحقيق مطالبه من جانب والقيام بعمارة الأرض من جانب آخر. فالجمله أو الكلام فى اللغة هو الأمة أو الدول فى المجتمع تأثرا وتأثيرا.

وكما أن الفرد من البشر لم يولد أو يوجد ليكون منعزلا منفصلا بل لابد من التحامه بغيره وتعاونه معه واحتياجه إليه. فكذا الكلمة المفردة لم توضع لتكون لبنه فى المعجم تتعاون مع غيرها فى تسويد صفحاته بخطوطها فحسب بل وضعت لتكون متحركة تتسع لها الأساليب والتراكيب متعاونة مع سواها على بناء صرح اللغة الشامخ.

٧- مما قمنا به فى هذا الفصل أننا أوردنا رأى الفراء فى أن حروف الإضافة تعرب محلا. ففى قولنا: مَرَّ زَيْدٌ بِعَمْرٍو. تكون الباء فى محل نصب وإذا قلنا: مَرَّ بِعَمْرٍو. كانت الباء فى محل رفع. والباء حينئذ تعرب إعراب الظرف. فمعنى الأسلوب الأول مر زيد مكان عمرو. ومعنى الثانى: مر مكان عمرو. ولما كان معنى الباء: هو الملاصقة جاز تأويل ذلك بقولنا: لاصق زيد مكان عمر. ولَوْصِقَ مكانُ عمرو.

ويتضح ذلك أكثر فى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ لَتَمْزُونَهُمْ عَلَيْهِمْ مَّصْبِحِينَ -

وَبِاللَّيْلِ﴾ ١٣٧: ١٣٨ الصافات. فـ (عليهم) ظرف لا حرف. وهو منصوب

بالفعل (تمر). وكذا الباء فى (بالليل) وهى معطوفة على (مصبحين) وهو حال ظرفية أى وقت الصباح فـ (بالليل) أى وقت الليل.

والمقرر فى علم النحو أن الظرف يرفع حينما يبنى فعله للمفعول. إذ يقال: جلس محمد عند على ثم يقال: جلس عند على. فـ (عند) فى الثانى نائب عن

المفعول فيه. ألا وهو الظرف. لا عن المفعول به كما في قولنا: أَكْرَمَ مُحَمَّدٌ بَعْدَ قولنا: أَكْرَمَ الْأَمِيرُ مُحَمَّدًا.

هذا: ومما تجدر الإشارة إليه في مقامنا هذا أن الفراء جعل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ ٦٩ مريم من إعراب حرف الإضافة وكذا قولنا: أصبت من كل طعام. ونلت من كل خير..

والحق أن (من) في هذه الأساليب ليست حرفا بل هي اسم بمعنى (بعض) فهي معربة إعراب الأسماء غير الظروف لا إعراب الظروف. مع ملاحظة أن إعرابها مَجْلِيٌّ، نعم قد تكون ظرفا إذ أضيفت إلى الظرف كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَلَيْلٍ فَاسْجُدْ لَهُ﴾ ٢٦ الإنسان. أي بعض الليل. وسيأتى مزيد لذلك في دراسة أساليب (من) في القرآن.

٨- مما حققناه في ذاك الفصل: اضطراب العلماء لا في الحرف وحده بل في بعض الأسماء فقد زعم بعضهم أن الموصولات أدنى حالا من الحروف في الإفادة والاستقلال من حيث إنه بمنزلة جزء من الاسم كالزاي من (زيد) وليس كذلك الحرف.

ولكن ذلك غير المعروف المؤلف من أن الاسم الموصول اسم. لقبوله علامة الاسم وهي الإسناد إليه كاسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ٢ البقرة فـ (ذا) اسم مسند إليه أي مبتدأ. ومثله (الذى) في قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ ١ الفرقان.

والإسناد إلى الكلمة من وظائفها لا من جوهرها وحقيقتها ولذا رددنا على من يَعْرِفُ الاسم بأنه ما يصح الإسناد إليه بأن هذه وظيفة لا حَدٌّ وشتان بينهما.

- نتائج الفصل الثاني:
- قانون التطور والحروف:

١- انتهينا إلى أن خلاصة هذا القانون هي: الانتقال من البسيط إلى المركب حتى يحصل التوفيق بين البنية الحية وبين ظروفها الطبيعية. فكلما امتدت هذه الظروف واتسعت تغيرت البنية الحية بالامتداد والاتساع حتى تفي بمطالب البيئة الممتدة المتنوعة.

ومما ينبغي التنبيه إليه هنا قولهم: (من البسيط إلى المركب) فهذا التعبير لا يقوم بالمعنى المراد إذ أن (البسيط) من مادة (ب س ط) قال ابن فارس: "وهو أصل واحد وهو: امتداد الشيء في عرض أو غير عرض..."^(١). يقال: عرض الشيء يعرض عرضاً أى صار عريضاً. ومنه: العرض من خلاف الطول^(٢).

ولا شك أن الامتداد يقتضى التركيب وعليه يؤول معنى قولهم (من البسيط إلى المركب) إلى (من المركب إلى المركب) وهذا ظاهر الفساد. وعلى هذا وجدنتى مضطرا إلى أن أقول: الانتقال من المفرد إلى المركب. حتى يتضح المعنى وضوحا لا نقا بالمقام. غير أننى لم ألبث أن قرأت لابن فارس وغيره: الفاء والراء والذال: أصل صحيح يدل على الوحدة. من ذلك الفرد وهو الوتر^(٣). ويقول المجد: "وحد كعلم وككرم يحد فيهما وحادة ووحودة ووجودا ووحدًا ووحدّة وحيدة بقى مفردا"^(٤).

(١) معجم مقاييس اللغة ١/ ٢٤٧. وانظر اللسان وغيره.

(٢) انظر معجم مقاييس اللغة ٥/ ٢٦٩ والقاموس ٢/ ٣٢٤.

(٣) انظر معجم مقاييس اللغة ٤/ ٥٠٠ واللسان وغيره.

(٤) القاموس ١/ ٣٤٣.

فما إن قرأت ذلك حتى وقعت في حيرة من أمرى لأن الفرد لا يخلو من تركيب أيضا. وبهذا يؤول هذا التعبير إلى ما آل إليه ذلك التعبير من الفساد لأن معناه: (الانتقال من المركب إلى المركب).

وهنا وقفت لا حائرا بل متديرا متأملا وذهبت بفكرى إلى أعماق الكلمات من اللغة والكائنات من غيرها فوصلت إلى أن أدنى الأشياء لا يخلو من تركيب فالنقطة (.) وهى أدنى شئ من الخط تبدو وكأنها لا تركيب فيها. والحق أنها مركبة إذ تتوفر فيها عناصر الابتداء والنمو. ولولا ذلك لما صلحت أصلا للغة مهما بلغ عدد كلماتها. فمثلا مثل الحيوان المنوى الذى يدق على النظر فلا يراه إلا بمساعد وكاشف. فلو لا أنه مركب لما صلح لأن يصير جسما كامل الأعضاء ولذا كان لابد من الاعتراف بهذه الحقيقة التى يترتب عليه تعديل تعريف التطور إلى: الانتقال من أدنى شئ تتوفر فيه عناصر النمو والامتداد إلى أعلاه. وسواء فى ذلك اللغة وغيرها من سائر الكائنات الحية.

٢- مما ترتب على النتيجة الأولى أننا قد وصلنا إلى أن القول بتدرج اللغة - أو غيرها - من الأدنى إلى الأعلى. لا يبلغ شيئا من الدقة. لأن طبيعة الكائنات أنها وقت تكوينها عند نشأتها يجمع الله لكل كائنة عناصر تكوينها ثم يبرزها إلى الوجود تامة الخلق كاملة العناصر. وبهذا يتحقق جوهرها. فمثلا: اللغة قد جهز الله الإنسان بعناصرها وهى أجهزة النطق وجهاز الفكر. فاللسان أهم الأجهزة الأولى. إذ الإنسان (لسان وعقل) وقد أدرك تلك الحقيقة الشاعر الجاهلى زهير بن أبى سلمى حينما قال.

لسان الفتى نصف ونصف فواده فلم يبق إلا صورة اللحم والدم

فهذان هما أصل اللغة فعنهما تفرعت وثمت فى طفولة الإنسان حتى استوت على سوقها جملا وتراكيب.

تلكم هي رحلة التطور للغة. وهي تشبه رحلة التطور للإنسان في بدء خلقه وقد فصلتها آيات بينات من القرآن المبين حسبنا منها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ - ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ - ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ ١٢ : ١٤ المؤمنون.

هذا هو التطور أى الانتقال من حالة إلى حالة للإنسان. فلم يفارق الرحم إلا بعد اكتمال خلقه ووضع عناصر مجابهة الحياة فيه. فهو مؤهل لذلك.

٣- أثبتنا أن ما يسميه الباحثون فى اللغة: تطور لا يخرج عن كونه تنوعا فى الدلالة. وهذا يدل - بداهة - على أن كل كلمة فى اللغة تحمل معانى متنوعة لأماكن مختلفة. ومن ثم كان لكل مقام مقال. ولكل كلمة مع أختها معنى ودلالة. وبهذا تأكد بطلان ما زعموه من أن الحروف متطورة عن غيرها. إذ كيف يكون ذلك وهى قسيم للاسم والفعل لا قسم من أحدهما. ولذا أقول: باليت الذين يجهدون عقولهم فى بحث (هذا التطور) يوفرون ذلك لبحث شئ آخر يكشف أسرار اللغة وغزارة الدلالة فيها .. إلى غير ذلك، وأخرى ينبغى أن ننبه إليها ألا وهى: الكف عن ربط بعض الكلمات فى بعض اللغات بأخرى من لغة غير الأولى. إنما المنهج السديد هو: أن نقرر ان كلمة (كذا) فى لغة (كذا) بمعنى كلمة (كذا) فى لغة (كذا) وهذا قريب جدا من الترجمة فنقول مثلا: (man) فى الانجليزية بمعنى (رجل) فى العربية. تلك هى الطريقة الوسطى التى تفيد اللغة. أما الجرى وراء الأوهام فلا نزال منه ولا طرف الثَّام^(١).

(١) الثَّام: الحشيش والشجر الضعيف.

٤- أبطلنا القول بتطور الباء عن (بيت) مثلا لأن تعريف التطور يقتضى فناء الأصل بتطور الفرع عنه. والواقع يصدع ذلك ويصرعه لأننا - ومن قبلنا ثم من بعدنا - لا يمكننا أن نمحو كلمة (بيت) من أى معجم ولو قصيرا. وكيف يجوز ذلك؟ ونحن نلزمها كما تلزمنا أليس (البيت) هو الذى نببت فيه وما الحياة إلا حركة بالنهار وبيات بالليل.

• نتائج الفصل الثالث: حرف الإضافة:

١- أثبتنا أن تسمية الحروف (من وإلى ... إلى آخره) بحروف الإضافة أليق وأعلى لأنها بمثابة شئ مضاف إلى غيره. ففى قولنا: محمد فى المسجد. إضافة محمد إلى المسجد فى وقت معين أى أن محمدا مرتبط بهذا المكان والذى قام بمهمة هذا المكان هو (فى) فهما شيئان بينهما علاقة وهى الحرف. كما أثبتنا أن تسمية عمل هذه الحروف بالخفض أعلى نوقا وأسمى دلالة فمما لاشك فيه أن الحركة فى (محمد) من قولنا نظرت إلى محمد. فى جهة مقابلة للحركة فى قولنا: حضر محمد فكما أن هذه تسمى رفعا فلا محالة أن تسمى تلك خفضا. فالرفع والخفض جهتان متقابلتان أما حركة الجر فالجدير بها أن تكون فى شئ يأنف طبعه من قبولها إلا اضطرارا. وذلك هو الفعل المضارع سواء أكان مضارعا خبريا نحو قوله تعالى: ﴿ قُمْ أَلَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ٢ المزملة بالحركة فى (يعلم) و (قم) حركة اضطرارية للتخلص من الساكنين. فليست من قبيل ضرائر الشعر بل هى من قبيل تيسير النطق. ومثلها حركة الفعل فى روى البيت كما فى قول الشاعر. (ومن لا يتق الشتم يشتم)...

٢- انتهينا إلى أن القول بتناوب حروف الإضافة ضرب من الظن والتخمين لأنه تدخل فى أبنية كلمات اللغة ودلالاتها التى لا يملك العلماء إزاءها إلا التسليم بها بما وردت وعلى ما وردت. ثم عليهم أن يستخرجوا معانى كلماتها من ذاتها مع

إدراك ما يقتضيه سياق الكلام فالكلمة إذا وضعت في أسلوب وجب النظر إلى هذا الأسلوب جملة واحدة حتى يقف الذهن على معناه موزعا على دلالات كلماته. ولا بد حينئذ من الاستعانة بالمعاجم فالمعجم في اللغة يجمع شتات المعاني التي تدل عليها الكلمة. وحينما نخرجها من بطن هذا المعجم أو ذاك ثم نضعها في سياق معين لابد أن نكون واعين ومدركين إدراكا كاملا لهذا السياق حتى يكون معنى الكلمة متفقا ومتسقا معه. ومن ثم كان قولنا: نظرت إلى. غير قولنا: نظرت في. فالفعل (نظر) له غایتان إحداهما شكل الشيء وصفحته البادية الظاهرة فنقول: نظرت إلى السماء. والأخرى جوهر الشيء وباطنه وعمقه فنقول: نظرت في السماء.

وعلى هذا يتضح بطلان جعل (نظر) موقوفا على غاية واحدة وهي الشكل وحده أو الجوهر وحده. ففي ذلك ظلم وإجحاف لا يقبلهما الفعل لأن الأصل في الكائنات الحرية.

٣- ومن هذه النتائج تعدد المعنى للكلمة الواحدة على حسب مقام الأسلوب الواردة فيه. وبذلك استغنینا عن دعوى (التضمنين) في بعض نصوص العربية وخاصة نصوص القرآن المجيد. فبعد طول فكر وعميق نظر قررنا أن هذا التضمنين خلق من خلق البشر وليس له صلة ذات جذور عميقة بلغة العرب التي أساسها التفاعل بين كلمات اللغة ثم توالد المعاني وغزارتها بسبب هذا التفاعل. مثلها في ذلك مثل الإنسان الفرد لو ظل أسير نفسه حبس داره وفكره فقد تأثره وتأثره. والتأثير والتأثر دائماً الاجتماع لأي كائن. وقد علمنا أن اللغة: كائن حي. وأبت لو تأملت ما زعم علماء العربية فيه التضمنين أدركت أنه نوع من التأثير والتأثير. فمثلا قولهم: في: أحسن إلى. وأحسن بي. إن في الثاني تضمنين (أحسن) معنى: لطف. لا حاجة بنا إليه. لأن أداة الإضافة وهي (إلى) أو الباء. هي التي حددت المراد بالفعل كما سبق في (نظرات إلى) و (نظرت في).

ففى (أحسن إلى) انتهاء غاية الإحسان عند المتكلم أى فى جواره ومكانه. وإذا كان الإحسان فى مكان المتكلم شمله لا محالة. وأما (أحسن بى) فإنه يدل على أن الإحسان لم يجاور المتكلم فحسب بل اختلط بكيانه وصار كأنه عنصر من عناصر تكوينه. ومن ثم صدق من قال: الأدوات هى مفاتيح البيان فى اللغة. وبذلك يثبت أن التضمين ما هو إلا ظن وتخمين وليس له علاقة بجوهر المعنى وحقيقته.

ومن هنا يتضح أننا قد استغنيا عما ذكره العلماء عنه: أهو قياسى أم سماعى؟! وفى ذلك عنت وإرهاق ما أشد استغناء اللغة العربية عنه؟!

٤- حققنا القول فى الفرق بين (الترايف) و (الاشتراك) فالاشتراك تعدد المعنى للكلمة الواحدة. وأما الترايف فتقارب المعانى للكلمات المتعددة.

ولا ينبغى أن يظن أن حرف الإضافة مقصور على معنى واحد بل شأنه شأن الاسم والفعل فى تعدد معناه ما دام ذلك مطلوباً للمقام. وكذا لا ينبغى أن يتوهم أحد أن حروف الإضافة لا تترايف معانيها إذ ذلك وارد فى اللغة بما لا شك فيه.

والذى حملنا على هذا إنما هو الرجوع إلى لهجات العرب لأن هذين الأصلين - أى الاشتراك والترايف - نابعان من تلك اللهجات. فربَّ كلمة تستعملها قبيلة فى معنى ثم تستعملها قبيلة فى معنى آخر. وذلك مصدر الاشتراك.

وقد تستعمل قبيلة كلمة فى معنى ثم تستعملها أخرى فى معنى يندو منه. وهذا أصل الترايف. ولذا امتنع أن يكون للمعنيين متطابقين بل لابد من تفاوت بينهما كما فى (ريب) و (شك) و (قام) و (وقف) و (قعد) و (جلس) ... الخ ومثل ذلك فى (أصلبكم على جنوع النخل) مع قوله تعالى: (أصلبكم فى جنوع النخل) فالفرق بينهما دقيق عميق.... إلى غير ذلك.

٥- حققنا مدلول (التعدية) فليس معناها كما هو مشهور: أن الفعل تعدى بالحرف إلى غيره. بل معناها: جعل ما كان فاعلا لفعل قاصر مفعولا. كما في قولنا ذهب محمد. ثم: أذهبت محمدا... ومن ثمَّ أثبتنا أن حرف الإضافة إنما يصاغ به الكلام لأن له معنى يحتاج إليه المقام. أما جعله ناقلا لأثر من فعل إلى غيره. فهذا أمر خارج عن وظيفته إذ أن تركيب الكلمة في جملة يجعلها مؤثرة متأثرة لا محالة.

٦- أثبتنا أن حرف الإضافة في أشد الاستغناء عن (المتعلق) الذي حرص العلماء عليه. وأعطوه مساحة في كتب النحو سويتها اختلافاتهم حوله ثم شئت أذهان الدارسين وفتت قوة عقولهم وحيرت مشاعرهم دون جدوى. فالذي يسمع: محمد في الشارع أو: عليٌّ بالمنزل يدرك - لا محالة - المعنى المراد بسهولة ويسر لأن تلك طبيعة لغة العرب.

ومن العجيب أن ذلك هو ما انتهى إليه بحث النحاة حيث إنهم قرروا أن قولنا: محمد في المسجد أصله: محمد كائن في المسجد. ففي (كائن) ضمير مستكن. انتقل هذا الضمير إلى (في المسجد) فحنف (كائن).

أليس هذا لفا ودورانا لا محصول له ولا فائدة فيه اللهم إلا إذا كان تصديق الرأس وتشتيت الذهن محصولا وفائدة؟! وهيئات هيئات.

إن العربي قال: محمد في المسجد. لأنه كلام مفيد فائدة تامة كاملة لا تحتاج إلى لفظ آخر.

وبهذه النتيجة يثبت فضل لغة العرب على غيرها في الاستغناء عن فعل (الكنونة).

• نتائج الفصل الرابع: مقدرات القرآن.

١- حققنا أن القرآن الكريم إيجاز كله. وأن لهذا الإيجاز صورتين:

إحداهما: الاستغناء عن نكر اللفظ لإدراك العقل له. كما في قوله تعالى: "أهذا الذي بعث الله رسولا" أى بعثه الله. فالعقل يدرك نوع الكلمة التى لم تذكر ألا وهى علامة إضمار المفرد المذكر.

الثانية: جعل الجملة ذات معنى غزير يصدر عنها ويفهم منها وإذا ما أريد توضيحه احتاج إلى كلام أكثر جملا بحيث لا يستغنى عن إحداها وهذا هو الإيجاز الذى قيل عنه: (هو الوصول إلى المراد ولما يَبْلُ سفر الكلام) ولذا انحصرت قاعدة (التقدير) فى الصورة الأولى وهى ما يكون فيها دليل على اللفظ الذى استغنى عن نكره.

٢- أما الذى يقدره العلماء مثل: متعلق الظرف أو الجار ومجروره فهذا ضرب من اللغو والحشو تنتزه عنه ساحة القرآن الكريم لأنه يترتب عليه: اختلاط المعجز بغير المعجز فيصير غير معجز وحاش لكلام الله أن يكون غير معجز.

• نتائج الفصل الخامس: مِنْ: فى اللغة والنحو:

١- أصل (من) فى اللغة:

انتهينا إلى أن أصلها ثلاثى وهو (منى) نحو (إلى) وحققنا أن هذه المادة تدل صيغها على التقدير. ومنه: مَنَى المانى: أى قَدَّرَ المقدَّر. وعلى القطع ومنه المنون أى المقطوع. والمنون أى التى تقطع حبل الحياة. ثم حذفت ألفها تخفيفا لكثرة استعمالها مثل (يد) و (دم) و (غد) وكم أشار سيبويه إلى أن العرب يخفون الكلمة إذا أكثروا استعمالها.

٢- حققنا أن (من) تدل على القطع والتقدير. وأنها تحتل أن تكون من مادة مان يمين أى كسذب يكذب فـ (من) فعل أمر لأن الكاذب يقدَّر شيئا فى نفسه

غير ما يدركه حسه فيقول بلسانه ما ليس فى جنانه ويبدى من فيه غير ما يبطنه ويخفيه. وبذلك تكون محذوفة العين لا اللام كما فى زان يزين زن. ولكن ذلك احتمال لا يؤيده الاستعمال لأن (من) هذه من الأفعال و (من) موضوع بحثنا إما اسم وإما حرف.

غير أننا - مع هذا - لا نرد هذا الاحتمال رداً مقطوعاً به لأننا قد ألفنا وعرفنا أن فى اللغة العربية كلمات تكون اسماً تارة وحرفاً أخرى أو فعلاً. فمثلاً (خلا) تكون حرف إضافة كما تكون فعلاً متعدياً. وهى فى الحالتين من أدوات الاستثناء. فيقال: قام القوم خلا زيد بالخفض و (خلا زيدا) بالنصب. فـ (من) تكون فعلاً من (مان يمين) كما تكون حرف ابتداء فى سرت من البيت إلى المسجد. وفيها معنى القطع. ومثل (خلا): عدا^(١).

كما تكون اسماً نحو: أكلت من الفاكهة. وشربت من اللبن. ومثلاً (على) تكون اسماً كما فى نزلت من على السطح. وتكون فعلاً كما فى (على السطح يعليه) علّياً وعلّياً أى صعدته. كما سيأتى تحقيق ذلك.

فمن هذا المنطلق لا مانع أن تكون (من) من مادة (منى) أو من مادة (مان) والمادة الواحدة قابلة لأن يتفرع عنها صيغة حرفاً وأخرى فعلاً أو صيغة حرفاً وأخرى اسماً.

٣- انتهينا فى معانى (من) الغزيرة التى أوردتها النحاة فى كتبهم إلى أنها ترجع إلى نوعين لـ (من) أحدهما اسم. والآخر: حرف. فـ (من) الاسمية ترادف (بعض) و (من) الحرفية بمعنى الابتداء. والذى ينبغى أن يستحضره القارئ هنا أن هذين المعنيين فيهما معنى: القطع والتقدير. إذ بعض الشئ جزء منه ولا يكون جزءاً بدون قطع. وابتداء السير - مثلاً - لا يكون إلا على جزء من الطريق.

غير أن قولنا: أكلت من الطعام يجوز فيه: بعض الطعام. وأما: خرجت من البيت. لا يجوز فيه ذلك.

(١) انظر الجنى الدانى ص ٤٣٦، ص ٤٦١.

هذا ما حققناه وبنينا عليه دراسة آيات (من) فى القرآن فجعلناها فى بابين أحدهما لآيات (من) الاسمية. والثانى لآيات (من) الحرفية فالأولى إما (بعضية) وإما (مثلية) وإما (معوية) والثانية (ابتدائية).

وبذلك استغنينا عن الخلاف بين النحاة الذى خلاصته أن بعضهم يجعل أصل معانى (من) البعضية. وغيره يرجع إليه. وإن بعضهم الآخر يجعل أصل معانيها الابتدائية وسواء متفرع عنه. فهذا ضرب من الظن واختلاط المعانى بعضها ببعض. أما ما انتهينا إليه فواضح كل الوضوح لأنه جعل (من) نوعين ولكل نوع خصائصه الاستعمالية وقيمه الدلالية ولا يجوز لأحدهما أن يغنى عن الآخر. اللهم إلا على ضرب من احتمال كون (من) أحيانا تحتل البعضية والابتدائية لاعتبارين مختلفين. وتلك سنة لغوية وربما لا توجد فى غير العربية.

٤- لما رأيت علماء النحو كلهم - تقريبا - قد حكموا أن (من) لا تكون إلا حرفا مع اعترافهم بأنها أم الباب. وفى الوقت ذاته يجوّزون فى غيرها أن تكون اسما وأن تكون حرفا. أقول: لما رأيت ذلك تنبّهت إلى أن هذا مسلك غير لائق بهذه الكلمة فقرأت عنها وبالقراءة وقفت على نصوص صريحة صراحة كاملة تجعلها اسما إذا كانت بعضية. بل إنى أيقنت أن هذه النصوص الصريحة إنما نبتت من كلام سيبويه حيث قال فى (ما جاعنى من رجل): كأنك قلت: ما جاعنى بعض الرجال. ثم علمنا أنه قد قرئ قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ٩٢٤ آل عمران: "بعض ما تحبون" فأدركنا أن سيبويه هو الذى أشار إليه. ثم صارت إشارته تصريحاً لغيره وكم له من إشارات تحولت علامات رائدة إلى حقائق لغوية جميلة. لذلك كان لابد لنا من إقرار اسميتها إذا كانت بعضية إذ فى هذا استغناء عن حشو ولغو لا يليقان بقُدسية لغة القرآن.

واعترافا بالفضل لذويه أرى لزاما على أن أسجل هنا فضل العلامة الزمخشري في إثبات هذه الحقيقة والجهر بها والتصريح بأن (من) البعضية اسم وتكون مبتدأ وفاعلا... إلى غير ذلك.

وعلى العكس من الزمخشري رأيت ابن جني يتوقف في الجهر باسميتها في نحو: أكلت من الطعام. مع تصريحه بأنها تتوب عن (بعض) وهذا مسلك غريب من ابن جني فهو من هو دقة وعمقا وسعة إدراك لمعاني اللغة ولكن: لكل جواد كبوة ولكل صارم نبوة.

ومن العجيب أن يحذو أبو حبان حذوه.

هذا: وربما يلوح على وجه القارئ هنا سؤال فحواه. لكل اسم علامة فما علامة اسمية (من)؟

والجواب أن علامة اسميتها الإسناد إليها بأن تكون مبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ أَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ١١٠ آل عمران وفاعلا

كما في قوله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ ١٩. المائدة إلى غير ذلك.

٥- اكتشف البحث في هذا الفصل فجوة بين كتب التفسير وكتب النحو في تدوين قواعد النحو فقد يكون لعالم واحد كتابان أحدهما في النحو والآخر في التفسير فنجدده يطرق باب القاعدة النحوية طرقا مختلفا بينهما فمثلا: الزمخشري رأينا له فضلا كبيرا في إثبات اسمية (من) البعضية وكان لذلك أثر واضح في تيسير أساليب اللغة التي وردت فيه. وكان هذا في كتابه (الكشاف). ولكننا رأيناه في كتابه (المفصل) في النحو ينكر أي معنى لـ (من) إلا الابتداء ويجعل سائر معانيها راجعا إليه حيث يقول: "ومن أصناف الحرف حروف الإضافة وهي على ثلاثة أضرب. لازم للحرفية... وهو تسعة أحرف: من

وإلى ... فـ (من) معناها ابتداء الغاية كقولك: سرت من البصرة. وكونها مبعضة في نحو أخذت من الدراهم. ومبينة ومزيدة .. راجع إلى هذا^(١).
ومن ثمّ عده السيوطي ممن ينكرون معنى (البعضية) حيث قال: "وممن أنكر ورود (من) للتبعيض: المبرد والأخفش الصغير وابن السراج والجرجاني والزمخشري وقالوا هي للابتداء"^(٢).

وهذا منهج غير سديد لأن الكلمة في اللغة العربية لا يتغير معناها ولا نوعها من موضع إلى موضع بل إذا كانت ابتدائية كان استعمالها هكذا سائدا في أى كتاب وأى موضع ما دام ضابط الابتدائية موجودا محققا. وكذا إذا كانت بعضية.

ومن ثمّ لزم التنبيه إلى أن دارسى النحو عليه أن يلم في دراسة المسألة الواحدة بنوعى الكتب تفسيرية كانت أونحوية ثم يستخلص الاستعمال الصادق الواضح ويدونه دون تمزيق لأساليب المعنى الواحد أو تفريق بينهما.
وقد قررنا أن (من) البعضية أكثر استعمالا وأغزر ورودا في القرآن من (الابتدائية).

٦- ثبت أن هناك أساليب تختص بها (من) البعضية ومنها أسلوب نفى الجنس نحسو: لا رجل في الدار فهو على معنى: لا من رجل. و (من) هذه بعضية لأن نفى البعض هو الذى جعل النفي عاما مستغرقا للجنس كله ومنها أسلوب التمييز كما فى (ويحه من رجل) و (لى ملؤه من عسل).
ثم نبهنا على أن (من) الاسمية ليست مقصورة على معنى (بعض) إذ قد كشفت هذه الدراسة القرآنية أنها تكون بمعنى (مثل) كما تكون بمعنى (مع).
ولا غرابة فى ذلك إذ صوت الميم مشترك بين هذه الثلاثة (من مع مثل).

(١) المفصل بشرح ابن يعيش ٨ / ١٠.

(٢) الهمع ٢ / ٣٤.

ومما يوضح ذلك ويؤكد أنه (مثل) ثلاثية البنية وقد أثبتنا أن (من) ثلاثية البنية في الأصل لأنها (منى) مثل (إلى). وكذا (مع) ففي القاموس: "ومع: اسم وقد يسكن وينون... وأصلها: معا"^(١).

أرأيت كيف يقف الباحث في القرآن على شيء من أسرار كلماته التي تثرى أساليب اللغة وتتوع معانيها!!؟ .

ومثل التمييز التعجب كما في (ويحه من رجل).

٧- كما ذكرنا أساليب تختص بها (من) الابتدائية وهي:

١- الظروف. مثل قيل وبعد وعند وعن وعلى.. إلخ.

٢- التفضيل نحو: محمد أفضل من عمرو.

٣- رب في القسم نحو: من ربّي لأفعلن.

٤- التحذير نحو: إياك من الأسد.

هذا ومما تجدر الإشارة إليه أننا قد بينا دراستنا لأساليب (من) في القرآن على أساس متين وقاعدة عريضة خلاصتها.

تنزيه القرآن عن دعوى الحذف والتقدير. ودعوى التقديم والتأخير. ونعنى بالحذف والتقدير: تقدير شيء لا يحتاج إليه العقل في فهم النص القرآني. ونعنى بالتقديم والتأخير: الحكم على ما ذكر في القرآن. أولاً لاقتضاء المعنى ذلك بأنه مقدم من تأخير.

ولما كانت هاتان الدعويان يملأن سمع القارئ لإعراب القرآن وبصره بل عقله وقلبه وهو مستسلم لكل ما يردده العلماء في هذا الشأن. أردت أن ألفت الأذهان وأنبه العقول إلى أن القرآن ليس في حاجة إلى هذا كله.

إذ يمكن إعرابه بدون هاتين الدعويتين.

(١) القاموس ٣ / ٨٥ وهناك: المعنى بالفتح والمعنى كإلى من أعفاج - أمعاء - البطن واحدها

عفج وعفج. وقد يؤنث جمع أمعاء. انظر معجم مقاييس اللغة ٤ / ٦٢ والقاموس المحيط

هذا: وقد أشرت إلى كتابي (أساليب الجملة الظرفية في القرآن) في المقدمة ونكرت أنه قد تضمن دراسة ١٠٥٠ خمسين وألف آية دون دعوى التقديم والتأخير. فهو صنو هذا البحث الذي درست فيه أساليب (من) في القرآن وفيه ما ينيف على ثلاثة آلاف آية.

منزهة عن الدعويين معا. فهما بحثان يكمل أحدهما الآخر وإن اختلف زمان تأليفهما كما أشرنا في المقدمة.

وما دفعنا إلى تنزيه ما يزيد على أربعة آلاف آية من القرآن عن هاتين الدعويتين الباطلتين إلا المحافظة على قدسية كلام الله ودرء مخاطر قد تتسرب إليه لغرض سيئ.

ولذا قد نبهت في المقدمة إلى أنهما يجمعهما إطار واحد أو يقعان تحت عنوان واحد: وهو (الإعراب الجديد للقرآن المجيد).

والله ولي التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل. وإني لأسأله الرشيد والسداد وأن يغفر لي يوم الميعاد.

محتويات الكتاب

رقم الصفحة	الفهرس
٢	- "بسم الله الرحمن الرحيم" "الرحمن. علم القرآن. خلق الإنسان. علمه البيان" ١ - ٤ من سورة الرحمن.
٢	- "إن لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق" أبو زكريا الفراء.
٢	- "إذا كانت كلمة الإيجاد: كن فأصل الموجودات (من) المؤلف.
٣	- هذا الكتاب
٩	- منهج البحث
١٠	- أهداف البحث
١٥	- المقدمة
٣٩	- الباب الأول: دراسة تمهيدية.
٤١	- الفصل الأول: الحرف في اللغة.
٦٣	- الفصل الثاني: "قانون التطور والحروف".
٨٣	- الفصل الثالث: "حروف الإضافة".
١٣١	- الفصل الرابع: "مقدرات القرآن".
١٣٩	- الفصل الخامس: "أصل من في اللغة".
٢٣٢	- الخاتمة.
٢٥٧	- الفهرس.

Bibliotheca Alexandrina



0658963



حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مركز آيات للطباعة والكمبيوتر ٠١٢/٣٧٩٧٦٤٧